عز الدين المناصرة

تفكيك دولة الخوف

نعيبُ زماننا والعيبُ فينا









دار الراية للنشر والتوزيع

www.daralraya.jo

تفكيك دولة الخوف

نعيب زماننا والعيبُ فينا

تفكيك دولة الخوف

نعيب زماننا والعيبُ فينا

عز الدين المناصرة

الطبعة الاولى
2012



المملكة الأردنية الهاشمية

رقم الإيداع لدى دائرة
المكتبة الوطنية(2011/11/4046)

عز الدين المناصرة 658.7

تفكيك دولة الخوف

– عمان: دار الراية للنشر والتوزيع ، 2012

(224)ص.

ر.أ. : 2011/11/4046

ردمك: ISBN 978-9957-544-36-2

* إعدادات دائرة المكتبة الوطنية بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية

دار الراية للنشر والتوزيع

الأردن-عمان
شارع الجمعية العلمية الملكية - المبنى الإستثماري الأول للجامعة الأردنية
هاتف: 5338656 فاكس:96265348656+
ص.ب 2547 الجبيهة. الرمز البريدي 11941 عمان-الأردن
Email:dar_alraya@yahoo.com

مقدمة:

تفكيك دولة الخوف:

أثناء عملي بكلية الآداب والفنون، بجامعة فيلادلفيا، منذ (أيلول 1995)، ساهمت في تأسيس وتطوير الكلية، انطلاقاً من خبرتي السابقة في التعليم الجامعي في أماكن أخرى، منذ عام 1983. وكان من ضمن التجارب التي ساهمت في تأسيسها مع آخرين:

أولاً: تأسيس (**المؤتمر العلمي الدولي السنوي**) لكية الآداب والفنون، حيث كنت (نائباً لرئيس اللجنة المنظمة للمؤتمر)، حتى الدورة الحادية عشرة للمؤتمر (**عام 2006**). وشاركت في (تحرير) فصول من كتب المؤتمر، وكتبتُ (**مقدمات ومداخل فكرية**) لفصول عديدة من هذه الكتب.

ثانياً: شاركت في تأسيس (**مجلة فيلادلفيا الثقافية**)، الصادرة عن الجامعة، كمدير للتحرير، ثم كرئيس للتحرير، حتى (**خريف 2011**). وكتبت فيها عدة (**افتتاحيات**) ومقالات.

ثمَّ اقترح عليَّ عدد من الأصدقاء أن أقوم بجمع هذه المقالات والدراسات في كتاب واحد، تربط بينها فكرة (**الحريَّة والتعددية والديموقراطية**)، ومدخلها الحقيقي لكي تتحقق ولو نسبياً، هو (**تفكيك دولة الخوف**) في البلدان العربية. طبعاً نُشرت هذه المقالات والدراسات جميعها، قبل (عام 2011)، عام الثورات العربية، التي (**فاجأت**) الجميع دون استثناء. ولكن من يقرأ هذا الكتاب، يدرك أنَّ هذه الثورات لم تنفجر من فراغ، بل سبقها (عصفٌ فكري)، وصراع أفكار في ظلّ (**عسكرة العولمة**)، واحتلال العراق وأفغانستان، وتقسيم السودان، رافقتها: الحرب الإسرائيلية على لبنان، وقطاع غزَّة. ولا ننسى اختراع الولايات المتحدة منذ 2001م لمقولة (الحرب على الإرهاب)، و(الترويج لنظرية الشرق الأوسط الجديد). وكان على العرب أن يدفعوا كلفة (**الحرب على الإرهاب**)، وأن يساهموا في حلّ مشكلة (أزمة الدين الأمريكي)، بمساندة الاقتصاد الأمريكي المنهار، دون أي مقابل، حتى وصلت (المفاوضات من أجل المفاوضات) بين إسرائيل والفلسطينيين إلى حائط مسدود، بسبب العجز، والتواطؤ أحياناً حيث واصلت (إسرائيل)، حرب (**الإبادة التدريجية**)، ضدَّ شعبي فلسطين ولبنان. وكما اخترعت الولايات المتحدة (الحرب على

الإرهاب)، شجَّعت كذلك (الصراع الطائفي والمذهبي والعشائري والعرقي)، خصوصاً في العراق، لترسيخ الانقسامات في المجتمعات العربية.

أمام هذه الحالة من الإحباط، وقف المثقفون العرب مواقف متنوعة: (تيار التبعية، وتيار الانغلاق على الذات، وتيار ثقافة المقاومة، وتيار (اللهمَّ نفسي) الانتهازي). وللأسف كان عددٌ من المثقفين العرب، يقفون على (**يمين**) حكامهم أحياناً، أو يتماهون معهم أحياناً أخرى إلى درجة تحويل (**مفهوم التنوير**) إلى مفهوم استبدادي تابع، فقرأنا أفكاراً (ليبرالية) هي أقرب إلى الدكتاتورية. وأمام هذه الحالة، أصرَّت (الأنظمة العربية) على ترسيخ ثقافة الفساد والتسوُّل، والاستبداد، وثقافة الانفصال عن الحالة الشعبية. بل وصل الأمر إلى (**حالة التعاون**) مع العدو الإسرائيلي في حصار قطاع غزة الفلسطيني. ولهذا كان شهر كانون الأول (ديسمبر)، 2010، هو الفاصل بين حالة الإحباط، والعجز، والتواطؤ، وبين عام الثورات العربية التي انفجرت في (**سيدي بوزيد**) البلدة التونسية في (2010/12/17). وانفجرت في (مصر) في (2011/1/25)، ثمَّ توالت الثورات في عدد من البلدان العربية. وبطبيعة الحال، لم أتعرَّض لمناقشة هذه الثورات والاحتجاجات، لأن مكانها، ليس هذا الكتاب، حيث يقع هذا الكتاب في (**منطقة التمهيد**): كانت فكرة (تفكيك دولة الخوف)، تحكم هذه المنطقة، ومع اندلاع الثورات، عاد (**الخوف على الثورات**)، هاجساً للشعوب: لأنَّ (**الأجندات الأجنبية**) هي (حالة واقعية)، و(**استبداد الأنظمة**) هو حالة واقعية أخرى. فهل نحن أمام خيارين لا ثالث لهما: (**إمّا الإستبداد، وإمّا الخضوع للأجنبي!!**). أعتقد جازماً، أن هناك (**خيارات أخرى**)، أوّلها خيار (**تفكيك دولة الخوف**)، تتلوه خيارات أخرى. وحتى اليوم، لم تسرد (**السردية الكبرى**) (على سبيل المثال) لعذابات ومقاومة الشعب الفلسطيني، التي يفترض أن تكتبها طليعة الجماعة، أمّا (**سردية الدعوة إلى التعايش**) فقد سردها أفراد قليلون (**بعين واحدة**).

عزالدين المناصرة

عمّان، 2011

الفصل الأول

مشروع الدولة ثنائية القومية (إسراطين): الهُروب إلى الأمام بالتكيُّف مع الإحتلال!!

مشروع الدولة ثنائية القومية (إسراطين):
الهُروب إلى الأمام بالتكيُّف مع الإحتلال!!

كما هو معلن، تأسست (دولة إسرائيل) الاستعمارية الاستيطانية العنصرية على (78%) من أرض فلسطين، بمساندة من الدول الاستعمارية، خصوصاً: بريطانيا، وفرنسا، والولايات المتحدة، وبموافقة الاتحاد السوفياتي السابق، وحصلت هذه الدولة على اعتراف الأمم المتحدة، حسب قرار التقسيم (181) عام 1947. هذا القرار نفسه اعترف أيضاً بحق الفلسطينيين في إقامة دولة عربية إلى جانب دولة إسرائيل. وهكذا تمَّ تنفيذ نصف القرار، بينما رفضت إسرائيل تنفيذ أي قرار من قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين. إذن، كان قرار التقسيم والقرار (242)، هما الحلّ الذي فرضته الدول الاستعمارية على الشعب الفلسطيني، الذي كان يشعر بالظلم والقهر نتيجة هذين القرارين، إذْ كيف يوافق على ضياع وطنه!!. لهذا ظل يتطلع إلى الحلّ العادل الشامل، وهو تفكيك دولة إسرائيل، مع الاعتراف بأنَّ (**الطائفة اليهودية الفلسطينية**) التي كانت تشكل (7%) من أبناء الشعب الفلسطيني، هي جزء لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني. وبطبيعة الحال، ليست مهمة (**الضحية**) أن تبحث عن حلول للمستعمر العنصري الذي اغتصب الأرض، وطرد السكان الأصليين. فالحل العادل، هو تفكيك هذه الدولة الاستعمارية، وعودة أبنائها إلى أوطانهم الأصلية، التي ما تزال قابلة للترحيب بعودتهم، بل هم يمارسون هذه العودة ممارسة واقعية إلى دول ما وراء البحار القريبة والبعيدة. أما اللاجئ الفلسطيني فهو يرى وطنه بالعين المجردة من مواقع جبل (**أم قيس**) الأردني، ومن (**الغور**)، ومن (**جنوب لبنان**)، دون أن يستطيع أن يخطو خطوة واحدة باتجاه أرضه، حتى لو كانت خطوات رمزية، كما فعل أبناء اللاجئين في (2011/5/15)، حيث كان الرصاص الإسرائيلي لهم بالمرصاد، رغم أنهم كانوا يقودون مظاهرة سلمية. واستخدمت إسرائيل، أسلوب (**الإبادة لتدريجية**) حين اقترفت عشرات المذابح ضدّ أبناء الشعب الفلسطيني في الوطن والمنفى، متوهمة أنَّ أسلوب إبادة

(**الهنود الحمر**) في أمريكا، يصلح للتطبيق ضدّ الشعب الفلسطيني. ومنذ عام 1967 تــوهم الإسرائيليون أنّ القضاء على (**الهوية الفلسطينية**)، أصبح ممكناً، بسبب العجــز والتواطــؤ العربي. لكن مع صعود (**منظمة التحرير الفلسطينية**) اســتعاد الفلــسطينيون هويتــهم، وأصبحت فلسطين اسماً أساسياً في خارطة العالم، وذلك بفضل الشهداء والمناضلين، حــين ألقى (ياسر عرفات)، خطبته الشهيرة عام 1974، أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، (**خطبة البندقية وغصن الزيتون**). هذا التلازم بين (البندقية)، و(غصن الزيتون)، كان مستمداً من النموذج الفيتنامي (مقاومة – تفاوض)، وهذه المعادلة الثنائية هي التي حققــت الانتــصار الفيتنامي على أقوى دولة في العالم. وسبق لمنظمة التحرير الفلسطينية عام 1968 أن أعلنت مشروع (**الدولة الفلسطينية الديمقراطية**)، في ميثاقها على كامــل التــراب الفلــسطيني، وفتحت نافذة لليهود (الذين يرغبون في العيش بسلام) في ظل حكم هذه الدولــة لكــي يكونوا مواطنين فيها. لكن هذه العبارة لم تحدد ولم تشر إلى (**الإسرائيليين**). وكان معــنى ذلك تفكيك الدولة الإسرائيلية الصهيونية العنصرية الاستعمارية. لكن منذ عام 1988، قرّر المجلس الوطني الفلسطيني الاعتراف بالقرار (**242**)، وقرر التقسيم (**181**)، عام 1947. أي أن المنظمة قررت الدخول في مرحلة التفاوض عارية تماماً من أية قوة مــسلحة، باســتثناء (ورقة الانتفاضة الأولى، ديسمبر 1987) في داخل فلسطين، حيث خشيت القيــادة علــى نفسها من الانقراض في مقرها في (تونس) آنذاك، بعد الخروج من حصار بــيروت 1982. وهكذا ارتكبت قيادة المنظمة (**الخطأ الأول**)، وهو الاعتــراف بــالقرار (242)، دون أي مقابل إسرائيلي. أما الوعود الأمريكية، فلم تتجاوز الوعد بإدخال المنظمة في التسوية بعــد أن تحذف صفة (**الإرهاب**) عنها. وهكذا دخلت (**مؤتمر مدريد**) تحت المظلــة الأردنيــة. ولكي تتخلص من المظلة الأردنية، لجأت إلى قناة (**التفاوض السرّي**)، التي أنتجت (**اتفاق أوسلو، 1993**)، أسوأ اتفاق في التاريخ الحديث، وهنا ارتكبت قيادة المنظمــة (**الخطيئــة**) الثانية الخطرة. وبالفعل كان اتفاق أوسلو كارثة على الشعب الفلسطيني، طيلة عشرين عاماً من (**المفاوضات من أجل المفاوضات**)، حيث وقــع المفاوضــون في (**فــخ التفاصــيل**

الإسرائيلي)، وترعرع (**الفساد، والانقسام**) برعاية إسرائيلية: (**جمهورية دايتون**) في مقابل (**إمارة الظلام**) حسب تعابير الطرفين (حركة حماس، وحركة فتح) في تنابزهما بالألقـــاب. ووصلت حالة الشعب الفلسطيني المعيشية إلى (**حالة التسوُّل**)، بالرضوخ لمساعدات الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة، ومعونات بعض الدول النفطية المدروسة سياســياً. وممـــا لا شكَّ فيه أنّ الفاعل الأصلي لهذه الحالة، هي إسرائيل، التي استغلت هذا الوضــع لإقامـــة المستوطنات والطرق الالتفافية والجدران العنصرية في مساحة الـــ (22%) من بقية فلسطين، وشنَّت حرباً ضد قطاع غزة. كل ذلك من نتائج اتفاق أوسلو المدمرة. كان الإســـرائيليون يهدفون من توقيع اتفاق أوسلو عام 1993، إلى جرّ شريحة قيادة المنظمة إلى (**القفص**)، وقد نجحوا في ذلك. وحين طالب الفلسطينيون بتطبيق (استحقاق الدولة)، لجأت إســـرائيل إلى أسلوب المفاوضات العبثية. وكانت ذروة الفشل الأمريكي في كامب ديفيد، 2000، عندئذ انفجرت الانتفاضة الثانية، التي حققت (**توازن الرعب**) بدرجة محدودة، وبسبب الانقسام الفلسطيني حول (**الكفاح المسلح**)، واستغلال (**شارون**)، لفكـــرة (**محاربـــة الإرهـــاب**) الأمريكية بعد حادثة 11 سبتمبر 2001، ضعفت الانتفاضة تـــدريجياً. وتتـــوج الـــضعف **بالصراع على السلطة**، بعد فوز حركة حماس في انتخابـــات 2006. وهكـــذا، أصـــبح (**التكيف مع الاحتلال**)، أمراً واقعياً، سواءٌ في ظل مطلب (الدولة المـــستقلة)، أم في ظـــل الأطروحات النظرية حول فرضية (الدولة الواحدة)، وأصبح اتفاق أوسلو في مهب الريح.

شعار الدولة الواحدة: التكيُّف مع الاحتلال:

يعني شعار (**الدولة الواحدة**): إقامة دولة مشتركة على أرض فلسطين التاريخية، ذات طابع فدرالي للفلسطينيين واليهود معاً، بعد تفكيك (عنصرية) دولة إسرائيل، وتخليها عـــن إديولوجيتها الصهيونية، تسمّى (**دولة كنعان الجديدة**)، حسب بعـــض الإســـرائيليين، أو (**إسراطين**) حسب مصطلح (معمّر القذّافي)، أو (دولة الأمر الواقـــع)، حـــسب بعـــض الفلسطينيين. تكون هذه الدولة ، (ثنائية القومية): عربية — إســـرائيلية. وطـــرح (**إدوارد**

سعيد) فكرة (**اتحاد كونفدرالي إسرائيلي – فلسطيني**)، وطرحت فكرة (**اتحـــاد ثلاثـــي: إسرائيلي – فلسطيني – أردني**)، الهدف منها حلّ مشكلة اللاجئين، ضمن هذا الاتحـــاد، أي أن يصبح هذا اللاجئ، مواطناً في دولة الإتحاد، حيث تتحقق (العودة)، تلقائياً،حـــسب هذا المفهوم:

أولاً: تنطلق فكرة الدولة ثنائية القومية، من فشل (اتفاق أوسلو) في الوصـــول إلى حـــلّ (الدولتين): دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل.

ثانياً: ترتكز فكرة الدولة الواحدة على مفهوم (الاعتراف بالواقع)، أي أنّ المستوطنات التي ترعرعت ونمت واتسعت في ظل اتفاق أوسلو، لم تعد تسمح بقيام دولة مستقلة في الضفة وقطاع غزة والقدس الشرقية، وبالتالي، يتم (**التكيُّف مع الاحتلال**)، بـــدلاً من مقاومته، حتى يجيء الحل المنتظر: (الدولة ثنائية القومية).

ثالثاً: يصبح النموذج (**الجنوب إفريقي**)، هو الذي يناضل (الشعبان) من أجـــل تغـــييره، وتفكيك عنصريته الصهيونية، وعنصريته (المابعد صهيونية)، وبالمقابل يتم تفكيـــك الهوية الفلسطينية، بفصلها عن امتدادها نحو القومية العربية. وبالتالي، يحذف اســـم (فلسطين)، ويحذف اسم (إسرائيل) من اسم الدولة الجديدة.

رابعاً: هكذا، حسب هؤلاء الباحثين، يتم محو تاريخ النكبة الفلسطينية عام 1948، ويتم في الوقت نفسه الاعتراف بشرعية مواطني إسرائيل وأحفادهم، بالاعتراف أنهـــم مـــن مواطني الدولة الواحدة الجديدة في فلسطين. وهكذا، بعد أن اعترف اتفاق أوســـلو (الدولتين)، بشرعية دولة إسرائيل، يعترف مشروع (الدولة الواحدة) بشرعية دولة إسرائيل (بعد حذف عنصريتها) المفترض.

خامساً: في المقابل، طرحت فكرة (**دولة فلسطين الديموقراطية**) من قبل منظمة التحريـــر الفلسطينية عام 1968، التي هي تعبير عن الحل العادل والشامل، أي تقـــام دولـــة ديموقراطية بعد تفكيك دولة إسرائيل الناتجة عن الغزو الامبريالي الـــصهيوني، مـــع اعتبار (الطائفة اليهودية الفلسطينية) التي كانت تعيش في فلسطين قبـــل احـــتلال

1948، جزءاً لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني. وبالتالي، فإن فكرة (**الدولة ثنائية القومية**)، أو (**ثلاثية الدين**)، لا تنطلق من فكرة العدالة والحل العادل، بل تنطلق من فكرة الاعتراف بالأمر الواقع اليهودي. بل هي فكرة مستوحاة من التوراة، لأننا عندما نمنح صفة (**كنعاني**)، لمستوطنين يهود قادمين من وراء البحار، فنحن نمارس تزويراً تاريخياً، إذْ لا علاقة لمواطني المستعمرة الأورور أمريكية – الروسية في فلسطين بالتاريخ الكنعاني الفلسطيني في فلسطين.

الدولة ثنائية القومية: فكرة صهيونية قديمة (1925):

يجمع الباحثون على أن فكرة الدولة الواحدة، أو الدولة ثنائية القومية، أو (الفدرالية الإسرائيلية – الفلسطينية)، أو غيرها من المسميات، هي فكرة (يهودية صهيونية إسرائيلية)، أصلاً، طرحت في عام (**1925**) من قبل جماعة (حلف السلام الصهيونية)، ومن الرموز الصهيونية الداعية إلى فكرة الدولة الواحدة: (آرثر روبين، يهودا ماغنيس، مارتن بوبر، الياهو سابير، يتسحاق إبشتاين، يوسف لوريا، نسيم ملول، الحاخام بنيامين، يوسف أوسيشكين): (وكان روبين أول من تكلم بصراحة عن (أرض إسرائيل دولة لقوميتين)، كما يقول (أسعد غانم). أما (**صقر أبو فخر**) فيقول: (تجاوبت بعض (**النخب الفلسطينية**) مع هذه الفكرة مبكراً، ودعت إلى تقسيم فلسطين إلى ثلاث مقاطعات: يهودية وعربية ومختلطة، أو إلى مقاطعتين: عربية ويهودية: اقترح (**أحمد سامح الخالدي**) على الوكالة اليهودية عام (1933) تقسيم فلسطين إلى **كانتونين**، ووجه رسالة بهذا المعنى إلى (يهودا ماغنيس)، بتاريخ (1934/7/23). وأرسل (**موسى العلمي**) في أيلول 1933 تقريراً إلى دائرة المستعمرات في لندن يقترح تكوين مقاطعة يهودية في فلسطين تمتد من (تل أبيب) إلى (عتليت). واقترح (**جورج انطونيوس**) في رسالة إلى دافيد بن غوريون (نيسان 1936)، أن يهاجر اليهود إلى سوريا الكبرى بدلاً من فكرة الوطن القومي اليهودي، وأن يعطى اليهود، (مقاطعة) في السهل الساحلي الفلسطيني تكون مشمولة في الاتحاد السوري، وتكون

فلسطين مركزاً روحياً وسياسياً لليهود). وأسس (**فوزي درويش الحسيني**)، (منظمة فلسطين الجديدة)، التي كانت على علاقة وطيدة بـ(عصبة التفاهم العربي - اليهودي)، التي أسَّسها (رابي بنيامين). وفي (**1937/10/9**)، أذاع (إلبرت هايمسون، والجنرال نيوكمب)، خطة تنص على ما يلي:

1. قيام دولة فلسطينية ذات سيادة ومستقلة عن الانتداب.
2. يتمتع اليهود والعرب بالحكم الذاتي في شؤونهم الخاصة، وبحقوق متساوية في الشؤون العامة.
3. يجب إلا يتجاوز عدد اليهود في فلسطين وشرق الأردن (50%) من عدد السكان في أي حال من الأحوال.

أمّا (**المفتي الحاج أمين الحسيني**)، فقد قدَّم في (1938/1/12)، كذلك (**نوري السعيد**)، في (1983/2/6) – خطّة تماثل تماماً خطة (هايمسون – نيوكمب). ويضيف (صقر أبو فخر)، بأن (**الدولة ثنائية القومية**) تختلف جوهرياً عن فكرة (الدولة اليموقراطية)، التي طرحتها حركة فتح عام 1968. فالدولة الثنائية القومية تعني (وجود مجتمعين منفصلين إثنيا وثقافياً، لكن في إطار دولة واحدة. وفي هذه الدولة: إما أن تتولى الأغلبية حكم الدولة، على أن تتمتع الأقلية بحقوق الأقلية، أو أن يجنح حكم الأكثرية إلى نوع من الدولة العنصرية، حيث لا تتمتع الأقلية بحقوق متساوية لمواطنيها مع حقوق الأغلبية. لهذا لابدَّ من قيام نظام سياسي توافقي) – (**صقر أبو فخر: جريدة القدس العربي، لندن، 2006/8/21**). ويقول (أسعد غانم)، بأن (النخبة اليهودية) عام 1925 دعت إلى النظر إلى الأغلبية العربية (خصوصاً المسلمة) على أنها ليست معادية لليهود والصهيونية، على عكس (الأقلية المسيحية) التي كانت معادية لليهود وللمشروع اليهودي. وبالتالي، فإن العرب مستعدون للتفكير في ضم الجماعتين (اليهودية والعربية) في إطار سياسي واحد. وتجمعت فكرة (الدولة ثنائية القومية) في عصبة السلام (**بريت شالوم) التي أسسها (آرثر روبين) عام 1925**. وعالج (**دافيد بن غوريون**)، الموضوع في أوائل الثلاثينات، معلناً أن

الدولة التي ستقام تستلزم الحفاظ على توازن بين اليهود والعرب، بحيث لا يحكم العرب اليهود، ولا يحكم اليهود العرب. وقد تبنى هذا الموقف حزب (مباي، 1931). أمّا الحركة الوطنية الفلسطينية فقد رفضت فكرة الدولة ثنائية القومية من أساسها، لأنها كانت تشعر بالظلم حين تشاركها الحركة الصهيونية في وطنها.

ميرون بنفنيستي: الدولة ثنائية القومية هي الحلّ:

يمكن تلخيص النقاط الأساسية في أطروحة الباحث الإسرائيلي ميرون بنفنيستي على النحو التالي:

أولاً: الحقيقة هي أنه حتى الوقت الحاضر (**2003**) نحن نعيش في (**الواقع ثنائي القومية**)، حتى لو أعطت الشعور بأن المرء يتخلى عن حلم إقامة (دولة قومية يهودية) على أرض إسرائيل. ما يحصل هنا هو صراع بين حركتين قوميتين على الأرض ذاتها. إنها (**قصة السكان الأصليين**) الذين يشعرون أن أشخاصاً جاءوا من وراء البحار، وتسللوا إلى موطنهم الطبيعي ومن ثم استولوا عليه. والنتيجة هي أنّ منطق الحلّ المتمثل بدولتين لشعبين لا يمكن أن ينجح. لانّ نموذج التقسيم إلى دولتين غير قابل للتطبيق، فهو لا يعكس عمق النزاع، ولا يتناسب مع مقياس (**التشابك**) الموجود في أجزاء كبيرة من البلاد. هذه البلاد لا يمكنها أن تتحمل حدوداً في وسطها.

ثانياً: كما أدرك حكام (**جنوب افريقيا**) عند نقطة معينة أنه ليس هناك بديل سوى تفكيك نظامهم، فإنه يجب على المؤسسة الإسرائيلية أن تفهم أنها غير قادرة على فرض تصوراتها وسيطرتها على (4.7 مليون فلسطيني) في الضفة وغزة، و (مواطني إسرائيل العرب). ما علينا هو محاولة الوصول إلى وضع من المساواة الشخصية والجماعية في إطار نظام شامل وكلي في أنحاء البلاد. وما أراه هو (**هيكل فيديرالي**) يشمل جميع فلسطين العربية التاريخية مع وجود (**كنتونات إثنية**)، تحت هذا الهيكل. ومن الواضح أن (الفلسطينيين في إسرائيل) سيكون لهم كانتوناتهم الخاصة، وحكمهم

الذاتي الخاص المعبر عن حقوقهم الجماعية، ومن الواضح أن (المستوطنين) سيكون لهم كانتون، وسيعمل رئيس الحكومة الفيدرالية على إيجاد نوع من التوازن بين المجموعتين القوميتين.

ثالثاً: هذه بلاد كان فيها عرب دائماً. **هذه بلاد العرب**. وأنا حقاً من (**الكنعانيين الجدد**). أعتقد أن الوقت قد حان للإعلان عن أن (**الثورة الصهيونية**)، **قد انتهت**، وربما يجب الاعتراف بذلك بصورة رسمية. وإذا لم نفعل ذلك، سنتحول إلى (أقلية يهودية) هنا. وسيواجه أحفادنا نفس المشاكل التي واجهها (**دوكليرك**) في جنوب افريقيا.

رابعاً: هذه الأرض لا يمكنها تحمُّل سيادتين، ولذلك فإن الخيارات سهلة للغاية: إما أن تختفي الأمة الأولى، وإما أن تختفي الأمة الثانية، أو أن تقوم أمة بإخضاع الأمة الثانية، وتحكم على نفسها بالعداوة الدائمة. أو أن (**تتنازل الأمتان عن مطالبتهما بالسيادة الكاملة**). لقد انتصرت الصهيونية عام 1948، وانتصرت أكثر من اللازم عام 1967، وختمت الصهيونية في الأعوام العشرين التي تلت مصيرها بتطبيق المشروع الصهيوني. أما معاهدات السلام مع مصر والأردن، فقد حصرتنا في داخل الواقع الثنائي القومية في أرض لا يمكن تقسيمها، حيث أصبحت الصهيونية ضحية انتصاراتها.

خامساً: حتى إذا أقيم هنا نوع من الهيكل الفيدرالي، أعرف أنه لن يجلب السلام. لن يكون هناك سلام هنا. وحتى إذا كان هناك نوع من الاتفاق الثنائي القومية، فإنه لن يقوم بشيء أكثر من مجرد (**إدارة النزاع**)، وسيحدث العنف دائماً على أطرافه. لن تكون هناك دولة قومية هنا، ولن تكون هناك دولتان لشعبين هنا. لكنني أتمسك بالأمل أن يتطور شيء مشترك، (**شيءٌ كنعاني جديد**)، حيث سنتعلم العيش معاً: الآخر الفلسطيني ليس شيطاناً، بل هو جزء من المكان – (**ميرون بنفنستي: هآرتس، ترجمة: جريدة القدس، فلسطين، 2003/8/16**).

ملاحظات (1)

أولاً: حتى الآن، نحن أمام عناوين، وشعارات غائمة، فما يتعلق بالتاريخ (**جماعة بريت شالوم، 1925**)، حيث نشير إلى أن هذه المجموعة، كانت غير مؤثرة، تمتلك طابعاً فردياً، لم يتحول إلى ظاهرة صهيونية كبرى، أو لم تصبح تياراً رئيساً في الحركة الصهيونية الصاعدة بأفكار وعد بلفور، الذي اعتبر السكان الأصليين، مجرد أقليات، وهو ما كان يخالف الحقيقة والواقع. لقد كانت الحركة الصهيونية آنذاك (1925)، مرتبكة وخائفة من عدم تحقيق مشروعها وهو (إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين)، لهذا طرحت فكرة الدولة ثنائية القومية بشكل غائم وملتبس، وتجاهلت أنها حركة استيطانية استعمارية جاءت لتحتل أرض الغير. أما (بن غوريون الثلاثينات)، فهو غير ابن غوريون عام 1948، مخطط وراعي (**الخطة دالِتْ الشهيرة**) لارتكاب مذابح ضدّ الفلسطينيين من أجل تهجيرهم. وهكذا كانت الدعوة إلى التوازن بين العرب واليهود، التي يستشهد بها على أنها فكرة سلامية، لم تكن تحمل سوى معنى (التطهير العرقي والتهجير) من أجل إقامة هذا التوازن الوهمي.

ثانياً: أما الأفكار التي أدلى بها سرّاً بالتأكيد بعض أنصار (ثقافة السلام) من الفلسطينيين مع الحركة الصهيونية في الثلاثينات، فهي مجرد أفكار سريَّة الطابع، لم يكن يجرؤ أصحابها على الجهر بها أمام الرأي العام الفلسطيني المقاوم، ولم تكتسب أية شرعية حتى في مستوى النخب الثقافية الفلسطينية، وبالتالي، فهي مجرد (رسائل فردية) في أرشيف الصراع، أي لا قيمة لها.

ثالثاً: منذ منتصف الثمانينات، ظهرت حركة (**تجديد الصهيونية**)، المتمثلة بما أطلق عليه لقب (**المؤرخين الإسرائيليين الجدد**)، الذين رفعوا شعار فلسفة (**المابعدية**)، أي (ما بعد الصهيونية)، لكن (الما بعد) يتلازم مع (الما قبل)، أي نكبة فلسطين 1948. هؤلاء المؤرخون هم أبناء دولة إسرائيل الصهيونية، عملوا في مؤسساتها، بل دافعوا

عن الأفكار الصهيونية، وهم بطبيعة الحال، لا يمكن أن يطالبوا بتفكيك دولتهم العنصرية، وإنما هم يطالبون بتفكيك بعض مظاهر العنصرية في الدولة، لكي تتلاءم مع فكرة (الديموقراطية!!) في المفهوم الإسرائيلي. لذلك نقرأ لهم بعض الكتب عن مأساة 1948، وعن التطهير العرقي في (الخطة دالت)، وعن اكتشاف (مذابح)، ارتكبت ضد الفلسطينيين. هذا الاعتراف المتأخر لم تصحبه أية خطوة من قبل دولة إسرائيل، فهو اعتراف أفراد وليس اعتراف دولة مارست التطهير العرقي، والجرائم ضد الإنسانية، وحروب الإبادة، وما تزال. موقف (**المؤرخين الجدد**) الذين يرغبون في تجديد الصهيونية من أجل إعادة تجديد إسرائيل، وتحويلها إلى دولة طبيعية، يذكرني بموقف بعض المثقفين الفرنسيين تجاه احتلال فرنسا للجزائر، حيث طالب المثقفون الفرنسيون بضرورة رفع الظلم والاضطهاد والتعذيب الذي كان يمارسه جيش الاحتلال الفرنسي، لكنهم أبداً لم يتماهوا مع مطلب الاستقلال الجزائري، وخروج قوات الاحتلال. فالمؤرخون الإسرائيليون عندما ينتقدون مظالم دولتهم، أو عندما يطالب بعضهم، بدولة ثنائية القومية، يتجاهل مسألة جوهرية هي أنه لا بدّ من تفكيك دولة إسرائيل، ليس لأنها عنصرية فحسب، بل لأنها نتاج استعماري استيطاني، فهي دولة غير طبيعية في المنطقة. أمّا سياسة (عفى الله عمّا مضى)، فهي غير قابلة للتحقق، بل مستحيلة، لأن الضحايا وأحفادهم ما زالوا في مخيمات المنفى، فالقفز إلى فلسفة (الما بعد)، يقتضي التلازم مع كشف وإصلاح (الما قبل).

رابعاً: لم تنته الصهيونية و لم تمت كما يزعم (ميرون بنفنيستي)، رغم رغبته الجيّاشة في أن يغفر له الفلسطينيون ماضيه الصهيوني، وأن يمنحوه عضوية (نادي الكنعانيين الجدد). وإذا كان حل الدولتين، غير قابل للتطبيق، انطلاقاً من واقع المستوطنات الاستعماري، فكيف يمكن أن ينجح الحلّ الطوباوي (دولة ثنائية القومية)، إلاّ باقتناع دولة إسرائيل بتفكيك نفسها على طريقة جنوب افريقيا. وسيكون الواقع هو نفس الواقع حتى في ظل دولة ثنائية القومية، بل سيكون واقعاً صعباً ومعقداً.

كل اعترافات (ميرون بنفنيستي) تدل على أنه رجل أُصيب بنوبة اعتراف متـأخرة هي تعبير عن مأساة شخصية أكثر مما هي توبة إسرائيلية شعبية أو رسمية. وخلاصة ما قاله هو (أن تتنازل الأمَّتان عن مطالبتهما بالسيادة الكاملة)، وأن يتـشاركا في (إدارة الصراع)، حتى في ظل (الدولة ثنائية القومية) الافتراضية.

(دولة ثنائية القومية) بعيداً عن فكرة الوحدة العربية!!

(**أسعد غانم**)، محاضر في (جامعة حيفا الإسرائيلية)، وباحث في معهد أبحاث السلام في (غفعات حفيفا إسرائيل)، يقدم دراسة بعنوان: (**دولة فلسطينية – إسرائيلية، ثنائيـة القومية**)، لا يتوقف فيها عند الأفكار العامة، بل يتبرع برسم بعض تفاصيلها، منطلقاً مـن مقولة فشل (حلّ الدولتين)، بسبب اتفاق أوسلو، لكنه أيضاً يقول: (ليست الدولة ثنائيـة القومية، إجهاضاً لفكرة المشروع الوطني الفلسطيني (دولة فلسطينية مستقلة)، بـل هـي توسيع لها بحيث تشمل الفلسطينيين في إسرائيل). ويقرر الباحث (نيابـة عـن الـشعب الفلسطيني)، أن إقامة الدولة ثنائية القومية، هو (إقرار بأن مـستقبل الـشعب الفلـسطيني (**يختلف**) عن باقي الشعوب العربية، (**ولا يتناسق**) مع فكرة الوحدة العربيـة والتكامـل العربي، وإنما ينبغي للفلسطينيين القبول بهوية وانتماء يتلاءمان مع الدولة الثنائية القومية)، بل يضيف: (مع عدم إغفال ضرورة التواصل الفكري والحضاري (**وليس السياسي**) مع العالم العربي). ونلخص في قراءة مونتاجية (أي بلغة المؤلف)، أهم أفكار سعد غانم حول (الدولة ثنائية القومية: فلسطينية – إسرائيلية)، مشيرين إلى (فشل اتفاق أوسلو)، وصـعود نزعـة التأسرل المهيمنة على أفكار بعض مثقفي (فلسطين – 48)، و(مؤيدي اتفاق أوسـلو) في (الضفة الغربية). لأنّ (فشل أوسلو، ونزعة التأسرل) هما سبب تجديـد الأفكـار حـول الاقتراح اليهودي القديم (الدولة ثنائية القومية):

أولاً: يرى الباحث أن (اتفاقات أوسلو) لا تقود بالضرورة إلى عملية الفصل بين الشعبين، وإنما العكس: فهي توجد نظاماً مشتركاً بين إسرائيليين وفلسطينيين مع درجة محددة

من الفصل، تدير فيه كل مجموعة شؤونها الخاصة منفردة، بينما تبقى المجموعتان تعيشان في الإطار السياسي نفسه. لكن اتفاقات أوسلو لا تسمح بتطوير **(هوية مدنية مشتركة)**. ولهذا يجب إنشاء دولة ثنائية القومية (إسرائيلية — فلسطينية) في فلسطين الانتدابية .

ثانياً: بوثوقية منقطعة النظير، يرسم الباحث التفاصيل: يقوم النظام السياسي على أربعة مبادئ من الاتحادية هي: ائتلاف واسع بين الممثلين السياسين لليهود والفلسطينيين — حق النقض المتبادل لممثلي الجماعتين فيما يتعلق بالمسائل الجوهرية — مبدأ التمثيل النسبي فيما يتعلق بتوزيع المنافع الاجتماعية والاقتصادية وأيضاً في المؤسسات السياسية والعامة — درجة عالية من الاستقلال الذاتي لكل مجموعة في إدارة شؤونها الداخلية.

ثالثاً: في ظل الأوضاع الراهنة (2000)، يتضح أنه حتى لو كانت إسرائيل ستسمح بعودة اللاجئين إلى الكيان الفلسطيني، فإن هذا الكيان، غير قادر مالياً على استيعاب عشرات الآلاف من اللاجئين. وفوق ذلك من الممكن أن أغلبية اللاجئين لن ترغب في العودة إلى الكيان، لكنها ستبقى تؤمن بحقها وقدرتها على العودة إلى بيوتها داخل الخط الأخضر في المستقبل. والحل حسب الباحث أن التعاون الفلسطيني — الإسرائيلي، (بعد) تأسيس نظام ثنائي القومية، هو وحده الذي يستطيع أن يحل مشكلة اللاجئين.

رابعاً: هناك نقاش حول **(دولة ديموقراطية علمانية)**، يوضح مناصروها أن البناء القومي للمجموعتين يجب أن يُقتلع، وأن دولة ديموقراطية علمانية يجب أن تقام على نمط ديموقراطي ليبرالي، وألاّ تهتم بالانتماءات القومية لمواطنيها، كما أن هؤلاء يعارضون فكرة ثنائية القومية. ومن وجهة نظر الباحث أن دعاة الدولة الليبرالية لا يقدرون بما فيه الكفاية، قوة الانتماء القومي للحركتين. إنهم يتحدثون عن يوتوبيا (دولة فاضلة لا حظ لها من التحقق.

خامساً: يضع الباحث خلاصة هي التالية:

1. اليهود في إسرائيل هم مجموعة قومية، يجب التعاون معها من أجل إقامة دولة ثنائية القومية.
2. الوصول إلى دولة ثنائية القومية، لا يتطلب بالضرورة أن يطالب الفلسطينيون في الضفة وقطاع غزة بالحصول على الهوية الإسرائيلية، وإنما هو ممكن في ظل نشوء حاجة إلى التعاون بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية في مجالات متعددة في اتجاه ثنائي القومية في مراحل متأخرة.
3. الفلسطينيون في إسرائيل مطالبون بالبحث عن إمكانات التواصل الثقافي والحضاري والاجتماعي والنقابي والاقتصادي والسياسي مع المناطق التي تحكمها السلطة الفلسطينية.
4. الحل على أساس الدولة ثنائية القومية هو الحل القادر على حل إشكالات صعبة تواجه الشعب الفلسطيني. هذا الحل أمر مرغوب فيه – (**أسعد غانم: مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد** (41)، **شتاء 2000**).

– أمّا (**عزمي بشارة**)، فهو يقدم خلاصة تؤيد حل الدولة ثنائية القومية، لكن بشروط أكثر واقعية، يقول: (الأفق الوحيد لأي تحرر يحمله جيلنا والجيل المقبل هو أن يعيش (**السكان**)، في فلسطين كلها كمواطنين متساوي الحقوق في (**دولة واحدة**). ولكي يحصل ذلك، يجب أن تقوم هذه الدولة على (**المواطنة**) الديموقراطية المتساوية الحقوق، فتفكيك الصهيونية شرط لتحقيق المواطنة، وأن تنتمي (**فلسطين الديموقراطية**) هذه إلى حاضنة أكبر هي الوطن العربي. البديل من هذا الحل العادل على المدى البعيد ليس (**حلّ الدولتين**)، فنحن نرى تطبيقه أمام أعيننا. بل أن يتم التعامل مع هذا الكيان الصهيوني من جانب شعوب المنطقة (**كدولة صليبية جديدة**)، ستزول عاجلاً أم آجلاً. ومجرد التفكير بذلك، يجعل (**حل الدولة الواحدة**) في فلسطين، يبدو كما هو فعلاً حلاً عادلاً، وليس شعاراً متطرفاً – (**عزمي بشارة: ملحق فلسطين، جريدة السفير اللبنانية، 2010**). حالياً

(2005) تقول (**ليلى فرسخ**)، هناك (**تغيرات ديموغرافية**) تقوض أي خطط للتقسيم: هناك (5.6 مليون فلسطيني)، و(5.2 مليون إسرائيلي)، يعيشون بين البحر الأبيض المتوسط، ونهر الأردن (فلسطين). ولا يمكن أن يعم السلام دون حلّ عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين، لكن هذا الحق، إضافة لتزايد عدد السكان الفلسطينيين، يهدد هوية إسرائيل اليهودية بالخطر – (**ليلى فرسخ: لوموند، ترجمة جريدة الغد، عمّان، 2007/3/30**) وتكتب الصحافية الإسرائيلية (**عميره هاس**) تقريراً بعنوان: (لجنة المفاوضات الفلسطينية أعدت وثيقة مقلقة حول سياسة الاستيطان، وتطرح خيار ضمّ الضفة الغربية وقطاع غزة لإسرائيل والعيش في دولة واحدة)، قالت فيه: (الخيار الوحيد الذي سيبقى أمام الفلسطينيين كما تقول الوثيقة الفلسطينية، هو قبول حل (**دولة واحدة لشعبين**)، إلاّ أنّ إسرائيل لن تقبل بهذا الخيار، بسبب (**تفوق الفلسطينيين ديموغرافيا**)، الأمر الذي يهدد هوية الدولة اليهودية – (**عميره هاس: هآرتس، 2002/10/9**)).

– أمّا (**إدوارد سعيد**) الذي وقف ضدَّ الكفاح المسلح الفلسطيني في السبعينات، لكنه كان (القناة الرسمية) بين منظمة التحرير والإدارة الأمريكية (سايروس ڤانس) منذ عام 1977، ومارس الحوار مع المثقفين الإسرائيليين، فقد أيّد فكرة التعايش في أرض واحدة، قائلاً: (فلسطين ليست أرض شعب واحد، بل هي أرض شعبين لا يمكن لأحدهما إلغاء الآخر، أو طرده منها، وعليهما أن يتعايشا بسلام ووئام. هذا يقتضي الاعتراف المتبادل)، ورأى (سعيد) أن النزاع لن يحله سوى (جيل جديد) من القادة الفلسطينيين والإسرائيليين.. خال من كبت وعقد الماضي، يستند إلى (احترام الآخر)، وقادر على التمسك بضرورة التواصل إلى حياة مشتركة – (**إدوارد سعيد: جريدة الحياة اللندنية، 2002/10/27**).

ملاحظات (2)

أولاً: إشكالية بحث أسعد غانم أنه يطرح أفكاراً طوباوية غير قابلة للتطبيق، بل يفصّل الأوهام ليغرينا بتصديقها، وأساس هذه الأوهام، هو الوهم الأكبر حول تفكيك

إسرائيل الصهيونية لصهيونيتها بسهولة وتحولها إلى دولة ديموقراطيـــة، لا ينقـــصها سوى الترتيبات البرلمانية الاتحادية بين القوميتين: الإسرائيلية، والفلسطينية!. وهـــو يسرد الافتراض وراء الافتراض لتبقى الأفكار مجرد افتراضات في خيال الباحـــث ذات طابع رغبوي توجيهي.

ثانياً: إنَّ أي نظام أو اقتراح يضع تعارضاً بين (**فلسطين – العروبة**)، التي هـــي العـــصر الطبيعي في الهوية الفلسطينية، بل هو أوضحها، ليقـــيم هويـــة جديـــدة وهميـــة للفلسطينيين هي: (فلسطين – التأسرُل)، مصير هذا الاقتراح هـــو الفـــشل. لأنَّ الباحث عندئذ يستبدل عنصراً طبيعياً في الهوية، بعنـــصر افتراضـــي صـــناعي، لا مستقبل له. وهنا وقع الباحث تحت تأثير (درجة التأسرل) في (فلـــسطين – 48)، وقد اعترف عزمي بشارة، بتصاعد هذه (الأسرلة)، وحذَّر منها. لا انفكاك بـــين فلسطين والعروبة، ولا انفكاك بين فلسطين والجذر الكنعـــاني الفلـــسطيني. أمَّـــا الانتماء لكيان جديد هو الدولة ثنائية القومية، فهو يفترض تفكيك دولة إســـرائيل مع الاعتراف بواقعية وجود إسرائيليين كجزء من هذا الكيان الجديد، لكنـــه أي الباحث، يحذف تماماً الرغبة الحقيقية للشعب الفلسطيني في إقامة (دولة فلـــسطين الديموقراطية) على كامل التراب الفلسطيني، وهذا هو الحل العادل، وليست كمـــا يرى الباحث، مجرد رغبة لجبهة الرفض الفلسطينية.

ثالثاً: أي حلّ يتجاهل (قضية لاجئي 48 و67) مصيره الفشل. أما القول بأن المسألة تقنية، فالرد واضح، هناك إمكانية (واقعية) لعودة اللاجئين حتى إلى (منطقة – 48) الـــتي تُسمى حالياً (إسرائيل)، حسب أطروحة (**سلمان أبو ســـتة**)، وهـــي أطروحـــة مدروسة ومتقنة، لو أرادت إسرائيل السلام.

رابعاً: تتمركز أفكار المصطلحات المطروحة: دولة ديموقراطية علمانيـــة، دولـــة واحـــدة مشتركة، اتحاد فيدرالي فلسطين – إسرائيل، وغيرها حول فكرة واحدة هي الجمع بين الصهيونية، والقومية العربية في كيان مشترك في أرض فلسطين الكاملة. هـــذا

أمر غير ممكن، حتى لو فككت دولة إسرائيل، صهيونيتها، وهو مجرد افتراض طوباوي، لأنه يتنافى مع العدالة، ولأن إسرائيل دولة غير طبيعية، ذات طبيعة عدوانية متوحشة استعمارية، ولا يوجد حتى في الأفق البعيد أية ملامح لقابلية تحوّلها باتجاه تفكيك نفسها.

خامساً: الحق الطبيعي لعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى وطنهم فلسطين، والحق الطبيعي في التزايد الديموغرافي الفلسطيني في أرضه، هما حقّان مكفولان في السماء والأرض عند كل أمم وشرائع الكون. أمّا (غير الطبيعي الشاذ)، فهو القول بأن النمو الديمغرافي الفلسطيني، (يهدد يهودية الدولة)!!، فما الذي يزعج العالم إذا أصبحت إسرائيل دولة غير يهودية!!، أو حتى إذا لم يعد وجود لهذه الدولة على أرض فلسطين!!: (اليهود) لا يصبحون (عباقرة) إلاّ في الشتات، أي في أوطانهم الأصلية المتناثرة في أوروبا وأمريكا وروسيا. كما قال الروائي اليوناني العالمي (**كازانتزاكيس**) عام 1927. أما حشرهم في دولة صناعية مفبركة تضطهد الشعب الأصلي على أرضه، فهذا يتنافى مع كل قوانين الكون.

حين تبحث الضحية عن حلول لمأزق الجلاّد:

(**الحلُّ العادل**) كما هو معروف، أن تفكك دولة الاحتلال نفسها حتى تستطيع حماية البشر الذين ينتمون لها، أو يقوم أصحاب الأرض الأصليين بتفكيكها، بعيداً عن مفهوم الاستطاعة من عدمها. وفي حالة العجز، يستطيع (الأصلي)، نبذ ومقاطعة وعزل دولة الاحتلال، بكل أشكال المقاومة حتى يرجح ميزان القوى لصالحه في لحظة زمنية تاريخية قد تأتي في المدى المنظور أو المدى البعيد. عدم الاعتراف بشرعية دولة الاحتلال، هو ورقة المقاومة الممكنة في كل زمان، حتى في زمن الضعف، لأنَّ النقطة المركزية في ضعف دولة الاحتلال، هي في عدم حصولها على الشرعية من أبناء الأرض الأصليين. لكن شريحة فلسطينية من المثقفين السياسيين، لم تشارك في الثورة الفلسطينية المعاصرة، (1964 –

1994)، أو كانت على هامشها تأثرت بالأفكار المتأسرلة والمتأمركة، أصبحت تــؤمن أنّ إسرائيل، حقيقة واقعية على الأرض، ولا بد من الاعتراف بها، والتحاور معها للوصول إلى ما يُسمّى (**الحل الوسط**)، بعيداً عن فكرة العدالة، والحل العادل. فبدأت هــذه الــشريحة المثقفة التي لا تمتلك رصيداً شعبياً، تبحث عن حلول لمأزق الجلاّد، مدعية أنّ هذه الحلول، ستكون لمصلحة الأصلي أيضاً. كما أن هناك شريحة متأسرلة في (فلسطين – 48)، ترى قوة إسرائيل الفعلية كل يوم على أنها حقيقة أبدية، وبالتالي طرحت ضرورة التكيف التــدريجي معها، انطلاقاً من حالة التحول من مرحلة كره الجلاّد إلى حالة عشق الجلاّد والإعجــاب بقوته. لكن الجلاّد يعترف في أعماق نفسه أن (**الأصلي**) يمتلك ورقة قويــة هــي عــدم الاعتراف بشرعية الجلاّد، لا في (دولتين)، ولا في التشارك معه في (دولة واحدة). هنــاك منهجية، مارستها الحركة الوطنية الفلسطينية، أسميها: (**منهجية التنازل التدريجي**)، منذ عام 1974 في (برنامج النقاط، العشر)، ورغم أنّ هذا البرنامج لم يعترف بشرعية دولة إسرائيل، ولم يعترف بالقرار 242، ولم يلغ ممارسة الكفاح المسلح، إلاّ أنه أقرَّ بفكرة (**المرحلية**)، التي كانت تعني (تحرير أي جزء من أرض فلسطين، وإقامة سلطة وطنية فلسطينية مقاتلة مسلحة على هذا الجزء)، ومعنى ذلك أنّ تحرير الضفة وقطاع غزة والقدس الشرقية، هو مرحلة من مراحل تحرير فلسطين التاريخية، بل لم يحدد برنامج النقاط العشر جغرافياً هذه السلطة ولو نظرياً، لكنَّ ما وراء النص أو (المسكوت عنه) في النص كان واضحاً. ورغم ضجيج (جبهة الرفض)، آنذاك، إلاّ أنها وافقت عليه عام 1977. لكن الأمر ظلّ موضوعاً نظرياً لــصراع النصوص الفلسطينية، حتى جاء عام 1988 حين أقرَّ المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائــر، الاعتراف بالقرار (181): قرار التقسيم، والقرار (242): إزالة آثار عدوان 1967. وكانت هذه هي الخطوة الأولى العملية، التي ساهمت في دخول منظمة التحرير في (مؤتمر مدريــد، 1991)، المشكلة هي الاعتراف بالقرار (242) دون مقابل. هذا الاستعجال غير المدروس، كان ثمنه رفع صفة الإرهاب عن المنظمة من قبل الولايات المتحدة، وهو ثمن بخس. فالقادة الإسرائيليون الذين فاوضوا في مؤتمر مدريد، هم قادة موصومون عالمياً بالإرهاب تاريخيــاً،

بل كانت وما تزال دولة إسرائيل، هي منبع ونموذج للإرهاب. ثمّ جاءت بعـــد (الجزائـــر، مدريد)، خطوة **(التنازل الاستراتيجي)** في **(اتفاق أوسلو)**، التي كان ثمنها تأسيس **(سلطة تحت الاحتلال)** في الضفة وغزة. أدّى (اتفاق أوسلو) إلى تجاهل (فلـــسطين – 48)، بـــل تجاهل الشعب الفلسطيني، الذي يعيش في مخيمات الشتات. وهكـــذا اســـتغلت شـــريحة (التأسرل) الثقافية الفلسطينية في (فلسطين 48، وفي الشتات)، التي تلاقت مع أفكار أوسلو باعتباره حلاً مرحلياً، لتعمم فكرة التأسرل على فلسطين التاريخية. ويجـــب أن نتـــذكر أنّ **(تيار التأسرُل الفلسطيني)**، هو نفسه الذي شجّع منظمة التحرير الفلسطينية على الدخول في مفاوضات مدريد، وهو نفسه الذي شارك في مفاوضات مدريد وأوسلو واتفاقاتها قبـــل إعلان المبادئ، وبعد الإعلان، وشاركوا (عرفات) في اقتسام **الكعكة المسمومة (السلطة)** في الضفة والقطاع. ولكن عندما أدرك هذا **(التيار الانتهازي)**، أن فشل مفاوضات كامب ديفيد، واندلاع الانتفاضة الثانية المسلحة، (2000)، سيؤدي حتماً إلى نهاية أوسلو العملية، وليست القانونية، بدأوا بالتفتيش عن لعبة سحرية استخرجوها من جراب الحاوي، وهـــي لعبة يهودية صهيونية قديمة (1952) تدعى: **(الدولة الإسرائيلية الفلـــسطينية الواحـــدة)**، وقالوا بأن (أوسلو) هو الخطوة الأولى فيها، تقوم فكرتها الأساسية على (الحل الديموغرافي)، فهي فكرة (سماوية!!) ميتافيزيقية، تعتمد على ما أسميه: **(التلقائية الديموغرافية)**: حـــسب هؤلاء: لا داعي لمقاومة الاحتلال، لأنه أمرٌ واقع لا مفرّ منه، والمطلوب هو التكيـــف مـــع الاحتلال تدريجياً، والاندماج التدريجي في (التأسرل)، وذلك بالاعتراف الواقعي بـــشرعية وطبيعية دولة الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين التاريخية، عندئذ، ستجدون أنّ عدد السكان المتكافئ يميل لصالح الفلسطينيين، وفجأة ستجدون أن إسرائيل شريك طبيعـــي في دولـــة واحدة ثنائية القومية، أو (ثلاثية الدين). هذا الحل السماوي الميتافيزيقي الطوباوي لا يحتاج إلى مقاومة ولا إلى حروب، حسب أنصاره ومروجيه، وما علينا سوى مزيد من (الخطوات التطبيعية والتعايش) حسب إدوار سعيد، و (الابتعاد عـــن العروبـــة وأفكـــار الوحـــدة العربية)،حسب أسعد غانم، و(الاعتراف بأن نصف الأرض للإسرائيليين، ونصفها الآخـــر

للفلسطينيين)، حسب محمود درويش. هكذا نعيش معاً عرباً ويهوداً على أرض فلسطين (في تبات ونبات، ونخلّف صبياناً وبنات!!).

(جدلية السيّد – العبد) رشُّ السُكّر على الموت:

بدلاً من (الصراع حتى الموت)، كما هو الحال في (مشروع الدولة الفلسطينية الديمقراطية)، الذي اقترحته منظمة التحرير الفلسطينية 1968، يقترح علينا **(رائف زريق)**، الجدلية الهيغلية: (جدلية السيّد – العبد)، وهو كمن يرشُّ على الموت سكّراً، يعدد لنا مزايا هذه الجدلية على النحو التالي: (حلُّ الدولة الواحدة، هو السبيل **(المتاح !!)** الأفضل لإبقاء المسألة الفلسطينية حيَّة، ولأنه يركز على الحقوق الفردية والمدنية، لا على تقرير المصير القومي. وتتمثل جاذبية حل الدولة الواحدة في كونه يقلب الضعف الفلسطيني إلى قوة، ويقيّد القوة الإسرائيلية. كما يتيح للفلسطينيين خطة وأجندة وأفق كفاح. وهذا ما يقرب الفلسطينيين من (جدلية السيّد – العبد). وتكمن **قوة (العبد)** في أن استسلامه للسيد يشكل تقييداً لقوة السيد، لأن قوة السيد تقتضي مقاومة تواجهها كي تفعّل نفسها). وفيما يلي نلخص أهم الأفكار الواردة في دراسة **(رائف زريق)**:

أولاً: الحجة الكبرى ضدّ (حلّ الدولتين) المطروح في اتفاق أوسلو، هي أن هذا الحل، **(مستحيل)**: هذا النزاع بطبيعته هو نزاع بين جماعتين، **(لا بين دولة محتلة، وشعب واقع تحت الاحتلال)**. بهذه الصفة من المستحيل إمكان الفصل بينهما. كما أن الواقع الذي أفرزه اتفاق أوسلو هو : (نخبة فاسدة تعمل كمقاولين من الباطن لإسرائيل، وعاجزة عن قيادة الكفاح من أجل الاستقلال والسيادة والحرية)، فالمواقف السياسية التي اتخذتها السلطة الفلسطينية في أثناء **(الحرب على غزة)**، اعتبرت تبريراً فعلياً للحرب الإسرائيلية ولوماً علنياً للضحايا، تثبت ذلك الأمر إثباتا لا يطاله شك.

ثانياً: حل الدولة الواحدة يصون سلامة فلسطين التاريخية وتكاملها ككيان واحد، وهو

عبر هذه الوحدة يزيل جميع الحدود الاصطناعية التي تقسم الشعب الفلسطيني، **أما** (حل الدولتين) فهو يسمح بوحدة اليهود، في الوقت الذي يمزّق وحدة الفلسطينيين.

ثالثاً: فكرة الدولة الواحدة، مؤسسة على فكرة (**العدالة التوزيعية**) من حيث أنه يمنح فرصة أفضل للفلسطينيين لنيل حقوقهم وحصتهم من الخير الجماعي في (**دولة إسرائيل**). وهذا الحل بطبيعة الحال لا يستطيع أن يُغفل حجج الإسرائيليين حول التحول من دولة سيادية يشكل اليهود أكثرية فيها إلى حالة يتقاسمون فيها (السيطرة ومترلة الأكثرية)، مع الفلسطينيين. لكن الإسرائيليين يستطيعون أن يعيشوا أيضاً في الضفة الغربية وفي أي جزء من فلسطين الانتدابية. بل إن إسرائيل الحالية نفسها: (تتحول بالتدريج، حتى داخل الخط الأخضر إلى دولة ثنائية القومية)، وهي في سبيلها إلى خسارة طباعها الفريد كدولة يهودية.

رابعاً: ميزان القوى في حال (حل الدولتين) أو (حل الدولة الواحدة)، هو نفسه، مختلٌّ لغير صالح الفلسطينيين.والحلول جميعها مستحيلة أو ممكنة بالقدر نفسه. وبالتالي، فإن (**عامل ميزان القوة**) يجب ألا يكون عاملاً مركزياً عند طرح الحلول، المهم هو (**العدالة**): العدالة التوزيعية، والعدالة التصحيحية لمظالم تاريخية سابقة. وهذا ما يسمح للفلسطينيين بإحياء كفاحهم السياسي عبر الدولة الواحدة: (**يتم تحقيقه بوسائل سلمية كالإقناع والنقاش السياسي**). كفاح معادل للكفاح (**الجنوب إفريقي**) من أجل صوت واحد للشخص الواحد. وهو في النهاية (**كفاح ليبرالي كلاسيكي**). وهو حلٌّ يحوّل الفرد الخاضع للاحتلال ضمن حدود دولة إسرائيل، من مجرد تابع إلى مواطن فاعل مساوٍ لغيره، كما أن حل الدولة الواحدة مؤهل لتحويل الكفاح الفلسطيني إلى كفاح من أجل الحقوق المدنية والإنسانية ضمن كيان واحد، سواءٌ سميّ: فلسطين أو إسرائيل أو غيرهما.

خامساً: وفي الطريق إلى الدولة الواحدة (ثنائية القومية) ينبغي تطوير صيغة تسمح

للجماعتين بالعيش معاً ومن أجل ذلك يفترض أن يتطور الخطاب، فإن على الحركة الوطنية الفلسطينية أن **(تُهزم تماماً)**، وأن يتلاشى أولاً حلم الدولة الفلسطينية الوطنية المنفصلة، وأن يتخلى اليهود عن حقهم في تشكيل أكثرية ديموغرافية. كما أن حل الدولة الواحدة، يقترح أشكالاً أخرى للصراع من شأنها **(تحييد التفوق العسكري الإسرائيلي)** بوسائل سلمية مثل: **(حركة حقوق مدنية)**. وهذا ما يؤدي إلى قلب ضعف الفلسطينيين إلى قوة – **(رائف زريق: الدولة الواحدة، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد (86)، ربيع 2011، بيروت)**.

ملاحظات (3)

أولاً: يستبدل (رائف زريق)، حق تقرير المصير الفلسطيني، بما اسماه (الحلّ المُتاح!!)، وهو الدولة الواحدة (الإسرائيلية الفلسطينية)، فإذا كان (حل الدولتين) مستحيلاً، فكيف يكون حل الدولة الواحدة واقعياً. والصحيح أننا سنصبح بين (مستحيلين)، بحكم توسع المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية (فلسطين الوسطى). عملياً: هناك دولة إسرائيلية محتلة لكامل فلسطين الانتدابية، وشعب تحت الاحتلال، داخل الخط الأخضر وخارجه. فالوصول إلى (الدولة الواحدة) يعني تفكيك دولة إسرائيل كدولة استعمارية استيطانية عنصرية، وليس تفكيك عنصريتها فقط، أي أن الضرورة تقتضي العودة إلى مشروع **(الدولة الفلسطينية الديموقراطية)** الذي هو الحل العادل، الذي يعترف بشرعية الطائفة اليهودية الفلسطينية (7%)، لكنه لا يعترف بالغزاة القادمين من روسيا وأوروبا، وأمريكا، لأنهم غزاة. إذن، هدف مشروع (الدولة الواحدة) عند أنصارها، هو **(عفى الله عما مضى)**، لأنّ (دولة إسرائيل) أصبحت أمراً واقعاً، وهذا المقتل الأساسي لحل الدولة الواحدة.

ثانياً: الدولة الواحدة، فكرة طوباوية غير واقعية، أداة تحقيقها السلمية **(الإقناع والحوار، حركة الحقوق المدنية)** هذه الأساليب غير قادرة على تحقيقها، بل تجعلها مستحيلة

التحقق، ما دامت هذه الأدوات (الكفاحية!!) لا ترقى حتى إلى تحرير مؤسسة واحدة. وقد استخدمتها وما تزال جماعة أوسلو (حل الدولتين) دون جدوى. ولم تستطع هذه الأساليب السلمية منع إسرائيل من قصف (مظاهرات سلمية) في قطاع غزة. كما لم تمنعها من قتل نشطاء عالميين في (أسطول الحرية). كما لم تمنعها مظاهرات نشطاء حق العودة على الحدود اللبنانية — السورية في (2011/5/15)، و(2011/6/5) من إطلاق النار على المظاهرات الرمزية السلمية، وقتل العشرات من الشباب غير المسلحين. بل لم تستطع كل (المظاهرات العالمية) ضدّ الحرب على غزة أنّ تزحزح إسرائيل قيد أنملة عن قتل الأطفال وتدمير البيوت واغتيال المدنيين بوساطة الطائرات. فكيف يمكن (تحييد القوة العسكرية الإسرائيلية) بالمظاهرات والنشاطات السلمية، والاحتجاجات، والبيانات، و(الأبخزة)، وحركات الحقوق المدنية على أهمية النضال السلمي في حركة النضال الشاملة.

ثالثاً: يعتمد أنصار (الدولة الواحدة) على فكرة موت أوسلو، وفكرة عدم جدوى (الصراع حتى الموت) في مشروع الدولة الديمقراطية الفلسطينية، أي أنهم يقيمون ذرائعهم لطرح نظرية الدولة الواحدة على الفشل، وهي النقطة المركزية في دفاعاتهم عن نظرية افتراضية نرى ملامح مقتلها في مشروع أوسلو نفسه، لأنهم يقرّون أن (التشابك الواقعي) في الضفة الغربية، بل داخل الخط الأخضر بين العرب واليهود، أعلن فشله، أليس هذا (الفشل) هو النموذج المصغر للفشل الأكبر في دولة افتراضية: هو (هروبٌ إلى الأمام، وتكيف مع الاحتلال).

رابعاً: نظرياً لا يصون (فلسطين التاريخية) الموحدة سوى تفكيك دولة إسرائيل، وليس الدولة الافتراضية (الإسرائيلية الفلسطينية). أما بقاء المسألة الفلسطينية حيَّة، فلا يتم بمجرد طرح حل افتراضي، يتسلّى به الفلسطينيون والإسرائيليون حتى لا تبقى سياسة الأمر الواقع في وضع (ستاتيكو). ما يحرك قضية فلسطين، ويبقيها حية، هو القوى الفاعلة المؤثرة في مجتمع مقاومة شاملة: عسكرية، وسلمية معاً. وما يحرك القضية، هو

اقتناع الإسرائيليين نظرياً وعملياً، أن الفلسطينيين لن يتحولوا إلى (هنود حمر) لا في الوطن، ولا في الشتات. وهذا ما يتناقض مع طلب الشراكة وتوسلها أمام (السيّد). وإذا كنا سوف ننتقل من (وضعية الاستشهاد) إلى مرتبة (العبد)، من أجل التحرر من (السيّد)، فهذا أمرٌ لم يحدث في التاريخ، حتى العبيد، قاموا بحركات احتجاج وثورة وتمردات، حتى نالوا حريتهم بالدم والسلاح والاحتجاج، وليس بالتوسُّل والاحتجاج وحده. كم من الشهداء دفع السود في (جنوب افريقيا) من أجل تحررهم. هنا ينبغي إعادة قراءة تجربة جنوب افريقيا من جديد. لم تقم السلطة الفلسطينية، بسبب (براعة !!) المفاوضين الفلسطينيين في مدريد ونيويورك وباريس وأوسلو، بل العكس، لقد قامت بسبب الدفع التاريخي للثورة الفلسطينية المعاصرة، وبسبب الانتفاضة الأولى، وآلاف الشهداء، والجرحى، والأسرى، أما مدى (شطارة المفاوضين)، فهي مثار سخرية كاريكاتورية (مفاوضات من أجل المفاوضات!).

خلاصة:

فكرة (الدولة الواحدة: إسرائيلية فلسطينية)، فكرة يهودية صهيونية قديمة، طرحتها جماعة (بريت شالوم) اليهودية الصهيونية، عام (1925)، وهي جماعة هامشية لم تكن مؤثرة في ظل ارتباك الحركة الصهيونية حول (مستقبل فلسطين)، حيث نادت هذه الجماعة بدولة ثنائية القومية على أرض فلسطين الانتدابية كلها. وتوقفت هذه الفكرة عام 1947 بعد صدور قرار التقسيم (181). أعاد طرحها بعض المثقفين الفلسطينيين فرادى في مقالات منشورة لهم، منذ نهاية الثمانينات، وهم غالباً من أنصار التطبيع الثقافي والحوار مع المثقفين الإسرائيليين، دون شروط. ثم نشط بعض الباحثين الفلسطينيين حول الموضوع في الألفية الجديدة، بعد فشل المباحثات كامب ديفيد (ياسر عرفات)، وبعد حادثة 11 سبتمبر 2001، واندلاع الانتفاضة الثانية التي مارست (العسكرة)، أو الكفاح المسلح عبر العمليات الاستشهادية، وبعد رحيل عرفات، وبروز حالة الانقسام بين حركة فتح، وحركة حماس.

مما أعطى انطباعاً قوياً بموت اتفاق أوسلو من الناحية العملية، وليس القانونيـــة، واســـتنتج الباحثون بأن (حلّ الدولتين) بعد التوسع الاستيطاني الإسرائيلي في الضفة الغربية، أصـــبح مستحيلاً. ويعني حل (الدولة ثلاثية الدين)، أو (ثنائية القومية: إسرائيلية – فلسطينية) فيما يعنيه: استحالة (حلّ الدولة الفلسطينية) في الضفة وقطاع غزة والقدس الشرقية إلى جانــب دولة إسرائيل، ورأوا أن الواقع الحقيقي تحوَّل إلى (اشتباك العلاقـــات) بـــين الفلـــسطينيين والإسرائيليين بسبب تطور المستوطنات والطرق الالتفافية وجدار الفصل العنصري، وتبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي تبعية شبه كاملة. وهذا حسب الباحثين، يـــشكل نموذجاً مصغراً لمشروع الدولة ثنائية القومية الافتراضية المرغوبة من قبل هؤلاء البـــاحثين. وهم يرون أن الحل المنطقي، يكون بتعميم التأسرُل، والتكيف مع الاحتلال للوصـــول إلى (دولة إسرائيلية فلسطينية) مشتركة على كل أرض فلسطين التاريخية. وهو كما نـــرى – حلٌ طوباوي غير واقعي، افتراضي، معقّد، يتم تسويقه من أجل جسر الفجوة التي خلقتها المفاوضات الفاشلة، ومن أجل أن يظل (التيار المتأسرل)، يقود الجـــدل حـــول مـــستقبل فلسطين، ممسكاً بزمام الأمور، حتى لا يعـــود الجـــدل إلى مـــشروع (دولـــة فلـــسطين الديموقراطية)، الذي طرحته منظمة التحرير الفلسطينية عام 1968 في ميثاقها كحل عـــادل وشامل. أي أن مشروع (الدولة ثنائية القومية) هو مشروع يتغطّى بالواقعية، لمنـــع الحـــل العادل والشامل، وكلا المشروعين، يحتاج إلى تعديل ميزان القوى بين العرب وإســـرائيل، وضرورة الانطلاق من فكرة العدالة، لأنَّ (إسرائيل) ترفض المشروعين أصلاً، ولا يمكن أن تفكك نفسها بنفسها، ولا أن تتخلى عن صهيونيتها، حتى لو رغب أفـــراد إســـرائيليون نخبويون غير مؤثرين في مشروع الدولة ثنائية القومية.

– أمَّا الهدف الحقيقي، لمشروع الدولة ثنائية القومية، فهو إقامـــة **(دولة فيدرالية)**، بقيادة إسرائيل على أرض فلسطين التاريخية، تحاول إقامة **(شرق أوسط جديـــد)**، بقيـــادة إسرائيل أيضاً.

الفصل الثاني

العولمة، والهوية، والحداثة، والحرية، واستشراف المستقبل

كلمة اللجنة المنظمة لمؤتمر

(العولمة والهويّة)

- **الأستاذ إبراهيم عزالدين، راعي المؤتمر.**
- **الأستاذ الدكتور رئيس الجامعة.**
- **الأستاذ الدكتور عميد كلية الآداب.**
- **الزملاء عمداء الكليات ورؤساء الأقسام.**
- **الزملاء الباحثون والضيوف الكرام.**

ما إن انتهى المؤتمر العلمي الثالث لكلية الآداب بجامعة فيلادلفيا في شهر أيار (مايو) من العام الماضي 1997 حتى بدأت اللجنة التحضيرية عملها فوراً بتنفيذ توصية اتخذها المؤتمر السابق، هي موضوع مؤتمرنا الذي ينطلق في هذه الصباحية المباركة بحضوركم الرفيع. وكم سعدنا حين علمنا أنّ توصية مؤتمرنا السابق قد نفّذت فعلاً في القاهرة ودمشق بعد أن انطلقت من عمّان ومن جامعة فيلادلفيا على وجه التحديد.

ثلاثة أيام وثماني جلسات وأربعون باحثاً وأحد عشر بلداً عربياً واثنتان وعشرون جامعة وثماني مؤسسات ثقافية رسمية وخاصة، عربية وأردنية هي أرقام هذا المؤتمر .

الحضور الكريم..

ليست (العولمة)، تلك التعريفات الأكاديمية التي تختلف حول مفرداتها وحدودها، فالعولمة بلا حدود وضد الحدود. ليست العولمة مجرد لفظة نتماحك حول صحة نحتها اللغوي من عدمه. فالعولمة وصلت بالفعل إلى غرف نومنا، حتى أنها منعتنا من النوم، وافتضّت بكارة أسرارنا، حتى غدونا بلا أسرار.

إنها كالسيل الجارف الذي إذا لم تعرف كيف تغازله أو تتملص من هجومه

(*) **كتاب العولمة والهوية، منشورات جامعة فيلادلفيا، 1999.**

الكاسح، يسحقك هويةً وكياناً. فإذا كانت الإمبريالية هي أعلى مراحل الرأسمالية وهي دكتاتورية رأس المال كما تعلمنا من ثقافة الحرب الباردة، فإن العولمة هي آخر مشهد لاندفاعة رأس المال العالمي لصياغة ثقافة الاستهلاك ذات الصبغة العالمية، الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والسلوكية والنفسية والاتصالية، حيث أصبح التدفق الحرّ بلا حدود. وإذا كنا قد رفضنا الإمبريالية العسكرية الاحتلالية بالمقاومة، فإن العولمة قد اخترقت عقولنا وقلوبنا وعيوننا وأنظمتنا وحياتنا اليومية الصعبة، لأن العولمة لا تستأذن أحداً. وهكذا انتقلنا في دول الجنوب من مرحلة التبعية الثقافية والسياسية والاقتصادية إلى مرحلة (التلذّذ بالتبعية) للنموذج الشمالي القوي الذي يمتلك هيمنته وسحره الخاص على الآخرين في الجنوب الفقير. ورغم تبادل الجيوب بين الشمال والجنوب، فإن هذه الجيوب لا تصل إلى درجة التبادل الندّي. وها هي العولمة لا تمنحك فرصة الاختيار.

لقد انطلقت العولمة الثقافية من التعريف الاقتصادي، لتحاور عناصر الهوية الثقافية (اللغة والدين والتاريخ والجغرافيات والعادات والتقاليد)، لتزعزع كينونة هذه العناصر الثابتة، لأن حوار العولمة مع الهوية هو حوار الذئب مع الحمل. وفي هذا الحوار الإجباري انقسمنا إلى فئات ثلاث:

الأولى: ترى أن النموذج الشمالي جميل وساحر ومفيد ونموذجي وينبغي اللحاق به.

الثانية: ترى أن هذا النموذج هو الشيطان نفسه.

الثالثة: ترى أن نتفاعل مع العولمة، وأن نقاومها ما دامت إجبارية، بشروط عربية خالصة.

وأمام ذلك كله، وبما أنه لا خيار لضعيف، فقد دخلنا كوزموبوليتية حرق المراحل باستيراد التكنولوجيا، وما زلنا نعيش مرحلة الدهشة. إن الفارق في درجة الدهشة يوضحه المثال التالي: يمكنك الآن في عام 1998 أن تضغط مجموعة أرقام في جهاز الفاكس لتصل الرسالة من عمّان إلى نيويورك في دقيقة واحدة، بينما استغرق وصول (خبر موت نابليون) في جزيرة سانت هيلانه إلى باريس ستة أشهر كاملة. ويمكنك بوساطة (الهاتف المتنقل) أن تتحدث مع بشراً آخرين في القطب الشمالي، ويمكنك أن تتلقى جواباً على رسالتك بالبريد

الإلكتروني بعد دقيقة واحدة. فالصراعُ في داخلنا الآن بين التطور الرعوي الزراعي الطبيعي باتجاه ما قبل الحداثة، وبين حرق المراحل للوصول إلى مرحلة ما بعد الحداثة. فكيف نُلبس جسداً بدوياً ثوباً باريسياً، دون أن نقع في ثقافة هجينة، ودون أن نقع في شعارات الحداثة الليبرالية. لقد استبدلنا بالشعارات القومية واليسارية والوطنية والإسلامية، التي كانت سائدة قبل عام 1990 شعارات الحداثة وما بعد الحداثة والعولمة. استبدلنا شعاراً بشعار، تلك هي مشكلة الدهشة. ها نحن نرى ونبصر ولا نتبصّر مظاهر امّحاء المكتوب وولادة الصورة، فالليبرالية هي فلسفة واديولوجيا العولمة:

أولاً: بعد أن كانت الدولة في الجنوب. مغلقة، بيروقراطية، أمنية، عسكرية، أصبحت الدولة غائبة أو شبه غائبة. مما يعني تهميش السيادة في دول الجنوب.

ثانياً: بعد أن كان (القطاع العام) يقوم بمنع التنافس والحوافز، أصبحت (الخصخصة) أو (التخاصية) تقوم بمركزة الثروات في (جماعة الـــ5%) التي تمتلك 70% من الدخل، وأصبحت الثقافة والتعليم تسير بتوجيهات رأس المال.

ثالثاً: أمام سحر الأرقام الذي خلقته العولمة، تزعزع كيان الهوية، ودخلت عناصر الهوية مرحلة (الفلكرة).

رابعاً: بعد أن كانت (الدولة القطرية) و(الجامعة العربية) هي المرجعية، أصبحت المرجعيات (فوق إقليمية) هي المراجع بل المصادر مثل: صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومجموعة الدول السبع الكبرى، والشركات عابرة الحدود، والشركات المتعددة الجنسيات.

خامساً: بعد أن كانت التعددية، مرغوبة، أصبحت التعددية مجرد فسيفساء لا تجمع ولا تفرق، بل هي حالة معزولة عن مجتمعاتها، وأصبحت الديمقراطية شكلية ورسمية وملغومة وتحتمل التحيز والتمييز والكيل بعشرين مكيالاً لقضية واحدة.

سادساً: سادت ثقافة الاستهلاك الكرنفالية ذات الضجيج العالي، بألوانها المفرحة، لكنها تخلو تماماً من المحتوى الإنساني الرفيع. بل إن سيادة منطق الشكل وثقافة الصورة أصبح

يعني السطحية.

سابعاً: تتجه دكتاتورية (القطب الواحد) إلى (**عسكرة العولمة**)، وبالتأكيد أننا أول ضحايا هذه العسكرة.

وفي مقابل ذلك كله تقف الهوية مرتجفة خائفة، مع أن الهوية العربية بعناصرها الثابتة ذات جذور عريقة، وهي أقوى تاريخياً من عناصر هويّات العولمة. ولكن لا وجود لهوية نقية، لهذا نفترض أن لا تخاف الهوية العربية من الحوار والتفاعل مع الآخر، لأن الحور والتفاعل هو الذي يجدّد حركية الهوية، فالهوية تتكلس إذا لم تحاور الآخرين. وفي المقابل: لن نصبح أمريكيين أو أوروبيين حتى لو قلّدنا أمريكا وأوروبا.

أيها السادة الكرام:

أقترح الحوار والتفاعل والمقاومة لمواجهة الخوف والعجز، على أن لا نذهب إلى العولمة منفردين كدول ضعيفة في عصر التكتلات الكبرى، رغم قهرية العولمة، فإذا لم نتشعلق بآخر عربة في قطار العولمة، فإن القطار ينساب بعيداً في طرقات العالم، ويتركنا مهملين ومنسيين، فالمقاومة لا تكون بالانغلاق أو الخوف، بل تكون بالاقتحام لتقليل الخسائر. وقد يكون لكم – أيها السادة – رأي آخر، وسوف نستمع له في هذا المؤتمر بعقول وقلوب مفتوحة. نرحب بكم إلى ساحة المعرفة والحوار، أهلاً بضيوفنا الكرام

عزالدين المناصرة

نائب رئيس اللجنة المنظمة للمؤتمر

الحداثة وما بعد الحداثة

يقرأ الباحثون العرب تأثيرات الحداثة الأوروأمريكية في الفكرالعربي المعاصر. حيث يقرأ **يوسف غيوة (الجزائر)** مصادر الفكر الحداثي مركزاً على **(جان فرانسوا ليوتار)** رائد ما بعد الحداثة و**(جاك دريدا)** رائد التفكيكية أو ما بعد البنيوية، حيث يرى ليوتار أن المعرفة ستكون أهم عنصر في التنافس العالمي من أجل السلطة ووسيلة السيطرة المستقبلية، مما سيؤدي إلى اتساع الهوة بين البلدان المتقدمة والأخرى السائرة في طريق النمو. ويرى (ليوتار) أن المعرفة تنقسم إلى قسمين: معرفة علمية ومعرفة سردية وأنهما تتبادلان معرفة الحقيقة. وينتقد ليوتار (الماركسية) بأنها حاولت (خلق مجتمع متجانس لا يتأتى في الحقيقة إلا عن طريق استعمال القهر). لكنه لا يوضح الشمولية في الفلسفة الرأسمالية. ثم يواصل (يوسف غيوة) قراءة **(التبعية)** في الفكر العربي المعاصر. ويرى أن الفكر العربي لم يتمكن من مواكبة حركة الحداثة و لم يفهم حقيقتها فقد انقسم الفكر المعاصر إلى منهجين هما – وفق الباحث: منهج الأصالة والجذور ومنهج التغريب، حيث يناقش الاتجاهين. ثم يتطرق لموقف الفكر العربي تجاه (ما بعد الحداثة).ويطالب يوسف غيوة في نهاية بحثه بالعقلنة والتطور الطبيعي انطلاقاً من الموروث المشرق. أما **لطفي دبيش (تونس)** فيرى أن العوائق أمام النهضة العربيةكانت ممثلةً في: الحركة الاستعمارية والحربين الكونيتين والحرب الباردة وحرب النجوم والتحالف الأطلسي والنظام العالمي الجديد. وهو ينتقد **(النهضة)** بأنها كانت مجرد شعار سياسي رفعه السياسيون بدلاً من التغيير التاريخي الحقيقي. حيث انقسم مفكرو النهضة إلى تيارين: تيار يرى أن الإصلاح يتم بالعودة إلى الماضي (الشورى – العدل – العمل بالشريعة – حق الفقراء في أموال الأغنياء). وتيار يرى ضرورة تبني العصرانية في النموذج الغربي (الحرية – الديمقراطية – المجالس النيابية – المساواة). أما الموقف من **(الحداثة)** فقد اقتصر على تعداد المظاهر المادية للحداثة الغربية أي بنقل الآخر

(*) **كتاب الحداثة وما بعد الحداثة، منشورات جامعة فيلادلفيا، 2000.**

متجاهلاً أن الحداثة يفترض أن تنطلق من التحولات المحلية. حتى أن (**فارس نمر**) يرى (**الحداثة**) كما يلي: (**الاحتلال الأجنبي الوحيد لتجاوز الاستبداد والحكم المطلق في البلدان العربية!!!**). وهذا الموقف أدى إلى استنساخ وتقليد النموذج الأوروبي وهذا هو سبب الفشل – من وجهة نظر الباحث حيث أن رموز النهضة كانوا نخبويين فوقيين. ويصل لطفي دبيش إلى البديل الذي يراه مشروعاً جماعياً ينهض على رؤية خاصة للذات والعالم. أما الباحثة في الفلسفة (**فريدة غيوة**)، (**الجزائر**) فترى أن (**الحداثة الفلسفية**) هي محاربة الأفكار الماضوية وإعادة بناء ما اندثر (**الحداثة حركة إلى الأمام تبحث عن شرعية المستقبل**)، فالحداثة السارترية تعتمد منهجية الشك ونقد المقدس وتدعو إلى الحرية المطلقة... الخ. ثم تنطلق الباحثة لمناقشة التيار الإصلاحي الفلسفي المتأثر بمفاهيم العصرنة الذي يدعو إلى العلم والعقلنة والحرية (**زكي نجيب محمود**)، وتشير إلى اتجاه إنساني يهتم بالحياة الإنسانية التي تكون الواقع الحسي الملموس (**عبد الرحمن بدوي**). ثم تتطرق لاتجاه ثالث يرى في الإسلام مرجعية فلسفية نموذجية (**انور الجندي**)، وهي تناقش الاتجاهات الثلاثة مناقشة نقدية لتصل إلى موقف يقول (إن المنهج الإسلامي المعاصر يتطلب حداثة عربية أصيلة تقوم على ما أبدعه العرب من علوم وفنون وفلسفات. **فالحداثة** هي بناء جديد في الحياة، وذلك (**بالجمع بين التراث والحداثة والمادة والروح والعقل والقلب والدنيا والآخرة**).

أما **الصادق الساحلي** (**تونس**) فيرى أن السؤال هو بداية اليقظة، لهذا يكثر من طرح الأسئلة. وهو يرى أن (**المكتوب على الجبين هو العولمة**)، وهو مشروع حداثي ضد العزلة يزيل الخصوصيات. وهو يرى **الحداثة** كما يلي (**تفيد التمتع بالمأدبة العالمية التي تجلب الحرية والسيطرة على الآلة دون التنكر للهوية العربية الإسلامية**). فالحداثة – وفق الصادق الساحلي – انتساب للحاضر. بالإنصهار في مجرى التاريخ بعيداً عن أنصار الماضوية من شأنه أن يقوي الجانب الموضوعي لظاهرة الحداثة. وهو يرى أن درجات الحداثة تتجلى في البنيات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية (فالبعرة تدل على

البعير) كما يقول الفقهاء. وقدم الباحث مجموعة من أسس الحداثة. **(العقل – العدل – التمرد – التطور)**. ثم يقارن الباحث بعض (التشريعات القانونية) في تونس مع بعض التشريعات القانونية في العراق (1959) انطلاقاً من مفهومي المقدس والمدنس مركزاً على بعض القوانين الخاصة بالأسرة والمرأة مثل: الطلاق ومنع تعدد الزوجات وضمان النفقة وحق الحضانة، **فالحداثة** هي **(دولة القانون والمؤسسات الراعية لمفهوم الذاتية ومفهوم الحرية)**. ويطالب باستخراج التراث الثقافي الوضعي المتعلق بالعقلنة المدنية ليكون محركاً للحداثة. أما **خليل عودة (فلسطين – جامعة النجاح الوطنية)**، فيدخل حالة تطبيقية، حيث يختار عدداً من ألفاظ الحداثة التي راجت في الخطاب السياسي الفلسطيني في مرحلة **(ثقافة السلام)!!**. ويناقشها مناقشة نقدية تنطلق من التناقض بين اللفظ ومدلوله في الواقع العملي، مستعيناً بعلم الدلالة ضمن تاريخ محدود. ومن الألفاظ الرائجة التي ناقشها الباحث **(التطبيع – التفاوض – الشراكة – الطرف الآخر – التنسيق – إعادة الانتشار – التفاهم – التعاون – التبادل – العلاقات – الحل)**. والمعروف أن اللغة ليست محايدة وليست وسيلة تعبير فقط، بل هي الإنسان نفسه، فإن الباحث خليل عودة يرى (أن هذه الألفاظ تتمحور حول عملية دمج بين طرفين والجمع بينهما في علاقات مشتركة. لهذا لا بُدّ من استغلال طاقات اللغة لإيجاد البدائل من المفردات الرائجة بحيث تتناسب مع لغة الحوار مع الطرف الآخر، ولغة الخطاب مع الذات).أما **فتحي القاسمي (تونس)** فيناقش **(التعليم والحداثة)**، مطبقاً على المدرسة التونسية. وهو يرى أن الدولة الوطنية لم تقم بتحديث التعليم بعد الاستقلال. ويتطرق إلى واقع التعليم في الوطن العربي ومفاهيمه الحداثية. ويناقش معوقات التعليم (هجرة الأدمغة – أزمة البحث العلمي – مستوى الرسائل الجامعية – تعيين مدراء للمؤسسات البحثية العربية لاعتبارات غير علمية). ويصل إلى المدرسة التونسية نموذجاً للتطبيق انطلاقاً من أهمية التمدن والانفتاح على الاخر. حيث أشار إلى **(المدرسة الحربية – 1840)** باعتبارها أول مدرسة عصرية. و**(المدرسة الصادقية – 1875)** و**(جامعة الزيتونة)** و**(المدارس الأجنبية في تونس)**. ثم ينتقل الباحث لقراءة

وضعية التعليم والحداثة في تونس بعد الاستقلال حيث اتجه التعليم نحو توحيد الأنماط التعليمية الحداثية والتقليدية، كذلك **(دمقرطة التعليم)** حيث واصلت المدرسة التونسية منهجية **الانفتاح والتحديث** واتجهت نحو التأثر بالمدرسة الفرنسية، منذ قانون 1991/8/6 تحول التعليم باتجاه العولمة دون إهمال الهوية. ويتبنى الباحث حكمة الحكيم ابن الجزار عن العلاقة التلازمية بين الأبدان والأذهان في تعليم الصبيان. أما الباحث **محمد الحارثي (السعودية)**، فينطلق من الإقرار بضرورة الحداثة. قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم: **(يبعث الله على رأس كل مائة سنة من يجدد على الناس أمر دينهم)**. وهو يرى أن **(التطوير والتغيير)** هما بؤرة الحداثة. لكنه لدى مناقشته لطه حسين الحداثي وأدونيس التغييري يشكك في مدى تطابق هذه الحداثة مع (الحداثة الصحيحة!!) إن صح التعبير، فهو يرى أنهما انطلقا من التشكيك في المقدس، وأخذا **(المرجعية الفرنسية للحداثة)** نموذجاً، ويرى أن **(طه حسين)** لم يقدم البديل لشكوكه حول النصوص المقدسة والشعرية. ويرى أن دعوة طه حسين للتحديث في التعليم جاءت على خلفية تأثره ومسايرته لبنود المعاهدة المصرية البريطانية (معاهدة الاستقلال). ثم يناقش أدونيس في كتابه (النص القرآني وآفاق الكتابة)، حيث يرى **أدونيس** (الكتابة القرآنية – خارج أي بعد ديني). وهو يرى أن خطاب أدونيس أحدث نوعاً من الجدل المفتعل. ويناقش الباحث أيضاً كتاب (الثابت والمتحول)، ويصف أدونيس بأنه **(مضطرب ومتناقض)** وأن نصوصه الشعرية منغلقة على ذاتها ولا تصل إلى القارئ. ثم قدم نقداً لخطاب التغيير الحداثي.

أما **الحبيب الجنحاني (تونس)**، فيناقش مفهوم الحداثة لدى مفكري النهضة مقرراً **(إن أي مشروع تحديثي تتبناه سلطة مطلقة قامعة للحريات مصيره الفشل)**. وهو أيضاً ينتقد (الوطنية) ودعاة (الهوية) وهو يقرر (ليس هناك حداثة عربية أو إسلامية). وهو يرى أن خطاب التجديد الديني في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ومطلع العشرين قد تأثر بقيم الحداثة، حيث ميزوا بين التمدن العمومي والتقدم الجزئي المادي. ثم يناقش **(محمود أمين العالم – عبد الله العروي – برهان غليون – حسن حنفي – سمير أمين)**، ويرى أن

حل أزمة الحداثة لا يكون بالهروب إلى الماضي ولا بتلفيق الأفكار التراثية والحداثية، وإنما يكمن – من وجهة نظره – بالتمسك بقيم (**حداثة عصر الأنوار**) مثل الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان والديموقراطية، وهي القيم التي تنكرت لها الدولة العربية المعاصرة. لقد تحولت الحداثة – كما يرى الباحث – إلى (**حداثة كونية**) وهي مكسب بشري ثمين. وهو يطالب العرب بالدخول في العولمة ليكون لهم مكان على هامشها. ويختم بأن الحداثة (حتمية تاريخية)، لأن القناعة بمظاهر الحداثة الرثة يعني التهميش والعيش خارج التاريخ). وهكذا يلتقي (الحبيب الجنحاني والصادق الساحلي) في إطار واحد. وتلتقي فريدة غيوة مع محمد الحارثي. ويلتقي لطفي دبيش وخليل عودة ويوسف غيوة وفتحي القاسمي في إطار ثالث ولكن دون حدود فاصلة.

ملاحظات

– المشكلة في (**تيار التبعية والانفتاح**)، هي نقض الخصوصية والهوية التي هي حقيقة موضوعية أيضاً. كذلك تجاوز المرجعية التطورية لكل كتلة عالمية، والقفز عن الواقع نحو الرغبة. أليست (النهضة) شكلاً من أشكال التبعية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، رغم بعض الفوائد!!. فنحن إذا راجعنا (الفكر التنويري) الحالي، نجد أنه يقفز عن مرحلة تحليل الواقع، وأنه استُعمل من قبل (الدولة الدكتاتورية العصرية)، لتكريس التبعية، ونفي (**حق الاختلاف**) والتعددية بفرض (**ديمقراطية بعين واحدة!**)، هي (**العين الأمريكية**).

أما (**تيار التلفيق**)، فهو يجمع بين متناقضات (**الفكر العثماني**) مع (**العصرنة الأوروبية**) في خلطة تهجينية لا تتطابق مع رغبة النهوض والسيادة، حيث لا يمكنك تلبيس (العروبة) بثوب باريسي مصطنع!!.

أما (**تيار الانغلاق**)، فهو يتصور أن تنمية الذات، تتم عبر عزلها غير الممكن في العالم المعاصر، وتكتفي بتفايات قشور الحداثة الشكلية، متوهمة أن (**الستار الحديدي**)، هو الذي يحمي الذات. هكذا نوضع أمام طريق مسدود: (الاندلاق والانغلاق والتلفيق)، رغم وجود خيارات أخرى.

مفاهيم الحرِّيّة والإبداع

(عشرة أبحاث لعدد من الأكاديميين العرب) تدور معظمها حول تحديد مفاهيم الحرِّيّة والإبداع بما يشبه الإطار المتحرك للموضوع، حيث تتجلى التعددية في الأفكار إلى درجة الاختلاف الجذري أحياناً. وبما أن التنظير لا ينفصل عن التطبيق كما يفترض، فقد اندرجت مجموعة من هذه الأبحاث في الإطار النظري الخالص مع ذكر الأمثلة التطبيقية، في حين تناولت بعض البحوث إشكاليات الحرية والإبداع في الثقافة العربية مع تطبيقات عملية على نماذج متناقضة أحياناً. ممّا يؤكد وجود ثلاث جهات نظر **(حداثيّة – سلفية – منظور ثالث)**، تجاه موضوع الحرِّيّة والإبداع. إشكالية **تيار التحديث** أنه يأخذ المسألة من منظور استيراد التكنولوجيا والأفكار التي أنتجت هذه الثقافة التقنية دون النظر إلى الفوارق الجوهرية بين المرجعيتين (الغربيّة والعربيّة). أما إشكالية **التيار السلفي**، فهي البحث عن حدود للحرية وعن حدود للإبداع، أما تيار **المنظور الثالث**، فهو يرى ضرورة التحديث ضمن مقولة التطور الطبيعي للمرجعية العربية بانفتاحها على الآخر، مع تجديد عناصر الهوية باستمرار، بعيداً عن **سلفية التبعية للآخر**، وبعيداً عن **سلفية التبعية لقداسة الموروث**!!. ويرفض تيار المنظور الثالث مقولة الوسطيَّة والاعتدال، حتى لا يُتهم بالتوفيقية الترقيعيَّة، والمعروف أنَّ الإبداع الحُرّ هو الذي يعتمد مقولتي **(الاختلاف والإضافة)**، فنحن حين نضيف للموروث ونختلف معه، نحقق مقولة الحرِّيّة، أي أن الحرِّيّة لا تقع في وهم الانقطاع التام والتأسيس غير الحقيقي. كما أنَّ الحريّة الحقيقية في الإبداع لا تقع في (مثاليّات إنسانية) حول المرغوب الذي لا يتحقق أصلاً في الواقع. كما نلاحظ أيضاً أن المثقفين العرب في التطبيق بدأوا يواجهون معضلة (غياب الأمثلة)، بتقديم الأمثلة على قسوة الواقع، بينما كانوا في الماضي القريب يتهربون من ذكر الأمثلة، حتى لا يدفعوا الثمن. فلا نظرية بلا أمثلة

(*) كتاب الحرية والإبداع، منشورات جامعة فيلادلفيا، 2001.

ولا أمثلة متناثرة غير منهجية بلا نظرية تنظّمّ أنساقها.

- يرى **جهاد نعمان (لبنان)** أنّ (**اللاحتمية هي الحرِّية، وأنّ (المادِّية) تقيِّد حريَّة الإنسان)**، وهو يرى أنّ التحرر من الحتمية يتم بفضل الفكر. فالحرية من وجهة نظره هي امتياز للإرادة والإرادة تقوم في الامتثال للعقل. ومجال عمل الحرية يقوم في إخضاع حتمية العلل أو القوى إلى حتمية الأسباب والبواعث. وهو يرى أنه لا تعارض بين الحريَّة والضرورة. وهو يرى أيضاً أنّ الإنسان روح وجسد، وأنّ الروح تتبع الجسد ويكون التجدد بالنسبة للروح بالتخلص من حتمية المادة. ويقول (إنّ أقدس مبادئ الحريَّة الفردية، أن يعبر المرء عما يريد، وأن يفعل ما يشاء، من غير أن يعتدي على سواه)، لكن الباحث يرى أن حدود الحريَّة هي (**حدود النظام العام**)!!! فمن عو صانع هذا النظام العام!.

أمّا – **محمد السرغيني (المغرب)** فهو يشير إلى منظور الاعتزال الإسلامي (**الحرية تعني القدرة على خلق أفعال الإنسان نفسه: الاختيارية**)، ويشير إلى النظرة المعرفية (الحرية نواة بنيات التي إن توحدت كوّنتْ بنية دالّة)، ويرى أنه فيما يخصّ الإبداع فإنّ حقيقته تكون في (**التواصل والاختلاف**). ولفهم موضوعة الحرية والإبداع يلجأ الكاتب إلى مجموعة مقولات (**الزمان والمكان والإمكان والواقع والمادة والحركة والشكل والمضمون والكمّ والكيف**). ويقدم أمثلة من التاريخ العربي حول المتحرك والراكد. فالحرية من وجهة نظره هي تحقيق تغيير الراكد بالمتحرك. وهو يقدم (**معركة حطين – 1187**) مثالاً للتغيير حين امتلك أهل فلسطين المنطق الفاعل في استمرارهم أحراراً وفي مناهضتهم للرقية التي لبست مسوح صليبية أوروبية. كما يضرب مثالاً هو ثقافة القرن الرابع الهجري المتقدمة. وهو يقدم (الشعر المستقبلي الروسي)، نموذجاً للتغيير لمواجهة التوجيه الستاليني، ويرى الباحث أن البعد السطحي للحرية هو محاولة دائبة لإخفاء نقيضتها وهي الرقية. فالبعد العميق للحريَّة – كما يقول – هو ذلك القائم على أساس التبادل الحرّ النافع بين الجنوب والشمال **تبادلاً تنتفي معه التبعية والاستغلال**. وهو يختم بحثه بالتأكيد على أنّ الحرية في كل مناحيها الحياتية مرتبطة بكل أشكال الإبداع ارتباط لازمٍ بملزومه في حالتي السلب

والإيجاب.

- أمَّا **أحمد برقاوي (جامعة دمشق)**، فهو يناقش عوائق ظهور (الأنا - المبدع)، حيث يقول بأن الوجود الذاتي للكائن الإنسان يتحدد بشعوره أنه (**متمايز عن الآخر**). فالشاعر يشترك مع أشباهه في الإبداع لكنه متمايز عنهم في إبداعه الخاص. وأهم ما يميز الذات المبدعة هو حرّيتها. وهو يناقش علاقة الذات المبدعة مع بنية النظام المثالي في مجالات عدّة مثل (**الدين**) الذي هو عقيدة وسلطة مؤسسة. فالذات المبدعة تتخذ مواقف متعددة: الصمت أي **انشطار الأنا – المبدع** إلى ظاهر وخفي، وعندها يعيش حالة التناقض والقلق. أو الدعوة إلى التجديد الديني (**الإصلاح**) أو (**الشكّ الخفي والشك المعلن**) حيث عدم الاعتقاد باليقين السائد، فالإلحاد هو رفضٌ لكل الترسيمات الدينية حول مسائل الوجود وبخاصة: الخالق والمخلوق. وهو يرى أن (**الإلحاد المضمر**) موجود لدى الفارابي وابن رشد وابن سينا. ويضيف الباحث قائلاً: قد يقول قائل إنّ الله مفهوم أساسي في منظومات هؤلاء، الفلسفية وهذا حقّ. لكن الإله الفلسفي لا علاقة له بالإله الديني وصفاهما غير متطابقة. وهو يرى أنه (**ليس من رابطة ضرورية بين الإبداع والإلحاد**) فقد يكون الشاعر مؤمناً مثل محمد إقبال، أو مفكراً مؤمناً مثل سيّد قطب، لكن هذا لا ينفي وجود الشك والتناقض مع الدين لدى مبدعين آخرين. وهو يلاحظ أنَّ الكبت الجنسي أدّى إلى كبت اللغة الدالة عليه. وبالتالي نقرأ إيماءات جنسية ولا نقرأ جنساً صريحاً في الأدب. وهو أي (البرقاوي) يناقش مسألة علاقة الإبداع بالسلطة السياسية ويستعرض مواقف الأنا المبدع المختلفة منها. ويختم بالقول: إنه يريد وطناً حراً ونحن فيه أحرار.

- ثمّ يناقش – **إبراهيم صحراوي (الجزائر)** مسألة (**حدود الإبداع وحدود الحريَّة**)، حيث يرى أن المعادلة الصعبة هي: حرية الإبداع من جهة والتوازن مع مكونات المجتمع أو التوافق مع انساق القيم المُسيّرة للمجتمع من جهة أخرى، وهو يقرر مسبقاً أنه (بمقدار ما يكون الإبداع (**متميزاً ومتوافقاً**) مع الأنساق العامة للقيم المهيمنة في المجتمع، بمقدار ما يكتسب مشروعيته ويحقق سلطته في أوساط المتلقين له). فالمبدع المنسجم مع

الثقافة السائدة — وفق رأي الكاتب — يُحقق سلطةً ومشروعيَّة. كما يرى أن الإبداع ليس خلقاً أو إتياناً بشيء جديد من العدم، بل هو انطلاق من موجودٍ ما. ولكن تبدأ سلطة الإبداع بالاهتزاز عندما تبدأ بوادر التنافر مع أنساق القيم السائدة، فينتج الأديب قيماً جديدة لا تنسجم مع النمط السائد. ولهذا نرى شدّة الهجوم على المبدعين الخارجين على السائد. فالانزياح عن القيم التقليدية هو انحراف عن تصورات حرّاس تلك القيم. وبالتالي تتأزم العلاقة بين القيم المسيطرة والقيم المبدعة، خصوصاً إذ تعلق الأمر بالهويَّة وعناصرها. ويختتم الباحث بدعوته إلى (**الوسطيَّة والاعتدال**) أي الاندماج في منظومة قيم مختلفة عن السائد والمختلف معاً.

- ويرى — **عز الدين المناصرة (جامعة فيلادلفيا)**، أنَّ ماهيّة الإبداع قد لا تنسجم مع (المتُعاليات) والثقافة المسيطرة، لكنَّ المجازيَّة تختلف عن الوقائعية، وبالتالي فإنَّ محاولات قمع الأدب تعود إلى الاختلاف في طبيعة الإبداع عن طبيعة الواقع. وهو يقدم أمثلة لهذا الاختلاف في الموروث. ثمّ يستعرض حالات وأشكال قمع الإبداع الظاهرة والملتويَّة. كذلك يقدم بإيجاز خمس عشرة حالة منع وقمع تعرضت لها نصوصه الشعرية في الوطن العربي موثّقةً بالأسماء والتواريخ، كما يشير إلى اعترافات مثقفين إسرائيليين حول قمع نصوص الشاعر — من قبل الاحتلال الإسرائيلي، فالقمع من وجهة نظره هو العائق الأكبر أمام حريَّة الإبداع ومستواه النوعي، لأن المنع يُولّد سحرَ المنع.

- أمّا — **مسعود ضاهر (لبنان)** فيناقش خطاب الحريَّة ودوره في بناء المجتمع المدني في الوطن العربي، ويطبّق مقولاته على (**أفكار لأمين الريحاني وقسطنطين زريق وحليم بركات**). ويرى الدكتور ضاهر أنه قد تمّ تغليب الشعار السلطوي على خطاب الحرية والإبداع لطمس التناقضات الاجتماعية والسياسيةة وغيرها. كما أنَّ (**غياب النقد العلمي الرصين**) للمفاهيم النظرية الخاطئة، يساعد بدوره في تعميق سلطة الخطاب الأيديولوجي المسيطر، وابتعاد عن العقلانية. وهو يراهن على (**سلطة متنورة**) قد ينسجم المثقف معها!!، حين تدرك هذه السلطة إذا كانت متنورة — دور الحرية والإبداع في حركة التحديث

المستمرة. لكنه يتساءل: كيف تتم عملية التجسير بين مثقف معزول وسلطة قامعة!! لهذا تتعثر عملية مشروع النهضة العربية. لذا فهوى يرى أن الدراسات العلمية لا تستقيم إلاّ (**بنقد الخطاب الايديولوجي السلطوي**) بصفته خطاباً يقع خارج الحرية والإبداع. وهو من جهة أخرى يستغرب كيف نستهلك التكنولوجيا الغربية مع هذا نرفض القيم الثقافية التي أنتجت هذه التكنولوجيا!!.

- ويقدّم – **عبد الفتاح أبومدين** (**السعودية**) مفهوم الحريَّة من خلال علامات تاريخية حيث ثنائية (**الحريَّة – العبودية**) ملاحظاً أن وصف (المرأة – ما وراء البحر) بالتحرر يخفي العبودية التي وصلت إليها هذه (المرأة – الحُرّة)، حين تحشر المرأة في حشد هائل من السلع والبضائع التي تقذف بها آلة التصنيع. وهو يشير إلى إحلال صنم جديد (**الرأسمالية الصناعية**) محل صنم قديم هو (**الإقطاع**)، ممّا يؤكد تَبخّر الإرادة والاختيار، وهو يشرح أسباب ذلك. ويناقش مسألة (**الانتخاب الحرّ**) بصفتها فكرةً جميلة انقلبت لتساهم في ترسيخ تحكم أصحاب المال والأعمال في – الرعيَّة والعّمال بل والشعوب. ويضرب مثالاً راسخاً هو مساندة الولايات المتحدة وبريطانيا لدولة الاحتلال الإسرائيلي التي تذبح أبناء الشعب الفلسطيني وتغتصب أرضهم. وهو يلاحظ أنَّ (**قابلية الخضوع**) لدى العرب هي التي رسخت المفاهيم الغربية للحريَّة حيث نجد – كما يقول – أن دين الدولة هو الإسلام، أما ما عدا ذلك فهو تشريعات وضعية بما فيها الدساتير العربية ويرجع ذلك لعدة أسباب منها: غياب آليات التواصل مع القراءة الفاعلة للموروث، وغياب الوعي بأن أبرز مظاهر الحريَّة الجماعية لدى الغرب هو الأخذ برأي الأغلبية مع عدم تهميش الأقليَّة، ثم الانشغال بالقضايا الهامشية، مثل (إلقاء تبعات التأخر الحضاري على الآخر!!).

- أمّا – **محمد خضر عريف** (**السعودية**) فله منظور مختلف حيث يرى أن (**الحرية في الإبداع لها حدود**) وهي عدم تناقض الإبداع مع العقيدة الإسلامية (**تلك حدود الله فلا تقربوها**)، فهو مع تحديد الحرية في إطار الشريعة، وهو يقدم أمثلة على اختلاف المرجعية بين المسلمين والغرب. مما يجعل مفهوم أو مفاهيم الحرية مختلفة باختلاف المرجعية،

وهو ينتقد مفاهيم الحريّة والحقوق الإنسانية – الغربية حيث تكيل بمكيالين في الدين والسياسة والفكر والمسألة الجنسيَّة. ويطبق الدكتور عريف مفاهيمه المستقاة من الفقه الإسلامي على أربعة أعمال أدبية وفكرية (**سلمان رشدي – جاك دريدا – حيدر حيدر – كازنتزاكيس**)، ويحكم بإدانتها، لأنها خرجت عن المألوف الديني الإسلامي والمسيحي، مستنداً إلى النص الأدبي المنتج مقارناً إياه مع الشريعة (حدرد الله). ثم يناقش قضايا كثيرة مثل (اللغة الإنجليزية – وسائل الاتصال الأمريكية) وكيف تُرسم صورة (المُسلم) سلباً في الإعلام. وهو يميز بين العقيدة الإسلامية وبين تطبيقات المسلمين لها. وهو يدعو إلى العودة إلى أسس الحريَّة في الدين الإسلامي.

– أمَّا – **عبدالله أبو هيف** (**سوريا**) فقد ناقش الحريَّة والمجتمع المدني والعولمة من منظور الهوية القومية المتجددة. وهو أيضاً يؤكد (**مسألة التمايز بين المرجعيات**) رغم انفتاحها: (نهض المجتمع المدني بمصطلحه الغربي خلال القرون الثلاثة الأخيرة ضمن صيرورة المجتمع الغربي متلازماً مع تكوين الدولة العصرية سلطةً مهيمنه على الوطن والمواطن)، ممّا ولد التعارض بسبب الإكراهات المتعددة. لهذا يرى أنَّ الأيسر هو انبثاق مفهوم المجتمع المدني العربي من التجربة التاريخية العربية. ثم يناقش مسألة (توحش العولمة) وتعريفاتها المتعددة. ويرى أن (**الخاسر في العولمة هو الأضعف في حلقة الإنتاج**) حيث يصبح مستهلكاً متلقياً. مسلوب الحرية والفاعلية. عندما يكون مفهوم العولمة هو (**أمركة العالم**) فالعولمة تلغي مفهوم السيادة وتعمق آليات الاستقطاب والاستلاب والتبعية والتغريب والغزو والاختراق والتغطية، إضافة لدور العولمة (أمركة العالم) في إكراه العرب على القبول (بشرعية دول استعمارية احتلالية) هي إسرائيل من خلال الترويج لثقافة (السلام اللامتكافئ)، والتطبيع والتَصَهْيُن الثقافي. ومعنى ذلك هو الخضوع لشروط القاهر على المقهور. ثمّ يناقش مسألة ظهور (المثقف التقني) في ظلّ العولمة وفي ظل نظرية التجسير بين المثقف والسلطة. كما يناقش مسألة الثقافة الجماهيرية ومفاهيمها المختلفة وعلاقتها بالمجتمع المدني. ويختتم بحثه بالقول (إن خطاباً قومياً فاعلاً أو تفعيلاً للمجتمع المدني هما أمران

متلازمان يتطلبان وعياً بالهوية والتاريخ وتنقية مفاهيم المجتمع المدني في التجربة العربية، والأهم هو وعي تحديات العولمة).

- أمّا – **فريدة غيوة (الجزائر)** فهي تدرس تجليات المنهج النفسي الوجودي في بناء النص الأدبي السارتري اعتماداً على رواية **(الغثيان)**. فهي ترى أن **(الوجودية)** انحياز لوعي الحياة المعاصرة، فهي مشروع لاكتشاف الذات الضائعة المغتربة في أوروبا – بعد الحرب الثانية. والباحثة (غيوه) تدرس رواية الغثيان لسارتر في محاولة لاكتشاف فكرة الحرية كما يراها سارتر. حيث تلاحظ أن سارتر يوجه نداء إلى الإنسان المعاصر عن طريق الكتابة يحثّه على **(ضرورة البحث عن وجود أصيل غير الوجود الذي هو عليه)** إلاّ أن هذا الوجود الأخير هو من صنع إنسان آخر. **(الآخر – الجحيم)** الذي يرمي إلى كبت الحريَّة. فرسالة سارتر تتمثّلُ في الوجود. ورغم أنه أكد على الحريَّة المجانيَّة إلا أنه ربطها بالالتزام.

ملاحظات

أولاً: إذا كان الالتزام بالنظام العام، هو حدُّ الحرية، فكيف نسمي هذا الالتزام بأنه (حرية). لأن النظام العام هو تعبير عن (الواقع)، بينما تطمح الحرية إلى تغيير الواقع إلى حالة أفضل، أي أن الحرية هي مجموعة رغبات تغييرية تنطلق من الواقع لتقيم بديلاً أفضل.

ثانياً: (المادية) هي ارتباط بواقع الإنسان، وتطور آليات وميكانزمات مقاومتها لهذا الواقع، بينما تشتغل (المثالية) على منطقة وهمية مرغوبة، بعيداً عن شروط الواقع.

ثالثاً: التبادل الحر بين الشمال والجنوب ينبغي أن يكون كما قال (السرغيني): (تبادلاً تنتفي معه التبعية والاستغلال).

رابعاً: لا حدود للإبداع، لا حدود للحرية، لأن ربط الحرية بـــ**(الإنسجام)** مع الثقافة السائدة، ينفي التميز الفردي. كما أن الحصول على الشرعية من السلطة، رغم أنه يكرّس المبدع المنسجم، ويحقق له الاعتراف والشهرة، إلاّ أن هذا الإنسجام يتحول إلى النقيض في النتيجة، إذا ما جاء زمن آخر بسلطة مختلفة، فالانسجام والتوافق يحقق

شهرة مؤقتة، ولا يكرّس التميز. هناك فارق بين الشهرة والنص، فلا وسطية ولا اعتدال في الإبداع.

خامساً: مقولة (السلطة المتنورة)، أو (المستبد العادل)، مسألة مؤقتة، لأنها تعبير عن تطور جزئي، لا يتفق مع الثورة الجذرية. لقد ثبت أن حماقة (**الدكتاتور الوطني**)، قد تؤدي إلى التهلكة، وأن (**الترقيع**)، يؤدي إلى التشوّه في نمط الإنتاج، حتى لو صاحبه نقد للخطاب السلطوي.

سادساً: (**السلفية**)، هي تكريس الحاضر كما هو، باستدعاء (الماضي)، وجعله نموذجاً للمستقبل، أي الوقوف ضدّ (الإجتهاد)، و(التطور).

سابعاً: (**الإبداع**) لا حدود له، لأنه يبدأ من المجاز والتخييل، ولا يعامل معاملة الوثيقة. أما وضع الرقابة على الإبداع، فيؤدي إلى نمط من (الإبداع الخائف) من السلطة السياسية، والسلطة الدينية، والسلطة الاجتماعية. والتالي يتجمد الإبداع عند الحدود المرسومة لسلطة الواقع.

استشراف المستقبل

إشكالات منهجية:

ارتبطت (دراسات استشراف المستقبل) بمقولة – الزمن المتحرك من الماضي إلى الحاضر إلى المستقبل، حيث يكون (القياس)، منهجاً للمقارنة، مما يساهم في الاستشراف. وينطلق الاستشراف – كما يفترض – من الحاضر، لصياغة سيناريوهات المستقبل الافتراضية. وبطبيعة الحال، لا يمكن نسيان – مقولة المكان. ومعنى ذلك أننا لا ننطلق من فراغ، لأن المكان والزمان، يتجادلان ضمن إطار، وهذا الإطار هو ما نسميه – (**جغرافيا الاستشراف**)، ولا يمكن أن تكون هذه الجغرافيا معزولة أو مُسيجةً بحدود مغلقة، كما أنها ليست مفتوحة على العالم بأسلوب اندلاقي مرتبك ومشوشٍ وغائم. وهنا تبرز تعددية الهويّات والثقافات كحقيقة موضوعية، لا يمكن لأي **مستشرف** للمستقبل أن يتجاهلها، نقول ذلك، لأن بعض دراسات الاستشراف:

أولاً: تتخذ **منهجية التوجيه** المسبق للبحث نحو وجهة محددة، تعينها الحكومات، لتحقيق أغراض عابرة، عبر أسئلة ملغومة، وعبر أسئلة موجهة. وبالتالي تأتي النتيجة، مطابقة لأهداف الحكومات، ومتعارضة مع حقائق الواقع المدروسة. أما الدول الديمقراطية، فتستخدم مثل هذه الدراسات للوصول إلى الحقيقة النسبية، من أجل التنمية، أو من أجل معالجة ثغرات التخلّف والاختلالات الطبقية في المجتمع، أو لمعالجة الاختلافات والتمايزات الدينية والعرقية واللغوية، منطلقة من مرجعية (**الإنسان أوّلاً**).

ثانياً: قد تتخذ بعض دراسات الاستشراف، منهجية القفز عن الحاضر، نحو المستقبل بالبحث في الافتراضات المستقبلية انطلاقاً من (الرغبة). وهنا ندخل في المطلق الحتمي الذي هو ليس بمطلق ولا حتمي. ومعنى ذلك أن الانطلاق من قراءة الحاضر قراءة

(*) كتاب استشراف المستقبل، منشورات جامعة فيلادلفيا، 2005.

صحيحة نسبياً، تقود إلى نتائج افتراضية واقعية، بينما تقود منهجية القفز عن الحاضر، إلى نتائج افتراضية رغبويّة.

ثالثاً: يلعب (**الزمن**) دوراً أساسياً في دراسات الاستشراف، فهناك فارق بين (المنظور البعيد) و(المنظور القريب)، حيث يقول الواقع أن (**التأسيس القطعي**)، شبه مستحيل، لأن الحداثي وما بعد الحداثي، لا يمكن أن يُفلتَ من مقولة (**التناصّ والتلاصّ**)، أو (التأثير والتأثر) أو: الطبقات الفكرية القادمة من المورث، سواء أراد ذلك أم لم يرد، لكن الحداثي الحقيقي غير الشعاراتي، (يضيف) إلى ما سبق تأسيسه، بعد أن ينفي ويُقصي ما يرى أنه عائق أمام التقدم والتحديث. طبعاً قد يبدأ الجديد (الحقيقي وغير الحقيقي) برفع شعارات الحداثة، ويدخل في كرنفالات الدعاية الإعلامية بأسلوب احتفالي وضجيج، ولكن الزمن يغربل ويُصفي. وهنا ينتظر الحداثي الحقيقي دوره، لكي يتم قبوله في الكلاسيكية الجديدة. فالحداثة تتحرك في الزمن، وتعود للبحث عمّا رفضته في البداية، أي أن تصبح كلاسيكية. وهكذا هي دورات الزمن، تتوالى لتنكسر وتتقوقع في إطار اسمه الماضي القريب أو البعيد).

رابعاً: يختلف مفهوم (**العالمية**) الطبيعية عن مفهوم (**الكوزموبوليتيّة**)، أي حرق المراحل الزمنية، ويختلف مفهوم العالمية عن مفهوم العولمة. وهنا يبرز مفهوم المكانية – أو ما سمّيناه: جغرافيا **الاستشراف**، كشرط محّدد للدراسة الاستشرافية، فالقفز أيضاً عن الجغرافيا نحو العالم الواسع، يوقع الباحث، إما في الرغبوية: (الآخر المثالي) في مقابل (الواقع المحلّي)، حيث تولد المقارنات التعسفية، ونقع أيضاً في سوء فهم مقولة ماكلوهان (**القرية العالمية**)، وإمّا نقع في دائرة (**جلد الذات**) أي استحالة التغيير، خصوصاً إذا اتخذ جلد الذات، صفة الاستمرارية والإطلاقية، فقراءة الأسباب والعلل، تقود إلى القراءة الصحيحة لإشكالية المكان في جدلها مع الزمن.

– يرى **المفكر حسن حنفي (مصر)**، أنّ استشراف الزمن موجود في القرآن والحديث، وفي الموروث: (**اعمل لدنياك كأنك تعيش أبداً، واعمل لآخرتك، كأنك**

تموت غداً)، وهو يؤكد أن المعتزلة، أهل العدل والتوحيد، أكثر قدرة على تأصيل الاتجاه نحو المستقبل. كما ظهر الاتجاه نحو المستقبل في (نظرية الإمامة) عند الشيعة والسنّة في خطين متمايزين ومتعارضين. وقد ارتبط الاستشراف بمفهوم (**الاجتهاد**) في علم أصول الفقه. فالاجتهاد هو (**مبدأ الحركة**) كما يسميه محمد إقبال، وهو (عصبُ الشريعة)، كما يصفه حسن حنفي. كذلك يضيف حنفي أن الاستشراف، موجود في علوم الحكمة، بالتركيز على العلة الغائية في الإلهيات والطبيعيات. فالله هو العلة الغائية للعالم، المحرك الذي لا يتحرك. أما في علوم التصوف، فالمستقبل، يعبر عن كشف نظري فردي وجداني خيالي وهمي. وظهر الاتجاه نحو المستقبل في العلوم النقلية، كما في علوم القرآن: (موضوع النسخ مثلاً)، وفي علوم الرواية عن انتقال الخبر في الزمن، ونشأ علم الجرح والتعديل. ونجد في العلوم العقلية، الحديث عن اللامتناهي، وظهرت الغائية في العلوم الطبيعية وعلوم الطب. وظهر الاتجاه نحو المستقبل في علم التاريخ، كما عند ابن خلدون (**قانون التطور**). ثمَّ ينتقل المفكر حسن حنفي إلى الدراسات المستقبلية في الموروث الأوروبي. فقد انتقلت الحضارة الأوروبية من التمركز حول الله إلى التمركز حول الإنسان. ثمَّ انتقلت من التصور الدائري للزمان إلى التصور التقدمي للزمان. وتمتّ تحولات في تصور العقائد الدينية من المحور الرأسي إلى المحور الأفقي، ومن الحكمة الإلهية إلى (**إرادة الشعوب**). واستطاع الوعي الأوروبي – يقول حنفي – تجاوز فلسفة الدورات الحضارية إلى فلسفة التقدم المستمر. كما ظهر المستقبل في الماركسية، كهدف مرغوب (الشيوعية)، بصفتها نموذجاً مستقبلياً للعدالة الاجتماعية، رغم الخلط بين الاشتراكية (الواقعية) والشيوعية (المستقبلية) لدى القراء، لأن الشيوعية لم تتحقق بعد، ولأنها مرتبطة بأحلام الإنسان في زوال الفوارق بين الشعوب، والتساوي في الحقوق والواجبات. كما ظهرت فلسفات آخر الزمان، وعقائد آخر الزمان، كما في الفكر الطوباوي. ويرى المفكّر حسن حنفي أنَّ (**الاتجاه نحو المستقبل، لا يبدأ إلاّ من الحاضر**)، ولهذا (**بقينا خارج مسار التاريخ، ولم نعرف منه إلاّ الماضي العتيد والمستقبل البعيد!!**) و(**ضاع الولاء للوطن، وحلّ محلَه، الولاء للأجنبي**). ويتحدث

الباحث عن التيار العقلي والتيار الحسي في الوعي الأوروبي، حيث قدّم الوعي الأوروبي كشف حساب نقدي لكل تياراته الفكرية. وتمت عملية نقد الموروث، وانتصرت العقلانية، إلاّ أن **العقل الأوروبي، انتهى بعد نضال خمسة قرون إلى (الصورية والتجريد، حتى أصبح فارغاً بلا مضمون)**، كما يضيف حنفي. كذلك وقعت الفلسفات في العبث واللامعقول وفلسفة الموت. ويختم حسن حنفي بالقول: إن الدراسات المستقبلية هي: (**رؤية تقوم على تصور للزمان، وعلى فلسفة التاريخ**).

- أمّا **المؤرخ الأستاذ عز الدين عمر موسى (السودان)**، فيرى أنّ المرجعية في الخطاب الإسلامي ثابتة لا تتغير، ولكن منهج تأويلها، ومن ثمّ تتريلها على الواقع، يختلف من مكان إلى آخر، ومن زمان إلى آخر (**التغيير**): (**إنّ الله لا يغيّر ما بقوم، حتى يغيّروا ما بأنفسهم**). ويشير (عز الدين عمر موسى) إلى ضرورة التمييز بين الثابت والمتغير في الفكر الإسلامي، وإلى أنّ الفكر التجديدي في جوهره، فكر مستقبلي، مثل: نمط الإصلاح، وقضايا التحرير والاستقلال. ويشير الباحث أيضاً إلى ثلاث إيجابيات، **الأولى**: التوكيد على الهوية الإسلامية. **والثانية**: الإقبال على الفتوحات الحضارية الحديثة. **والثالثة**: التعبئة الشعبية التي أنجزت التحرير السياسي وأسهمت في بناء دولة الاستقلال – **باستثناء فلسطين**. أمّا السلبيات فيرى أن أولها: **تقديس الموروث، وتزايد الاستيراد غير المدروس، وشيوع ثقافة الاستهلاك**. ويلاحظ الباحث المتغيرات التالية: الثورة المعلوماتية، وسيادة الحضارة الأمريكية، حيث نتج عن هذه الهيمنة – كما يرى موسى – ما يلي:

أولاً: سيطرة الاحتكارية، حيث ازداد الغنيّ غنىً، وازداد الفقير فقراً: حصة 20% من سكان العالم، تساوي 78% من الإنتاج العالمي، عام 1993.

ثانياً: تعثرت التنمية في العالم الثالث.

ثالثاً: سيطرت مفاهيم الثقافة الغربية وقيمها تحت شعارات: الحريات، الشفافية، حقوق الإنسان. ويلاحظ الباحث مجموعة من المواقف من هذه الهيمنة: موقف الاستسلام والتبعية والإعجاب، موقف ضرورة المشاركة في العولمة مع الحفاظ على الخصوصية،

وضرورة مقاومة العولمة. ويرى الباحث في مجال الفقه الإسلامي أنّ (**الشورى**)، من الثوابت الربّانية، كما ينصح الباحث أن يؤخذ. بـ(**فقه المناسبات**)، مع ضرورة ضبطه باجتهاد مؤسسي. ويعود الباحث إلى الحثّ على – التنمية. فالناتج القومي لدول الخليج – يساوي نصف الناتج القومي لهولندا وحدها عام 1998. كما أنه لا يتجاوز الإنفاق على (التعليم العالي)، نسبة 1.3% من الدخل القومي. ويلاحظ الباحث أن تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2003، قد أوصى لعلاج الأزمة بما يلي: (**إطلاق حريّات الرأي والتعبير والتنظيم، ونشر التعليم الراقي النوعي، وتوطين العلم**). ويختم المؤرخ الأستاذ عز الدين عمر موسى، بحثه بالتأكيد التالي: (**عجز الخطاب، ليس من عجز الإسلام، وإنّما من عجز أهله**).

- ويرى **الأستاذ عزّت قرني** (مصر)، أن الثقافة هي مركز الذات من الناحية المعنوية، وأنّ مركز الذات من الناحية المادية، هو المصالح المؤتلفة لعناصر الأمّة من جهة، ومواقع القيادة بأنواعها من جهة أخرى. وهو يرى أن ينبوع ذات الأمة، هو الحياة والأرض المشتركة، والتجميع المقصود، والتقاء المصالح الكبرى والاختيارات المتطابقة، والتنظيم التلقائي لأجهزة الأمة. وبالتالي فإن مشروع – (**الأمّة الجديدة**) المقترح من قبل الباحث، (يكون أمامنا، وليس وراءنا، أي سوف تختلف في أسس تكوينها وفي بنائها وغاياتها). أمّا المقصود بالجدّة – حسب الباحث – فهو الجدّة البنيوية (إعادة تنظيم عناصر الموقف مع إضافةعناصر جوهرية جديدة). أما الثقافة الجديدة فسيكون لها (عناصر من ثقافتنا السابقة، ألا وهي المكوّن البشري واللغة العربية والديانة الإسلامية، ولكن كذلك، يوضع في تنظيم جديد)، كشرط من شروط التجدد. والخلق بالنسبة له، هو: (**إخراج كيان جديد مختلف جوهرياً عن الكيانات السابقة**). ويؤكد الباحث على أن التجديد والخلق، ممكنان. وهو يشير إلى محاولات التجديد الإصلاحية السابقة، ويصفها بأنها (فاشلة)، لهذا يقترح ما يلي: (طريق يقول بالخلق الجديد تماماً، وبالنظر إلى الثقافة الإسلامية التقليدية

الإسلامية، على أنها أصبحت من الماضي، ننظر إليها باحترام، ولكنها تقع في الماضي). ويدعو الباحث (**مبدأ الصفر المنهجي**)، أي **الاستقلالية، حيث يصبح المرجع هو الوجود ذاته**. وبعد أن، يعدّد الباحث العوائق الداخلية، يقدّم الباحث مختصراً في (29 نقطة) عن القضايا التي ينبغي التركيز عليها. ويختتم **الأستاذ عزّت قُرني**، بحثه بالقول: (قيام الخلق الجديد، سيتطلب الرؤى الإبداعية الجسورة على نحو تأصيلي وعميق).

- وتحدد **الأستاذة فريدة النقّاش (مصر)** المنظومة الثلاثية التالية:

1- المعسكر الاشتراكي

2- حركة التحرر الوطني

3- دولة الرفاه التي أقامتها الأحزاب الديمقراطية الاجتماعية في أوروبا، بالتحرر من أشكال الاستغلال والاستعباد كافة: ظهور مبدأ **التعايش السلمي** اللينيني، **والتعددية** في قول ماوتسي تونغ: (دع مائة زهرة تتفتّح)، وولادة **حركة عدم الانحياز، وحركة الحقوق المدنية** لمقاومة التمييز ضدّ السود في الولايات المتحدة الأمريكية، **واندلاع الثورة الفلسطينية** المعاصرة (1964 – 1994). ثمّ تواصلت المقاومة الفلسطينية واللبنانية والعراقية، ضد الاحتلالات الإسرائيلية – الأميركية، رغم الانهيارات السابقة. لقد ارتبطت العولمة (بأوسع تدويل لرأس المال، وتوسيع للسوق العالمي، وانقسام غير مسبوق بين البلدان والطبقات). وهكذا نجد أنه مع العولمة (عاد الاستعمار العسكري مجدداً، كما حدث في العراق وأفغانستان، وتواصل الاستعمار الاستيطاني في فلسطين، مع شيوع ثقافة الاستهلاك وفق النمط الأميركي. وتطرح فريدة النقاش فرضية تقول: إنّ ظواهر **ما بعد الحداثة النيتشوية العدمية، قد ظهرت** سابقاً في العالمين: **الرأسمالي والاشتراكي معاً**. فقد اصطدمت الرأسمالية بحدودها التاريخية، واصطدمت الاشتراكية بالتناقضات العميقة في النظام الجديد الذي استولت عليه الدولة البيروقراطية الأمنية. أما في **بلدان التحرر الوطني،** فقد نشأت ثقافة

جديدة متمردة تطمح للتغيير: (الخطاب ما بعد الاستعماري). وابتدعت ثقافة — نمط الإنتاج اللارأسمالي. وبسبب الثورة العلمية، اندلعت **الثورة الرقمية**، لتنضاف كما تضيف فريدة النقاش إلى أنظمة: **الكتابة والصوت والصورة**. وتلاحظ الباحثة أنّ (**حركة مقاومة العولمة**) منذ سياتل، لم تتبلور بعد، لكنها قادرة على بلورة منظومة جديدة لثقافة المقاومة في ظل العولمة. ثمّ تتابع الباحثة قراءة أشكال متعددة للمقاومة الفكرية في البلدان العربية وغير العربية، مشيرة إلى أهمية الثقافة والمقاومة في وسائل الاتصال، حيث استولت الحكومات العربية على أجهزة الثقافة والإعلام، وحوّلتها إلى منابر لمثقفي الحكومة وأنصارها. كما ترى الباحثة أنّ (المعرفة العلمية) للواقع العالمي، هي سلاح الجماهير في معركتها المتواصلة ضدّ الغزو الإمبريالي، والاستغلال الطبقي، والاستبداد المحليّ، واغتصاب التمثيل.

– ويرى الباحث **الأستاذ سالم ساري (الأردن)** أنّ المجتمع الغربي طيلة القرن العشرين، لم يستطع أن يتقدم معتمداً على بُناهُ الداخلية الخالصة، وأنّ العجز المستمر لم يكن بفعل تحديد خارجي، بقدر ما هو بفعل جمود وتصلبّ داخلي. ولاحظ الباحث أنّ (الآخر) — الغرب، ظلّ ماثلاً بثقله في مشروعات التغيير النهضوي الغربي، فظلّت الصياغات والمنظورات والآليات في الأدبيات النهضوية، محكومة بثنائية: الداخل والخارج، فالتخلف العربي هو — حسب الباحث — نتاج الإنسان العربي نفسه. ولمواجهة ذلك لا بدّ من الانتقال من التحديث المظهري إلى الحداثة، بمواجهة التحدّي الحضاري الغربي، بنديّة وتكافؤ. ويقوم مشروع الحداثة هذا — حسب الباحث — على **رفض التغريب**، والانتقال إلى **الاستغراب**، حيث يصبح الغرب، موضوعاً للنقد والكتابة. ويرى الباحث أنّ المجتمع الحيّ، هو الذي يعيد إنتاج ثقافته على صورته المتجددة، وأنّ هدف كل حضارة، هو تحقيق إنسانية ثقافات العالم. ويضيف الباحث: (تقدّمُ عولمة الثقافة لإنسان الثقافات المجتمعة المحلّية الضيقة، إمكانية العيش في مجتمع ثقافي كوني متقدم). ويؤكد الأستاذ سالم ساري أنّ (**اللغة العربية** وحدها، هي موطن خصوصياتنا العربية الثقافية الثابتة المتجددة، وما عداها ليست

إلاّ خصوصيات متجمّدة)، وهو يرى أنّ العولمة: (تعولم الوعي الإنساني وتعمقه). وهو يرى أن **(مؤامرات الآخر)**: (لم تعد تجدّ من الأدلة الفعلية ما يدعمها أو يبررّها عملياً). وهو يؤكد أنها مؤامرة محلية **(مؤامرة الذات العربية على ذاتها)**. ثمّ ينتقل إلى الحديث عن خصوصية المساحة الحرّة للتعبير والتفكير، ويرى أنّ **العولمة (ظاهرة متحركة مفتوحة)**، ولكن لا بدّ أن يحرص المثقفون على أن، يبقوا لأنفسهم مساحة خاصة للتعبير الثقافي، تفصل ثقافتهم العربية عن الآخر!! من خلال الاعتراف بحقّ الاختلاف الثقافي. ويختم **سالم ساري**، بالقول: (لم يعد المجتمع العربي قادراً على الإبداع والتأثير بفعل قواه الداخلية الخاصة، وإنما يمكنه ذلك، بالاتصال والتفاعل والحوار مع الآخر، فالعولمة عملية مستمرة).

– أخيراً، يقرأ **الأستاذ أحمد حلواني** (سوريا)، الفكر القومي من زاوية المستقبل، فيرى أن الوطن العربي، هو ما اصطلح عليه بعبارة (من المحيط إلى الخليج)، حيث لم يكن من السهل (أن يتقبل مفهوم القومية العربية بالمفهوم الأوروبي، لكن الجماهير قبلت مفهوم القومية العربية التي تعني قيام الدولة العربية الواحدة، وفق مفاهيم المدنية الحديثة). ويبدو أنّ الحماس لفكرة الدولة الحضارية القوية الموحدة كما يقول الباحث هو الذي غطىّ **(الأمور الصغيرة)**. وبرغم النكبات والنكسات، قاوم **جمال عبد الناصر**، الاستعمار رغم الهزائم، فالمقاومات: **الفلسطينية واللبنانية والعراقية**، مستمرة حتى ظلّ الإحباط، **لكن القوميين العرب، تجاهلوا حالات (الاختلاف السياسي)** التي فرضتها تجربة الكيانات الإقليمية التي تأسست في فترة الاستعمار الأوروبي. كما تركت تجارب مأساوية مثل: **نكسة 1967**، حركة الانفصال بين سوريا ومصر في أول الستينات، **معاهدة كامب ديفيد الإسرائيلية – المصرية**، أثراً عميقاً في نظرية الفكر القومي العربي، كما يضيف الباحث. وبالتالي يتطلع نحو نموذج **(الاتحاد الأوروبي)** من قوميات مختلفة ولغات متعددة، وبخلفية صراعات تاريخية حادّة، ومصالح استعمارية متباينة، كحلّ للأزمة القومية العربية، مع الأخذ بآلية التدرّج. وهكذا يتنحىّ مشروع الدولة العربية الواحدة لصالح قيام – الاتحاد العربي، وفق مضمون ديمقراطي دستوري، كما يرى **الأستاذ احمد الحلواني**.

- وهكذا قمنا بعرض الأفكار الرئيسية لبحوث الأساتذة: (**المفكر حسن حنفي، سالم ساري، فريدة النقاش، عزّت قرني، عز الدين عمر موسى، أحمد الحلواني**)، التي تختلف في أطروحاتها الافتراضية حول المستقبل. فالعولمة مثلاً ليست منجزاً إيجابياً فقط، لكنها تحمل مداليل سلبية أيضاً. ولا يمكن فصل: الاحتلال الأميركي للعراق، والاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، واختراع الولايات المتحدة لعدو جديد هو الإسلام بدلاً من الشيوعية، وربط الإسلام بالإرهاب، وغيرها من الممارسات، لا يمكن فصلها عن الجانب المتوحش في العولمة. ومن جهة أخرى: هل يمكن وصف (الوحدة العربية — الدولة العربية الواحدة — الاتحاد العربي)، بأنه أمر نموذجي، في حين نصفُ (حق الاختلاف، الديمقراطية، التعددية الدينية والعرقية واللغوية) بأنّها من (الأمور الصغيرة !!). ثمّ لماذا تأخر اليساريون العرب في نقد النموذج الاشتراكي في روسيا وأوروبا الشرقية، مع أنهم كانوا يعرفون (بيروقراطية وأمنية الدولة الاشتراكية!!). وهل يمكن وصف مشروع (الدولة العربية الجديدة) المقترحة بأنها يجب أن تنطلق من (الصفر المنهجي) المنقطع تماماً عن الماضي والحاضر، دون أن نقع في طوباويّات ميتافيزيقية لجَنّة غير موثوقة. هذه مجرد أسئلة يُمليها علينا الحاضر الأليم. ومع هذا كله، يتفق الباحثون الستة حول ضرورة التغيير وضرورة المقاومة.

اللغة العربية واستشراف المستقبل

تتعرض اللغة العربية إلى مجموعة من الأخطار والإشكالات:

أولاً: العامل الذاتي: هناك تياران رئيسان بين مثقفي اللغة العربية: **التيار التقليدي** الذي يرى أن المعجمات هي المرجعية الوحيدة التي يقاس عليها صحة الكلام من عدمه، حيث القياس الدائم على: لغة القرآن الكريم، والشعر القديم. وبالتالي، تصبح الدلالات ثابتة وغير متحركة، وندخل في مشكلات لا تنتهي في مجال النحو، فيذهب الانتباه إلى — الخلافات والاختلافات، بدلاً من التركيز على المشترك المتفق عليه. ولهذا ظهرت معاجم ضخمة تحت عنوان: (**الأخطاء الشائعة**)، متخذه طريق التطرف. وبما أن الحياة

أقوى من اللغة، فقد كانت ظاهرة (**الاستقراض**) من اللغات الأخرى، وما تزال مجالاً خصباً للاختلاف. كما ظهرت التقنيات الجديدة (**النص الإلكتروني مثلاً**) لتضع هذا التيار في مأزق، بدلاً من توظيف التقنيات لصالح اللغة العربية.

فالتيار التقليدي يحرص على الاحتفاظ لنفسه بسر الحرفة، متجاهلاً عواصف الحياة الجديدة. أما **التيار التجديدي**، فيرى ضرورة تيسير اللغة، حتى لا تظل أسيرة لدى المختصين، أي أن تكون علوم اللغة ميسرة للأجيال الشابة، حتى لا تشعر بأنها منفصلة عن اللغة، وحتى لا تشعر أن اللغة منفصلة عن الحياة المعقدة المعاصرة، حتى لا تتحول اللغة العربية إلى **لغة متحفيَّة** يتقنها المتخصصون فقط. ويطرح التيار التحديدي ضرورة الاستقراض من (العاميات العربية) بتفصيحها، سيما أنها قريبة جداً من الجذر الفصيح.

ثانياً: لغة الآخر: بلا شك أن اللغات في العالم، تقترض وتعطي، فكما أعطت اللغة العربية، اللغات الأخرى بعض مفرداتها وصيغها، كذلك اقترضت منها. فقانون الاقتراض، قانون لغوي عالمي. ولكن: إلى أي مدى يمكن أن تقترض العربية من اللغات الأخرى، والأهم: ماذا تقترض، فمن الواضح أننا بحاجة إلى اقتراض المصطلحات التقنية، لكن هذه المصطلحات بحاجة إلى تليين وتعريب وتوطين. ونحن نعرف أن مجامع اللغة العربية في معظم البلدان العربية، بطيئة في اتخاذ القرارات اللغوية، كما أن الحكومات ومؤسساتها، لا تتعاون تعاوناً فعلياً للترويج للقرارات اللغوية. فالخطر يكمن في هذه — **الرطانة اللغوية** في الشارع والفضائيات، حيث تصبح العربية غريبة حين تختلط بالفرنسية والانجليزية بشكل خاص، في مقابل **الحذلقة اللغوية** عند بعض المختصين. **والنتيجة**: عدم إتقان اللغة العربية، وعدم إتقان اللغات الأجنبية. والمعروف أن الدول الأوروبية تهتم بلغاتها القومية أولاً، مع اهتمامها بتعليم اللغات الأجنبية. وتتخذ القرارات اللغوية في أوروبا في أعلى المستويات في مؤسسات الدولة.

ثالثاً: اللغة العبرية في فلسطين: لم توصف لغة التوراة في النصّ التوراتي بأنها (عبرية)! وقد درست العبرية في جامعة باريس في القرن الرابع عشر. وكتب روجر بيكون — .R

Bacon، قواعد اللغة العبرية. كما كتبت بعض المؤلفات الأخرى في قواعد العبرية، أهمها كتاب روشلين **Reuchlin**. وفي عام 1529م أصبحت قواعد كلينار **Clenard N.**، للغة العبرية هي القواعد الواضحة في أوروبا. ثم أخذت العبرية من (اليديش) الألمانية، بل وأخذت من اللغة العربية، أكثر من أخذها من أية لغة أخرى.

باختصار: نقول للمعجبين بالنموذج اللغوي الإسرائيلي (أمين معلوف: الهويات القاتلة، مثلاً)، أن **اللغة العبرية، سابقة لتكوين دولة إسرائيل الاستعمارية**. وهنا مربط الفرس كما يقولون: فاللغة العبرية لغة عادية، عوملت من قبل العرب، معاملة علمية، فتم تدريسها في الجامعات قبل تكوين (إسرائيل) وبعد تكوينها. ولكن (دولة إسرائيل) هي آخر دولة استعمارية استيطانية في العالم، منذ عام 1948 وحتى الآن، وبالتالي: انتقلت العبرية من مرحلة (**اللغة الشرقية العادية**) إلى مرحلة (**اللغة الاستعمارية**) التي تحمل (شحنة أديولوجية)، معادية للشعب الفلسطيني، ومعنى ذلك أنها أصبحت تشكل خطراً على اللغة العربية في فلسطين، تماماً كما هو حال خطر الفرنسية في الجزائر والمغرب وتونس، ولبنان. وبالتالي: تجاوزت العبرية الخط المعرفي الأحمر العادي، وتحولت إلى لغة إيديولوجية استعمارية. **ولا يمكن في هذه الحالة فصل اللغة عن السياق.**

- يتناول — **الأستاذ محمد خضر عريف (السعودية)**، مستقبل المهارات اللغوية الأساسية، وقياسها وتقويمها في الوطن العربي، وهي دراسة تقنية تعليمية مفيدة، لمعرفة آخر المستجدات في المهارات اللغوية (القراءة — الكتابة — الاستماع — التحدث — الحفظ بأنواعه المتعددة). كما يقرأ الباحث (أساليب تحديد المهارات اللغوية): التحليل العاملي، التحليل المنطقي، التحليل اللغوي النفسي، وتحليل الأخطاء والمحتوى، والتحليل الذاتي أو الاستبطان. كما يقرأ الباحث: الاتجاهات الحديثة في تعليم اللغة: التركيبي التقليدي، الوظيفي، التفاعلي، كما يدرس الباحث — أهم طرائق تعليم القراءة والكتابة المتبعة في البلدان العربية: الجزئية (الأبجدية، التجزئة)، الطريقة الكلية أو التحليلية (الكلمة، الجملة)، والطريقة التوليفية. ثم يدرس الباحث أهم مشكلات القراءة العربية في المرحلة الابتدائية،

وأهم مشكلات الكتابة، كذلك يقرأ الباحث، تقنيات إكساب المهارات اللغوية: المعمل اللغوي، التعليم المبرمج، النادي اللغوي، الأنشطة التمثيلية، وسائل الإيضاح، صحيفة الحائط. ثم يقرأ قياس المهارات وتقويمها، فيقرأ اتجاهات القياس والتقويم: الاتجاه التقليدي، اتجاه القياس النفسي والتركيبي، الاتجاه النفسي الاجتماعي. ثم يقدم بعض الاتجاهات التطبيقية في تقويم المهارات اللغوية.

– أمّا **الأستاذ حسن عبد الرحمن السلوادي (فلسطين)**، فيقرأ: اللغة العربية والتطور الحضاري: (اللغة ليست قاموساً أو معجماً للمسميات، وليست أداة وصل بين أفراد المجتمع، إنما هي نشاط الفكر وصداه الذي يتردد في النفس والمجتمع)، كما يقول الباحث. ثم يقرر أن (اللغة العربية، ما كان لها أن تحتل تلك المترلة العالية، لولا القرآن الكريم)، لكن اللغة كظاهرة اجتماعية (عرضة للتطوير المطرد في مختلف عناصرها: أصواتها، قواعدها، دقة تعبيرها، ودلالاتها). فاللغة – حسب الباحث – هي بوابة المستقبل، حيث لا يتحقق التقدم، إلا بحرية الرأي والتعبير. ومع اعتراف الباحث بأهمية اللغة العامية، فهي ذات تأثير قوي، إلا أنه يشير إلى: (خطورة العامية على مستقبل الفصحى)، فهو مع التقريب بين العامية والفصحى، لكنه يرى إمكانية ما لحل مشكلة ازدواجية العامية والفصحى. ثم يتناول الباحث – مشكلة تطوير التعليم وتعريبه. فالتعريب – حسب الباحث – مهمة قومية عاجلة، لأنها تنمي الهوية، وترسخ الوجدان الثقافي، وتدعم مسيرة الفكر. كما يتناول الباحث – مشكلة (المصطلح العلمي)، ومشاكل (الترجمة والتأليف والنشر). كما يناقش الباحث الأستاذ حسن السلوادي – علاقة اللغة العربية بوسائل الاتصال والإعلام: (النهوض باللغة الإعلامية، نهوض بالفصحى، وتطوير استعمالها، حتى تتسع لكل جديد في حقول الفكر والفن والأدب). كذلك يتناول الباحث علاقة اللغة العربية بالتكنولوجيا المعاصرة: (خير من يقوم بتوحيد المصطلحات العربية، علماء يجمعون بين الخبرة والكفاية في علم الحاسوب، وعلوم اللغة العربية).

– ويناقش **الأستاذ عبدالله أبو هيف (سوريا)** مسألة حوسبة المعجم العربي

ومشكلاته اللغوية والتقنية، فقد شكلت نظرية المعلوماتية، ولا سيما الحوسبة – حسب الباحث – تحدياً معرفياً بالنسبة للغة، منذ نضوج هذه النظرية النسبي في أربعينات القرن العشرين. وتنبه اللغويون العرب إلى ضرورة العناية باللغة العربية والتنبه للمخاطر التي تواجهها، منذ عشرينات القرن الماضي، لكن غالبية اللغويين العرب، غفلوا – حسب الباحث – عن تأثيرات الحوسبة على الدرس اللغوي العربي، باستثناء محاولة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، التي تلتها محاولات أخرى: **محمد بن ساسي (تونس)**، **مروان محمد مراياتي (سوريا)**، **أحمد أبو الهيجاء (الأردن)**، **محمد بن أحمد (تونس)**، **ونبيل علي (مصر)**، الأبرز في درس حوسبة اللغة العربية من خلال الشروع في البرمجيات التي ميزت بين هندسة اللغة (هندسة) واللغويات الحاسوبية (علوم الحاسوب)، ونظرية المعرفة (الفلسفية)، تمهيداً لوضع إطار ثقافة المعلومات من منظور لغوي. ثم يناقش الأستاذ عبدالله أبو هيف (اللغة العربية وتحديات الحوسبة)، حيث أصبحت تجارب تشغيل المعلوماتية باللغة العربية، معروفة، ومنها: تجربة **عبدالرحمن الشارخ (حاسوب صخر)**، **تجربة بشير حليمي (الجزائر) – شركة Alis**، التي حاولت تصميم نظام عربي - **ARABIC DOS**، موائم لنظام **MS – DOS**. أما التجربة الثالثة، فهي توفير بعض الخبراء العرب لنظام اليونيكس **Unix** بالعربية. ثم يشرح الباحث قضية – حوسبة المعجم العربي، حيث اجتهد خبراء الحاسوب في توصيف حوسبة المعجم، بالنظر إلى منظومتين هما: معجم الوحدات الصوتية وبرنامج التأليف. تولدت عدة مشاكل في هذا المجال: تيسير النحو، التغيرات الدلالية، وضع المصطلحات وتوليدها، وتوظيف التقنيات العصرية. ثم يعالج الباحث مجموعة من المشكلات لها علاقة بآليات معجم عربي جديد. ويتطرق لتجربة **محمد حلمي هليل (الكويت)** في معجمه للترجمة بالدعوة إلى (تطوير عمل المجامع اللغوية، ومجاوزة الحال السائدة التي تفرق بين الحاسوبيين واللغوين العرب، ومجاوزة الأطر النظرية لحوسبة المعجم التي ما تزال متوقفة عند الجمع المعجمي، وتطوير آليات الاشتغال المعجمي، وضرورة الاشتغال اللغوي في مجالات تيسير النحو العربي، والعناية بالفروق الدلالية، والاستفادة من علم اللسانيات).

– ويعالج **الأستاذ خليل عودة (فلسطين)**، الآثار السلبية للاحتلال الإسرائيلي على مستقبل اللغة العربية في فلسطين، فيقرر أولاً، أن أي احتلال في العالم، يحاول إضعاف الشعوب التي تقع تحت الاحتلال. أما الاحتلال الإسرائيلي، فهو حالة خاصة في العالم كله، فهو استعمار استيطاني، ومن الطبيعي – كما يقول ابن خلدون أن (المغلوب مولع أبداً بالغالب). ويلقي الأستاذ خليل عودة بالمفاجأة: (**غدت العربية ضعيفة أمام العبرية في فلسطين، وأخذت مفردات من اللغة العبرية، تحل محل مفردات عربية لها أصولها وجذورها**)،وهو يرجع ذلك لعدة أسباب منها: هيمنة الاحتلال الإسرائيلي على فلسطين كلها في شتى مناحي الحياة، مما خلق نوعاً من التبعية الثقافية والاقتصادية، فرضت التعامل باللغة العبرية في المعاملات بين الطرفين، والتقصير اللغوي الفلسطيني، وغزو المنتوجات الإسرائيلية للأسواق الفلسطينية، فرض المصطلحات اللغوية من قبل إسرائيل في مجال المفاوضات وموضوعات التعامل اليومي، وهنا يقصد الباحث: المفردات العبرية التي يختارها الإسرائيليون ويفرضونها في التعامل، كذلك دور وسائل الإعلام الإسرائيلية في الترويج لمفردات معينة. ويحذر الباحث من إستخدام بعض مفردات اللغة العبرية في المؤسسات التعليمية الفلسطينية، رغم أن العبرية يتم تدريسها في هذه المؤسسات. وهو أيضاً يميز بين وضعية اللغة العبرية لدى فلسطينيين في الشمال الفلسطيني (1948)، حيث الخطر شديد وقوي، وبين الضفة الفلسطينية وقطاع غزة المحتلة عام 1967، حيث يجبر الفلسطينيون على التعامل مع الدولة الإسرائيلية باللغة العبرية، فالمواطن الفلسطيني – يقول الأستاذ خليل عودة – يشعر بالحرج عندما يتكلم بلغة الآخر الذي يمارس ضده سياسة القمع والقتل والتهجير ويحتل أرضه حيث ينعكس استخدام لغة الآخر على الهوية، الفلسطينية – سلباً. ثم يقدم الباحث نماذج لمفردات عبرية فرضها واقع الاحتلال على اللغة العربية في فلسطين، من بينها: مفردات عسكرية، مفردات العمل والعمال، مفردات الطعام والشراب، والبيع والشراء، والمواصلات والاتصالات، ويختتم خليل عودة بحثه بالقول: لا تصلح اللغة العبرية للمنافسة مع اللغة العربية، لكن مواجهة خطر تسلل العبرية، يبدأ مع زوال الاحتلال الذي

هو السبب الرئيس).

- تقرأ **الأستاذة زبيدة القاضي (سوريا)**، مستقبل تعليم اللغات في ضوء – تعليم **(اللغة الفرنسية)** في فرنسا، فتقول إن اللغة الفرنسية انتشرت داخل فرنسا أولاً، وذلك بهدم منظم للهجات المحلية واللهجات العامية، ثم انتشرت خارج فرنسا، في ظل المغامرة الاستعمارية. وكانت الحضارة في تقاليد تعليم الفرنسية كلغة أجنبية – تضيف الباحثة – تابعة لمفهوم الأدب الذي يعد جوهر اللغة الفرنسية وثقافتها. وتشير الباحثة إلى صدور الكتاب التعليمي **(إنه الربيع)** الذي صدر في النصف الثاني من السبعينات، حيث اقترح طريقة جديدة في التواصل، بدلاً من الطرائق السمعية والبصرية. وقد أدت حلول الطريقة التواصلية إلى تفكير جديد حول تعليم الثقافة، بالتعرف على مكونات حالة التواصل: الرابط الاجتماعي بين المتكلمين، العلاقة العاطفية، أهداف التواصل، ثم ظهر (التعلم عن بعد)، والوسائط المستخدمة: المراسلات العادية، المحاضرات السمعية – البصرية، البريد الالكتروني، المحاضرات المرئية، الشبكات المحلية، وشبكة الويب، وبذلك تم تفعيل عنصر التفاعل لدى الطالب. ثم تتحدث الباحثة عن **(الجامعات المفتوحة والرقمية)**، حيث تعتبر الأقمار الصناعية، أداة من أدوات التعلم عن بعد، كما تقدم المؤسسات التعليمية الافتراضية، دروساً ومحاضرات على شبكة الانترنت. كما ظهرت **الجامعات الافتراضية** التي تستخدم البرامج الحاسوبية، بتشكيل صف افتراضي. وتعتمد بيئة العمل – تقول الباحثة – على أنظمة تشغيل شبكية مثل **(Unix)** وغيرها، وتتضمن البيئة: محادثات، عروض الطلاب ومشاريعهم، الألعاب التشاركية... الخ، وتكون المشاركة غير متزامنة، نظراً لاختلاف أمكنة المشاركين وأزمنتهم. ثم تقرأ الباحثة الأستاذة زبيدة القاضي، الآفاق المستقبلية لبرامج تعليم اللغات الأجنبية. وتختتم بحثها بالقول: (**دفاع الثقافة العربية ضد العولمة يكون بالعودة إلى الموروث القديم، مكون الثقافة القومية، والتمسك باللغة العربية. وهذا يتطلب – مقاومة جذب الثقافة العالمية المسيطرة، بردها إلى حدودها الطبيعية، كثقافة طبيعية، وليس بوصفها ثقافة فريدة وحيدة نموذجية، لأن هذه الثقافة**

المسيطرة انتشرت بفعل الهيمنة والسيطرة على وسائل الاتصال).

- وهكذا يتفق الباحثون: (**زبيدة القاضي، خليل عودة، عبدالله أبو هيف، حسن عبد الرحمن السلوادي، محمد خضر عريف).** حول أهمية اللغة العربية في الحياة المتدفقة أبداً. فاللغة في جمودها أو تطورها لا تنفصل عن الشرط الإنساني في الحياة. كما ينتقد الباحثون، تخلف المؤسسات التعليمية العربية، بعيداً عن أساليب (اللطم المعاصر) الذي يمارسه بعض دعاة حماية اللغة العربية الذين يقولون ولا يفعلون. كما ينتقد الباحثون الخمسة فكرة التبعية، وأساليب الخضوع اللغوي كافة، فاللغات لها مرجعياتها المعرفية. كما لا يبالغ الباحثون في وصف درجة أهمية – التعليم التقني، لأنه بالنسبة لهم، ليس هدفاً بحد ذاته.

الفصل الثالث:

المقاومة، وتفكيك دولة الخوف

ما المقاومة، لماذا المقاومة؟

بعد أن اختطف احدهم، صغار العصافير من العشّ، رفرفت **العصفورةُ** الأمُّ وراء المختطف، وظلت تُنقّر وجهَهُ بمنقارها وتخرمشه بمخالبها، وحين أعلنت اليأس، عادت إلى الشجرة التي كان العش على أغصانها، وبدأتْ تطلق أصواتاً هي أشبه بالنحيب، وبعد قليل من الوقت لملمت العصفورةُ أشلاءَ العشّ، وراحتْ تحاول تنظيمه من جديد. هكذا هو حال الشعب الفلسطيني العظيم منذ أكثر من قرن، فقد ارتكبت الحركة الصهيونية ودولة الخازوق الإسرائيلية، أبشع المذابح ضدّ أبناء الشعب الفلسطيني، ولم تكن مذابح: كفر قاسم وقبية والدوايمة والطنطورا، وصبرا وشاتيلا والخليل وجنين ورفح، سوى علامات رموزية في طريق الذبح الطويل.

وفي مقابل ذلك وقف الشعب الفلسطيني مقاوماً صامداً، طيلة قرن وربع: في ثورة 1936، والثورة الفلسطينية المعاصرة (1964 - 1994)، وانتفاضة 1987 التي دخلت في المعجم اللغوي العالمي، وانتفاضة الأقصى 2000، وغيرها. وقاوم المنفيون والمهجّرون منافيهم القاسية، بمزيد من التمسُّك بالهوية، واستخدمت أساليب النضال كافة: الكفاح المسلّح، والكفاح الجماهيري، ومحاولة اختراق العالم الذي ما زالت عقوله محشوّة بالفكر التوراتي الميتافيزيقي. ثمَّ أصبحت (الكوفية الفلسطينية) رمزاً لكل أنصار الحريّة والديمقراطية في أوروبا وأفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. وفجأة انحرف المسار الثوري منذ مدريد وأوسلو إلى موافقة الضحية على اقتسام وطنها فلسطين مع القاتل نفسه، أمام عجز عربي متفرج، وفساد في شريحة أوسلو لا يليق بعظمة الشعب الفلسطيني. كان (المتفرّج) يتفرّج على تدمير البيوت، وقتل القادة والأطفال، وتجريف الأراضي، واقتلاع الأشجار، وتسمين المستوطنات الاستعمارية، وإقامة الجدار العنصري... وغيرها من أفعال إسرائيلية هتلرية. **ويتكرر المشهد نفسه في العراق**، مثلما يشتدّ الحصار الأمريكي الفرنسي الإسرائيلي على المقاومة اللبنانية،

(*) كتاب ثقافة المقاومة، منشورات جامعة فيلادلفيا، 2006.

وسوريا، وإيران.

هذا هو الحال الفلسطيني – العراقي – اللبناني. أمام كل ذلك انشقّ **المثقفون العرب إلى ستة أقسام:**

أولاً: المثقف المقاوم: هو الذي يحاول جاهداً تجديد وتحديث آليات ثقافة المقاومة بفروعها المتعددة، وأشكالها المتنوعة، ومنح المقاومة عُمقاً ومعنى عالمياً، إنسانياً مُستنداً إلى القوانين الدولية التي تُبيح له حق المقاومة بأشكالها كافة، منذ شريعة حمّورابي، وحتى قوانين الأمم المتحدة.

ثانياً: المثقف الليبرالي الدكتاتوري: هو الذي يتلذّذ بتبعيته للمقولات الأمريكية الإسرائيلية باختطاف الحداثة وحصرها في التكنولوجيا، والترويج لكلمة حق أريد بها باطل، أي ما يُسمّى بـ: **ثقافة السلام**، تؤيده وتسانده الفضائيات ووسائل الاتصال والصحافة حتى تحول هذا المثقف إلى وحش ليبرالي دكتاتوري، هدفه هو التسبيح بحمد ثقافة الشرق الأوسط الكبير الأمريكية الإسرائيلية.

ثالثاً: المثقف التبريري: هو المثقف الانتهازي الفاسد الذي يريد الجمع بين السماء والشيطان، ويريد الجمع بين ثقافة المقاومة، وثقافة التأسرُل والتأمرك والتفرنُس!! في سلَة واحدة.

رابعاً: المثقف عبد الحاسوب: هو مثقف الأرقام والحياد البارد الذي يكتفي بتوزيع الإدهاش والسحر الرقمي الافتراضي، بديلاً من كشف طبقات الواقع المتعددة، فهو يتوقف عند شاعريّة التقنيات في الأدب والفن والفكر، حيث الاغتراب والتشيُّؤ، بما يصحّ تسميته: (**المثقف – عبد الحاسوب**)، الذي يتجاهل المكبوت.

خامساً: المثقف السلفي: الذي يرى أن الدفاع عن الأرض، أمر دنيوي زائل، وأنّ الأولوية يجب أن تكون للدفاع عن السماء. يلتقي هذا المثقف مع المثقف التقني (التنويري!!) في أنّ كليهما لا يحبّذ فكرة الوطن والهوية والأرض والثورة والدفاع عنها!!. كلاهما يعيش في السماء: السلفي، بتحالفه مع الماضي الذي لن يعود، والتقني بتحالفه مع

مثالية كونية غير موجودة على الأرض المعذّبة. كلاهما: أصوليان.

سادساً: المثقف المعزول: الإنسان يمكن أن يُدمّر ولكن لا يعلن هزيمته، والعكس صحيح: يمكن أن يُهزم ولكن لا يدمّر، **حسب آرنست هيمنجوي**، لكنّ بعض المثقفين الذين عاشوا عصر المقاومة والهزائم، يستسلمون لمرارة النتائج، فيلجأون إلى العزلة — الصمت. وقد انحرف بعضهم نحو الانقلاب على المقاومة باعتبارها تعبيراً عن لغة خشبية قديمة، أما البديل من وجهة نظرهم، فهو الدخول في المهرجانات الثقافية الأوروبية (الجمع بين الحداثة والتأسرُل)، وفي مهرجانات الشرق الأوسط الكبير باستخدام لغة حداثية خشبيّة أيضاً. كذلك الدخول في عالم (**الأنجزة**) الأوروأمريكية. وكأننا يجب أن نسير في أحد خطّين لا ثالث لهما: إمّا التلوُّث، وإمّا العزلة!!. إمّا، (السوق هو الحل)، وإمّا (التقوقع في الماضي)!!. ونحن نرى أن هناك طرُقاً أخرى.

– أهمُّ ما في هذا المحور هو — **التعدديّة الفكرية**: (اليسار القومي الإسلامي — اليسار القومي الليبرالي — اليسار الماركسي — الأصولي السلفي — الأمميّ الكوني المثالي)، لو صحّت هذه التصنيفات!!، مع الحذر في تعريف الأصولية، إذْ لا نعني بها ما تروّج له وسائل الاتصال الغربية من معنى سلبي، وإنما نعني بها مقولة: (لا يَصلُحُ الأمرُ إلاّ بما صَلُحَ بهِ أوّلُه). نحن إذن أمام حوار فكري خلاّق يتصف بالتعددية وهي أولى عناصر الديمقراطية. فنحن أمام سبعة من المثقفين العرب ينتمون إلى البلدان التالية: **حسن حنفي (مصر)، عزّت قرني (مصر)، محمد عبد العزيز ربيع (الأردن)، مسعود ضاهر** (لبنان)، **محمد بن مريسي الحارثي** (السعودية)، **أحمد برقاوي (فلسطيني مُهجّر في سوريا)، وسليمان الأزرعي (الأردن)**. وكلّهم أكاديميّون ينتمون إلى اختصاصات متنوعة: الفلسفة، التاريخ، الأدب، والعلوم السياسية. إذن ينطلق هؤلاء المثقفون العرب من معاناة فكرية وثقافية في وصف الواقع، وهم بطبيعة الحال رغم اختلافاتهم، يتطلّعون لمستقبل أفضل لشعوبهم وأوطانهم.

– يتساءل **حسن حنفي** عن أسباب العجز العربي أمام الهجمة الاستعمارية، هل هو في غياب الخيال السياسي عند القادة العرب، حيث أصبح العرب سجناء داخل أوطانهم لا

يتحركون فيه، إلاّ بإذن من الأمم المتحدة التي تخضع للولايات المتحدة الأمريكية!!. ويشير إلى محاولة الولايات المتحدة التخلّص من الثورة الإسلامية في إيران، والقومية العربية في العراق. ويؤكد الباحث أنه مع ظهور سياسة الانفتاح الاقتصادي، ازدادت درجة الفقر واتسعت رقعة الفقراء. ثمّ يقرأ ثقافة المقاومة في التراث منذ أنْ برز العرب كقوة تاريخية ورثت الفرس والروم، وحتى حركات التحرر العربية في خمسينات القرن العشرين. وهو يقسم أنواع المقاومة إلى **أربعة اتجاهات**: المعارضة بالسلاح (**الخوارج**)، والمعارضة العلنية (**المعتزلة**)، الحركة السريّة في الداخل لتقوية الروح وتكوين جماعة متآلفة (**الشيعة**)، والمعارضة السلبية الفردية عن طريق الصمت والزهد (**الصوفية**). ونشأت عقيدة القضاء والقدر، والساكت عن الحق شيطان أخرس، كذلك نشأت فرقة (**المرجئة**). وهو يلخّص ذلك بقوله: (أفضلُ المقاومة هي جعل العمل من الإيمان). وبالتالي فإنّ (**موقف الخوارج بالنسبة للمقاومة، هو الأفضل**)، وأنّ المقاومة لا تقوم إلاّ على (مفهوم الجبهة الوطنية المتحدة)، و(الجمع بين الفِرَقْ)، والتعددية في مستوى النظر، والوحداية على مستوى العمل)، وأنّ ثقافة المقاومة تبدأ من (الإنسان والمجتمع والأرض والدولة، أي من العلوم الإنسانية والاجتماعية، والإيديولوجيات جزءٌ منها). وتقتضي ثقافة المقاومة ضرورة (**فكّ الارتباط بين أيديولوجية السلطة، وإيديولوجية الطاعة**).

فالمقاومة (حركة تلقائية في التاريخ، تبدأ من رفض الذات للعبودية)، كما أنّ (المقاومة سابقة على النصّ). لهذا يلاحظ **حسن حنفي أنّ** – فصائل حركة المقاومة الفلسطينية، تراجعت عن الاختلافات النصيّة، لصالح الشهادة والنضال اليومي ضدّ الاحتلال. ويختتم حسن حنفي بالقول: الفكر سندٌ للأرض، والثقافة دعامةٌ للنضال، فالعقل والثورة شيء واحد، كما قال ماركوز.

– **أمّا – أحمد برقاوي**، فهو ينطلق من جرائم القتل في فلسطين والعراق، ليقول: إنّ القاتل إنسان والمقتول إنسان، فالقتل: قاتل وقتيل، والإيديولوجيا تمجّد وتستنكر. وهناك (قتلٌ من أجل...) و(مقتولٌ من أجل...). وهو يتصفّح التاريخ: هيروشيما ونغازاكي،

وفيتنام، والجزائر، والفرسان الفرنجة الذين ينفّذون إرادة المسيح مع أنّ المسيح رمز المحبة والتسامح والفداء. وهو يستخلص: (تستعير أيديولوجيا القتل من المقدّس، عناصر لتزييف وعي البشر ودفعهم لإفناء الآخر من أجل ما هو دنيوي). أمّا إديولوجيا الطاغية فهي تقسّم المجتمع إلى: (مَنْ هو مع الطاغية، فهو مع الوطن، ومَنْ هو ضدّ الطاغية، فهو مع أعداء الوطن). وقد كانت الإمبراطوريات التوسعية وما تزال، مصانع لإنتاج إيديولوجيا القتل. ويقارن أحمد برقاوي في مثال بين **الجنرال الفرنسي غورو** الذي حمل معه إلى سوريا صكّ انتداب مُشرعَنْ من عصبة الأمم، لكنها شرعية القوة المنتصرة، وبين: **يوسف العظمة فيلسوف المقاومة** الذي حرَّر النصّ بدمه، لأنه مسكون بمفهوم الوطن الحرّ في مواجهة الاستعمار الانتدابي. وتؤكد استجابة يوسف العظمة لنداء داخلي حرّ، فالمقاومة فعل اختياري. وتترابط الحرية بالمقاومة، لأنّ الحرية قيمةٌ داخلية ونمط وجود. فالفداء – يضيف برقاوي – تضحية بالأنا من أجل الآخرين. أما القاتل الأمريكي في فيتنام والعراق، والقاتل الصهيوني في فلسطين، والقاتل الفرنسي في الجزائر، فيمارس فكرة – **الإبادة الكليّة**، ويستخرج مخزونة من السادية والتدمير، ويتحول إلى وحش كليّ. ويختتم أحمد برقاوي بالقول: **ليس هناك أخطر من القتل إلاّ إديولوجيا تُشرعنُ القتل، وتتغزل به**).

– أمّا **محمد عبد العزيز ربيع**، فيقول: إنّ – الثقافة الوطنية هي أهم إنتاج اجتماعي لأية جماعة أو أمّة، وأنّ الثقافة، عنصر واحدٌ من عناصر الحضارة، فالثقافة تقتصر على (العادات، التقاليد، والفنون، ومنتجات الإبداع الفكري)، لكن ليس بإمكان الدولة الوصول إلى مستوى حضاري دون تحقيق إنجازات ثقافية كبيرة. ويُنبّه الدكتور ربيع، المثقفين العرب الذين يقولون بأنّ **الولايات المتحدة الأمريكية**، آخذةٌ في التفكك من خلال تدهور المعايير الأخلاقية، والتفكُّك الأُسري، وهيمنة النواحي المادية – ينبّه إلى أن هؤلاء يتجاهلون منجزات الحضارة الغربية في الأدب والموسيقى والفنون والتعليم والهندسة المعمارية، إضافة إلى الحريّات العامة، وحقوق الإنسان، لأن الباحث يرى أن القيم الثقافية هي أمور نسبية. وهو يُسمّي عصر ما بعد الصناعة – عصر المعرفة. كذلك يرى أن العولمة

تتجاوز مفاهيم: الاستقلال السياسي والاقتصادي، حق الشعوب في تقرير المصير، والسيادة الوطنية، والخصوصية الثقافية، بل وتحولها إلى مفاهيم سلبية، كثيرة الضرر، قليلة الفائدة – حسب تعبيره. وبالتالي تتولّد حالة من عدم التوازن، بولادة فجوة ثقافية – اجتماعية. وهو يرى أنّ (**الأغنياء والمثقفين والعلماء**) **يزدادون تماسكاً، لكنهم يعيشون عزلة ثقافية عن مجتمعاتهم التقليدية** في العالم الثالث. ويرى (محمد عبد العزيز ربيع) أن حيوية الثقافة تشترط القدرة على استيعاب حقائق العصر، والتفاعل مع الثقافات التحتية والفوقية، والإقرار بوجود (**شرعية الاختلاف، والتنوع الثقافي**) في المجتمع الواحد، وأنه لا يمكن بناء هوية وطنية في غياب ثقافة وطنية متماسكة قوية. فالهوية ذات بعد ثقافي وسياسي في آن واحد، وبالتالي، فإنّ تغير الظروف الحياتية يؤدي إلى تغير الثقافات، وتغيّر الهويات الثقافية. وقد دخلت الهوية العربية في أزمة، وهذا ما سوف يؤدي إلى ولادة هوية جديدة تعترف بشرعية **التعدد الثقافي**. وهو يقارن بين التيار **السلفي**، والتيار **المستغرب**، فالأول يسير في طريق متعرج تنقصه الشرعية والعلمية، وهو يرى أن (**الإسلام هو الحلّ**). أمّا الثاني فهو يرى أن (**السوق هو الحلّ**)، أي بالانشغال في قضايا كلامية. ويختتم – **محمد عبد العزيز ربيع**، بحثه، بالمطالبة **بهوية جديدة**، تعترف بالتنوع الثقافي والاجتماعي، وتعترف بشرعية الاختلاف، في إطار تنمية ثقافية من أجل التعايش بسلام في المجتمع الواحد.

- أمّا – **مسعود ضاهر**، فيدعو إلى ممارسة (**ثقافة التغيير**) بدلاً من (**ثقافة التبرير**)، وإلى التنمية الثقافية التي تساعد على التواصل العقلاني ما بين الأجيال المتعاقبة. وهو يشير إلى ضرورة استعادة الأدمغة العربية المهاجرة إلى الغرب، ويدعو إلى ثقافة كونية أكثر إنسانية، تحافظ على كل ما هو إيجابي في الثقافات الوطنية والقومية. وهو يرى أن أحد أسباب تعثر المشروع النهضوي، أنه لم يتم **التأسيس على التراث العقلاني**. كما يرى أن سياسة القمع المنظم التي مارستها جميع الأنظمة العربية، كانت سبباً في تعثر ثقافة التغيير، وليس غريباً أن يوصف (مثقف السلطة والسلطان) بأسوأ النعوت. وهو يشير إلى كوكبة من المصلحين العقلانيين المعاصرين، وإلى كوكبة أخرى من المثقفين العقلانيين في التراث

وعر رأسهم: ابن رشد، وابن المقفع، والجاحظ، مُنبهاً إلى هيمنة القوى غير العقلانية في العالم العربي، وإلى **ثقافة التقليد والتبرير والاستهلاك**. فالمنتوج العربي الراهن، هو في الغالب أسير الثقافة الاستهلاكية لعصر العولمة التي تعمل على تهميش الثقافات المحلية والقومية كلها، ولكن – يستدرك ضاهر – ليس بمقدور المثقف العربي أن يبقي أسير حدود محلية أو إقليمية ضيقة. ويصف الباحث **حال المثقف العربي الآن**، فهو: **مُهجَّر خارج وطنه، أو مهمَّش داخله لصالح ثقافة السلطة**، ومُروّجي مقولاتها الثقافية، مما ساهم في انتشار **ثقافة الفساد**. وأشار إلى تهميش (**الأجيال الشابة**) في الدول العربية، ومنعها من المشاركة في تسيير شؤون الدولة، كما أشار إلى ضرورة تحرير إرادة الإنسان العربي من قيود التخلف والجهل، وكل أشكال التسلُّط والتبعية والقهر والاستغلال. ويدعو الباحث إلى ضرورة **مشاركة العرب من موقع الفاعل في صياغة التاريخ العالمي**، والشراكة المعرفية بين العرب والغرب، والدفاع عن مبدأ التفاعل الثقافي مع الشعوب الأخرى، والانخراط في معركة الدفاع عن **حداثة عربية حقيقية، لا تقود إلى التغريب**، وضرورة تدريب المواطن على التفكير الحرّ، واحترام الرأي الآخر، وضرورة ممارسة النقد الذاتي. ويختتم **مسعود ضاهر**، بتكرار ما قاله عبدالله العروي: (نحن بحاجة إلى استعادة روح رجال النهضة، وما تميّزوا به من جرأة وصدق وتفاؤل).

- أمّا – **عزّت قُرني**، فيدعو إلى مقاومة حضارية ضدّ عدوان الغرب الشامل على (فلسطين ولبنان والعراق)، كما يدعو إلى مقاومة دعوات التحجّر في صيغ ثقافية ماضوية. وهو يرى أنّ بؤرة المقاومة هي الرفض، وهو ما يؤدي إلى التعارض والتنازع والتصادم. كما أنّ الإطار العام للمقاومة هو حفظ الحياة والذات. والأصل الثابت، كما يقول **هو حق الدفاع عن النفس والمصطلح المشروعة، والدفاع شرط لازدهار الذات. فالمقاومة لها سمات الفعل التلقائي. أمّا – المقاومة المسلّحة فهي معترف بها في العلاقات والقوانين الدولية.**

ثمّ يقسم (الباحث) المقاومة إلى أنواع:

1. التكوين الأساسي للإنسان، أي الطبيعة الإنسانية التي تميل للدفاع عن النفس، انطلاقاً من مبدأ الحركة الذاتية، والتوجيه الذهني الذاتي.
2. الثقافة هي البيئة الذهنية الجمعية والعالم المعنوي للإنسان، وأهم ما فيها هو أن تكون مستقلّة، حيث تصبح كياناً حياً. ويشير الباحث إلى أنّ **الحضارة الغربية تعيش الآن مرحلة التحلُّل**. فالثقافة الحيوية تكوّن نظاماً متناسقاً داخل كيان الإنسان. ونحن نعيش مرحلة ثقافة انتقالية ما بين ثقافتنا (الإسلامية) السابقة، وثقافة تتطلع إلى إنشائها وخلقها.
3. والتأصيل الثالث لظاهرة المقاومة، يعتمد على طبيعة الاجتماع الإنساني وخصائصه. فالذين يقومون بالمقاومة هم الأمة تجسيداً، والثقافة معنوياً وتوجيهاً، والأفراد تنفيذاً وتعيّناً. وحسب الباحث، فإنّ **مفهوم الأمة الإسلامية قد تحلّل رسمياً ونهائياً عام 1924** مع إلغاء الخلافة الإسلامية، فطرائق تأصيل المقاومة – حسب قُرني – تتأسس على: تأصيلها في التكوين الإنساني الأساسي، وعلى ظاهرة الثقافة، وعلى مجتمع الأمة أو الشعب أو الجماعة. فأعداء الأمّة يستهدفون: الاستقلال، والهوية المتميزة، والكرامة. لهذا لأبدّ من استنفار كل القوى الممكنة من أجل دعم المقاومة، لأنّ العدوان هو الضدّ الصريح للحرية. وآخر ما استخدمه الغرب هو حكاية الإرهاب المكذوبة: (**كل من يُعارض فهو إرهابي**). وأفضل أنواع المقاومة – حسب الباحث – هو المقاومة الهجومية. كما يشير إلى أن المقاومة ليست هدفاً بحدّ ذاتها. ويختتم – عزّت قُرني بالقول: (الإنشاء الجديد للثقافة والأمّة يقوم في إطار تعدّد الأمم في العالم، وتعدّد الثقافات)

– أمّا – **محمد بن مريسي الحارثي**، فله وجهة نظر أكثر وضوحاً، حيث تخلو من التردُّد، فهو يعلن ضرورة **الالتزام بالأصول ردّاً على منهجية التخصيب**: (تحوّل المادة من حالة محسوسة إلى مادة محسوسة أخرى، وهو تحوّل في مستوى الفاعلية، وليس في مستوى الكميّة والنوعية)، شارحاً المفاهيم العربية المخصبّة، مركزاً على – تخصيب مفهوم

(الجهاد). وهو يقدّم مثالاً – **محاولة طمس الهوية العربية الفلسطينية**: لم تُناقش جميع القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة، بل تمّ استبدالها تدريجياً بمؤتمر مدريد، واتفاقات أوسلو، وكامب ديفيد الثانية، وخطة ميتشل، ومشروع تنت، وخطة زيني، ومداولات شرم الشيخ، وخارطة الطريق، وجميعها تحطّمت بفعل الولايات المتحدة والحركة الصهيونية، وتمّ استبدال مرجعية السلام (القرارات الدولية) بمرجعية مزوّرة جديدة. وقد قدّم الفلسطينيون (شريحة أوسلو) تنازلات حتى لم يبق لهم من حقوقهم المشروعة ما **يطالبون** به. ويطالب الباحث بضرورة **التوقف عن البحث عن استحقاقات وطنية، وضرورة استبدالها بتحريك وفق رؤية دينية جهادية**. فالقضية قضية دينية بالنسبة للباحث، وهو ينقد ضعف الخطاب الديني: (الذي أصبح نفعياً). ويرى أنّ أعمدة الجهاد هي: **النفس والمال والكلمة**. كما يشير إلى أنّ الخطاب السياسي والإعلامي، يقوم بدور التشويش على مفهوم الجهاد، بتفريغ الجهاد من كل قيمة والتعامل مع مستواه التخصيبـــي الجديد. والنتيجة – حسب محمد بن مريسي الحارثي – هي: **إحلال الشرعية الدولية محلّ – الشرعية الإلهية، وبالتالي: إحلال المقاومة محل الجهاد**، حيث أصبح مفهوم الفعل الجهادي المقاوم في فلسطين والعراق، يصنّف في دائرة الإرهاب. ثمّ تمّ تخصيب مفهوم المقاومة تخصيباً إرهابياً تتداوله الخطابات الثقافية. ويضيف الباحث أنّ **التهرُّب من تعريف الإرهاب** يكشف مشروعية الجهاد المقدّس. كذلك، يؤكّد الباحث أنّ الدين الإسلامي، دين الحرية والحوار والجدال بالتي هي أحسن: (**لا إكراه في الدين**)، في مقابل المفهوم الأمريكي: **صراع الحضارات**. وهو يرى (أنّ الطابور الثاني من المثقفين العرب) يقوم بتسويق مفاهيم: التغيير، وإثارة القوميات، والمذهبيات، والديانات، ومشكلات الأقليات، والحدود، وأنّ مفاهيم: الإصلاح وإشاعة الحريات، وحقوق الإنسان، والديمقراطية، هي غطاءٌ ناعم لمفردات عدوانية هي: الاستعمار والانتداب والاحتلال. ويتساءل **الحارثي** في النهاية: (**هل وصلنا إلى مرحلة التخصيب الكلّي والتحوّل إلى أمة أخرى**)، ويجيب: المؤشرات تتجه في معظمها إلى ذلك.

– أما – **سليمان الأزرعي**، فيقول: إنّ صراع الأفكار مستمر، والمجتمع البشري لا

يعرف السكون، وهو يرى أن (**الفلسفة الماركسية**) مرّت بمحطات كفلسفة متكاملة على أيدي: فيورباخ، هيجل، ماركس، إنجلز، لينين، ستالين، تروتسكي، وكانت المدرسة الواقعية الاشتراكية هي التحلي الأكبر على صعيد الثقافة، متسلحة بالمادية والديالكتيك، حيث (لا وجود خارج الواقع). وتركزت المقاومة الماركسية على هدف **تقويض النظام الاجتماعي البرجوازي القائم على التمييز الطبقي، لصالح الطبقة العاملة**، فالصراع قائم في المجتمعات المتحركة. ويقارن الباحث بين الرأسمالية والاشتراكية، ففي المجتمع الرأسمالي (يصبح العامل الحرّ، والفنان الحرّ، والمزارع الحرّ، والمفكر الحر، عبيداً للتاجر الحرّ في العالم الحرّ، ويتحول إبداع الفنان إلى سلعة في الأسواق الحرّة!!). ويناقش الباحث مواقف: ماركس وإنجلز ولينين وستالين، وتروتسكي، ولوكاتش، من القضايا الفكرية والثقافية والأدبية، بسلبياتها وإيجابيتها، منتقداً قول **لينين**: (أعطني قبضة مناضلين منظّمين، وسأقلب لك روسيا). ويتطرّق الباحث إلى مواقف القادة الماركسيين من الأدب والفن، مشيراً إلى موقف **ستالين** الطريف من أحد الشعراء الروس، حين قال قوله المشهور: (**أوصي بطباعة نسختين من هذا الكتاب: نسخة للشاعر، وأخر لحبيبته، فالديوان لا يهم أحداً غير هذين الاثنين**). ويتطرق الباحث إلى التطوير الذي أحدثه الشيوعيون والاشتراكيون الأوروبيون في المفاهيم الماركسية: (فالأدب يمكن أن ينتقل إلى أوطان متشابهة في وسائل الإنتاج وأدواته، ومستويات تطوره التي تخلق هموماً وتطلعات مشتركة). كذلك يشير الباحث إلى موقف إنجلز وماركس من **ثورة (الكومونة) الفرنسية**، ويشير إلى **مصير تروتسكي المأساوي**، وإلى علاقة المثقف بالحزب، حين قال لينين (فليسقط الأدباء اللاحزبيون، وليسقط الأدباء السوبرمانات)، رغم أنّ لينين يستدرك قائلاً: (كل امرئ حرٌّ في أن يكتب ويقول كل ما يريد قوله، دون قيد أو تحديد)، منتقداً ازدواجية المواقف. ويختتم **سليمان الأزرعي** بحثه بالقول: (**كل أدب إنساني أدبٌ اشتراكي بالضرورة**).

التمييز بين المقاومة والإرهاب

المقاومةُ فعلٌ مشروع، والإرهاب فعلٌ غير مشروع، رغم أنّ كليهما يمارس العنُف، واشتراكهما في (العُنف) لا ينفي شرعية عنف المقاومة، ولا ينفي أنّ عنف الإرهاب ليس شرعياً، مهما تغيّرت الأدوات في الحالتين. ولا اعتقد أنّ الإرهاب مصطلح غامض، إلاّ من وجهة نظر الذين يتعمدون الخلط بين المقاومة والإرهاب. وهناك إجماعٌ على أنّ المقاومة قد تكون فردية أو جماعية، أي يمارسها الأفراد والجماعات والدول، كذلك الإرهاب. وهناك إجماعٌ عالمي آخر هو حق الدول والجماعات والأفراد في المقاومة بأشكالها المختلفة: الجماهيري والثقافي، وحق ممارسة الكفاح المسلح، عندما تتعرض الأرض للاحتلال. أما الذي يقرر تكتيك استخدام الأولويات فهو الشعب نفسه الواقع تحت الاحتلال، كذلك يقرر الأدوات المناسبة لكل مرحلة من مراحل كفاحه. وهذا يتم بالتوافق بين (القوى المقاومة) للاحتلال، ولا يجوز لطرف ليس منضوياً تحت راية القوى المقاومة أنْ يغتصب التمثيل، ويدّعي الكلام باسم الشعب كله، فيُقوّله ما لا يؤمن به فعلاً، أو أن يحدّد شكل النضال المرغوب من وجهة نظره. أعني – **شريحة وكلاء الاحتلال وأطروحاته.** ومن المنطقي عند تحديد تعاريف المقاومة والإرهاب أن ننطلق من تقويم الأمثلة. فالقوانين الدولية وشعوب العالم أيّدت المقاومة في فلسطين وفيتنام والجزائر وكوبا، وأيّدت مقاومة الشعوب الأوروبية للاحتلال النازي، وهي تؤيد حالياً: المقاومة المشروعة للاحتلال الأمريكي في العراق، والمقاومة في فلسطين، لكنها بطبيعة الحال لا توافق على الإرهاب الإسرائيلي في فلسطين، ولا على الإرهاب الذي مورس في 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة، بغض النظر عن الجهة التي نفّذته حتى لو افترضنا أنّ الجهة التي نفذته، جهة عربية إسلامية، مخترقة أمريكياً وإسرائيلياً، لأنّ العقيدة الإسلامية لا تقبل بذلك مهما كانت الأسباب والدوافع: فمصطلح (**تُرْهِبون**) الوارد في القرآن الكريم يعني: الردع والدفاع عن النفس ومقاومة

(*) **كتاب ثقافة المقاومة، منشورات جامعة فيلادلفيا، 2006.**

المعتدين (الذين أخرجوكم من دياركم)، ولا يعني بالتأكيد: إرهاب المدنيين الآمنين، فذلك مُحرّمٌ في الإسلام. وبطبيعة الحال: يمكن أن نميّز بين المقاومة العراقية الحقيقية في العراق، وبين الإرهاب ضدّ المدنيين الذي تمارسه (الولايات المتحدة) عبر زرع الشقاق المذهبي في العراق، وهي الحركة الفعلية للإرهاب في العراق، مثلما اخترعت الولايات المتحدة شبحاً يدعى – أسامة بن لادن، رغم أنه اسم حقيقي. أما في فلسطين، فالمقاومة بأشكالها كافة، هي مقاومة مشروعة، والخلاف هناك يدور حول (التوقيت المناسب) للأدوات، فقد اختطف أشهر إرهابي في التاريخ (شارون)، مصطلح الإرهاب بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر في الولايات المتحدة، وحاول تعميمه على حالة المقاومة الفلسطينية. وجوهر الخلاف الفلسطيني يقوم حول رؤيتين: إحداهما ترى أن إسرائيل دولة غير شرعية، لأنها ركيزة استعمارية غاصبة ومحتلة، وهي رؤية معظم أبناء الشعب الفلسطيني (الأكثرية)، وأخرى ترى أنّ موازين القوى والتوقيت لا يسمحان بالمقاومة المسلحة (شريحة أوسلو)، وهذه الشريحة تختلف عن (كتائب الأقصى)، رغم أنهما تنتميان لحركة فتح في الإطار العريض للحركة، لأن (شريحة أوسلو) سبق أن اعترفت بشرعية دولة إسرائيل في إطار التقاسم الوظيفي، بينما أصبحت كتائب الأقصى أقرب في أطروحاتها إلى: حركة حماس والجهاد الإسلامي والجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية وفروع أخرى. ويصبح (سلاح المقاومة) موحداً في إطار جبهة وطنية حاكمة، وليس في ظل الحزب الحاكم الواحد (شريحة أوسلو)، ويحدث ذلك بعد انتخابات فلسطينية حرّة نزيهة، بعيدة عن تأثيرات الدولة الإسرائيلية المحتلة، حتى لو كانت (عضواً في الأمم المتحدة). فإذا أحصينا إرهاب الدولة في العالم، فسنجد أنّ كل الدول التي تمارس الإرهاب، هي أعضاء الأمم المتحدة أيضاً. وفي مقدمتها الولايات المتحدة: (هيروشيما ونغازاكي، وفيتنام، والعراق، والانقلابات في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية). وما تزال إسبانيا التي تعرضت للإرهاب وكانت من ضحاياه، تمارس إرهاباً ودكتاتورية ضدّ العرب المغاربة في (سبتة ومليلة) المحتلة. أما الإرهاب البشع في الجزائر، فهو نتاج اغتيال الديمقراطية عام 1992، بمنع القوى المنتخبة من الشعب من

الوصول إلى السلطة، وتمّ ذلك بتحالف شريحة العسكر مع فرنسا، تحت ذريعة افتراضية، وهي تحول الجزائر إلى — جمهورية إسلامية!!. أمّا القوى الإرهابية فهي قوى تتصف بالجهل والأميّة والفقر والتعصُّب الديني، وهي القوى المنفّذة للإرهاب. أما القوى القائدة لهذا الإرهاب، فهي القوى المستفيدة منه، وهي خليط من سياسيين إسلاميين، وعسكر لهم مصالح. ويمكن اعتبار (**قانون الوئام الوطني**) والمصالحة مدخلاً لحلّ المشكلة، لكنّه ليس حلاً مكتملاً، لأنّه لم يعاقب القتلة الذين مارسوا الإرهاب ضدّ الشعب الجزائري.

– إنّ إزالة أسباب الإرهاب هو المدخل الصحيح للقضاء عليه، سواءٌ أكان إرهاب أفراد أو جماعات أو دولة، فعندما تُحلّ مشكلة فلسطين حلاً عادلاً، وعندما يتلاشى الإرهاب الإسرائيلي، وعندما تتوقف الإدارة الأمريكية عن الكيل بعشرين مكيالاً، عندئذ تتوقف المقاومة الفلسطينية، لأنّ المقاومة وسيلة وليست غاية في حدّ ذاتها. أمّا — (**الإرهاب الإسلامي**)، فهو **نكتةٌ سوداء** اخترعته الإدارة الأمريكية، واختطفها الإسرائيليون فقاموا بتعميمها على الحالة الفلسطينية!!.

– يقرأ الباحثون السبعة: (**إبراهيم أبراش، أحمد يوسف التلّ، نوّاف الزرو، سيف الإسلام شوية، سوسن الجبلي، رقيّة الطيب، فائزة عبد الأمير الهيتي**)، وهم أكاديميون (باستثناء: صحافي واحد) ينتمون إلى البلدان العربية التالية: (**فلسطين والأردن والجزائر والعراق والسودان**) — يقرأ الباحثون السبعة، مفاهيم الإرهاب عربياً وعالمياً، بهدف الوصول إلى التمييز بين المقاومة والإرهاب. وقد نجحوا تقريباً على الأقل في استعراض معظم الحالات التي تمثل الإرهاب والمقاومة من زوايا: سياسية وثقافية واجتماعية ونفسية واقتصادية ومكانية، وفرز هذه الحالات وشرحها وتوضيحها. وشرحوا بوضوح حالات تطبيقية في المقاومة والإرهاب في: فلسطين، الجزائر، العراق. وبطبيعة الحال، تحول هذا المحور إلى **ساحة ديمقراطية فعلية، جوهرها حق الاختلاف المشروع** بين الباحثين أحياناً.

– يرى **إبراهيم أبراش** أنّ خمسة أحداث كبرى ساهمت في تعميق الجدل حول مفهوم الإرهاب، ومفهوم المقاومة، هي: انحياز أمريكا لإسرائيل، وحرب الخليج واحتلال

العراق، وانهيار المعسكر الاشتراكي، وظهور العولمة كشكل إمبريالي متطور، إضافة إلى - تفجيرات نيويورك وواشنطن عام 2001، لكن الباحث يرى من جهة أخرى أن **تعريف الإرهاب أصعب من محاربته**. وهو يقول: إنّ الدعم الأمريكي غير المشروط للكيان الصهيوني، كان سبباً رئيسياً في كراهية شعوب المنطقة للولايات المتحدة، فالمطلب الفلسطيني بسيط وهو: إقامة دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس على 22% من أرض فلسطين. ويحذّر الباحث من أنّ الموقف الأمريكي هو الذي قد يساهم في ظهور تنظيمات مقاومة جهادية أخرى ذات تأييد شعبي واسع على شاكلة حركة حماس والجهاد الإسلامي، وكتائب الأقصى، والجبهة الشعبية... الخ. كما انّ **التزام العرب بالسلام، لا يلغي شرعية الكفاح الفلسطيني ضدّ إسرائيل**. ويستعرض الباحث مفاهيم الإرهاب، والمقاومة عبر التاريخ، وأنواعها وإشكالاتها، وأشكالها، شارحاً أسباب المقاومة وأسباب الإرهاب مقارناً كل ذلك بالقوانين الدولية مع تركيز خاص على نموذج المقاومة الفلسطينية والإرهاب، الإسرائيلي. ثمّ يختتم إبراهيم أبراش بحثه بالقول: **تستدعي ظاهرة الإرهاب، وضع مقاييس أخلاقية وسياسية وقانونية لتمييز الإرهاب من كفاح الشعوب من أجل استقلالها**).

- أمّا - **أحمد يوسف التلّ**، فيحاول تحليل خطاب الإرهاب من كل جوانبه: الفسيولوجية، والنفسية، والاجتماعية، والثقافية. **فالإرهاب** كما يقول: (**لا دين له، ولا وطن له، ولا زمان، ولا جنسية، ولا شكل محدداً له**). وهو يناقش مفاهيم الإرهاب وتعريفاته وأسباب وأساليب مكافحته ودوافعه، كما برزت في القوانين الدولية والإقليمية ولدى المفكرين الأجانب، مركزاً على الجانب السايكولوجي للإرهاب والإرهابي، فرداً أكان أم جماعة أم دولة، إضافة لمناقشته للجوانب الأخرى كالجانب الثقافي، والاجتماعي والسياسي. وهو في الخلاصة يلاحظ إجماع المنظمات الدولية والإقليمية والدول على أنّ الإرهاب ظاهرة متميزة من مظاهر العنف السياسي والإجرام المتعمّد في العالم كله. وهو يصنّف الجماعات الإرهابية حسب خلفيتها السياسية والدينية، كما يؤكد أنّ أسباب الإرهاب متعددة: (**الصراعات الإثنية، الصراعات الدينية، الفقر، ضغوط التمدن، غياب**

العدالة السياسية، انهيار الثقة بأنظمة الحكم، الانقسامات العميقة بين جماعات النخب والقيادات الحاكمة)، وكان يفترض أن يضيف الباحث عامل الاختلالات الطبقية، لأنّ الدولة ليست قيادات حاكمة ونُخباً ثقافية سياسية معارضة فقط، رغم امتلاكها للقرار. ويرى الباحث أن **الإرهابيين أناسٌ يشعرون بالاغتراب عن المجتمع**، وهم هامشيون ومهمّشون، ولا يعترفون بأنّ أعمالهم الإجرامية، إرهابية، يمتلكون نزعة تدميرية. ويختتم **أحمد يوسف التلّ**، بحثه بالتأكيد على ضرورة (**معالجة أسباب الإرهاب**) بأنواعه، وهو واجب الدول. ويطالب بتطبيق مبدأ الأمم المتحدة بمنع تدخل أية دولة في شؤون دولة أخرى.

- أمّا – الباحث والصحافي – **نوّاف الزرو**، فيقرأ – الجدل حول الإرهاب في **وسائل الإعلام الأمريكية والإسرائيلية**، مشيراً إلى الهجوم الأمريكي ضدّ وسائل الإعلام العربية، كالفضائيات (**الجزيرة، والعربية**)، عندما ساهمت في كشف بعض حقائق الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين وحقائق الاحتلال الأمريكي في العراق، وهو يلاحظ التناغم الأمريكي الإسرائيلي في العراق وفلسطين. فالاحتلالان يتشابهان إلى حدّ بعيد في الفعل الإرهابي، وفي تزوير الحقائق في مستوى السياسة والإعلام. فقد استند الإعلام الحزبي الأمريكي إلى **ثلاث ركائز** هي: الاستحواذية، والتأثيرية، والتسويقية بمعنى تعميم الرؤية الأمريكية الإعلامية على العالم أجمع. ويستند الباحث إلى الأقوال الموثّقة لشهود أمريكيين، حيث تمّ **ترسيخ مصطلحات مثل: الإرهاب الأصولي الإسلامي، الإرهاب الفلسطيني، الإرهاب العراقي**. فالإرهاب في الإعلام الإسرائيلي – الأمريكي، يرتدي دوماً – ثوباً عربياً وإسلامياً. كما سعى هذا الإعلام إلى صياغة (إرهاب) بثياب فلسطينية خاصة. لهذا لا يستغرب الباحث نوّاف الزرو، وجود صهاينة ينظمون الفريق الأمريكي: هارولد رودو، وولفووتز، بيرل، فيث، وغيرهم، حتى قال الرئيس كارتر: (**بوش أصبح ينام في سرير شارون**). ويختتم – نوّاف الزرو، بحثه بضرورة التصدي لظاهرة – الخلط بين المقاومة والإرهاب.

- أمّا – **رُقيّة الطيب**، فتتقارب مع أطروحات **أحمد يوسف التلّ**، في تحليلها لظاهرة الإرهاب، وتتقارب مع **إبراهيم أبراش**، في تركيزها على ضرورة التمييز بين المقاومة والإرهاب، فهي تدرس وتناقش تعريفات الإرهاب، والأسس الثقافية والنفسية والاجتماعية للإرهاب، وتقرأ الفوارق بين الإرهاب والمقاومة من خلال القوانين الدولية والإقليمية الدولية، مع تمييز واضح بين الإرهاب و(الاعتراف بحق تقرير المصير، وتأييد قضية الحرية والاستقلال بالنسبة للشعوب)، كما نصّ **ميثاق باندونغ** عام 1955، كذلك قرارات الأمم المتحدة حول الإرهاب، كذلك اتفاقيات جنيف لعام 1949، والإضافات عام 1977، التي تنصّ على الحق الثابت في تقرير المصير والاستقلال لجميع الشعوب الواقعة تحت الاحتلال، **بل وتحث الأمم المتحدة على شرعية دعم هذا الكفاح وضرورة مساندته.** وتنهي **رقية الطيب** بحثها الموسع بمجموعة من التوصيات تخصّ الإطار العالمي والقومي لمعالجة أسباب الإرهاب، وأسباب المقاومة.

- أمّا – **سيف الإسلام شويّة**، فهو يدرس حالة تطبيقية هي – **حالة الإرهاب في الجزائر** من زاوية ارتباط أمكنة ومناطق (**الفقر**) بالجزائر بالإرهاب، معتمداً الإحصاءات الحكومية الجزائرية، والتقارير الدولية. فهو يقول، إنّ عدد القتلى (1993 – 2000)، هو: **31,934 قتيلاً**، وعدد الجرحى نتيجة الأعمال الإرهابية، في نفس الفترة، هو: **25,957**، حسب الإحصاءات الرسمية، وأنّ نسبة **البطالة** هي 30%، ونسبة **الأميّة** 40%. وهو يحدّد مسرح الجريمة بالمناطق التالية: (**عين الدفلة، الشلّف، البليدة، معسكر، سيدي بلعباس، جيجل، باتنة، تبسّه، غليزان، المدية، تيسيمْسيلت**)، وهي أسماء لولايات جزائرية. وتتميز هذه الولايات بقلّة مواردها الاقتصادية، ونقص في معدّلات النمو فيها، واعتماد أهلها على الزراعة التقليدية والرعي والحرف. ويختتم **سيف الإسلام شويه** بحثه بالإشارة إلى دور الفقر في ولادة الإرهاب، وإلى تدنّي المستوى الثقافي لقيادة (الأمراء) الجماعات المسلحة في الجزائر، إضافة إلى تدنّي مستوى التعليم والمستوى الصحّي في مناطق الفقر – التي انطلق منها الإرهاب المسلح.

- أمّا **سوسن شاكر الجلبي**، فتدرس – **الحالة العراقية**، بقراءة واقع الإرهاب الأمريكي الاحتلالي للعراق، وتأثيره في الأسرة العراقية والطفل العراقي، حيث تشير إلى أن **(نصف مليون طفل عراقي)** هم بحاجة إلى علاج نفسي نتيجة الصدمات التي عانوها جرّاء الاحتلال. ثمّ تقرأ مظاهر حرب **(الصدمة والترويع)** التي مارسها الجيش الأمريكي، والجرائم التي ارتكبها بحق الشعب العراقي وأشكالها: القتل والتعذيب في السجون، وانتهاك حقوق الأسرة والطفل، ونهب وسرقة الثروات، والجرائم ضدّ الإنسانية وغيرها. ثمّ نقرأ الأعمال الأمريكية الإرهابية ضدّ المرأة العراقية. وتدرس الأثر الإرهابي في الطفل العراقي: انتهاك حق الأطفال في الحياة، حيث قُتل آلاف الأطفال، وانتهاك حق التعلم والتعليم، وانتهاك الحق في الحرية، وانتهاك الحالة النفسية للأطفال. ثمّ تقرأ انعكاسات كل ذلك ونتائجه المباشرة وغير المباشرة. وتنهي **سوسن شاكر الجلبي** بحثها بعرض مجموعة توصيات.

- أخيراً – تقرأ – **فائزة عبد الأمير الهيتي**، ثقافة العنف والإرهاب في النصوص التوراتية، وفي الأدب العبري الذي رافق الحركة الصهيونية في بدايتها: (تشرنخوفسكي، بياليك..)، وبعض نماذج الشعر الإسرائيلي الحديث (لا بشالوم كور، شاليف،...)، المملوءة بالمطالبة بقتل الفلسطينيين، وإعلان التمييز العنصري، وتضخيم (المنفى اليهودي)، وهجاء الأمم الأوروبية، والحنين إلى أرض المعياد – فلسطين، أرض شعب فلسطين الكنعاني...الخ. **فالعنف والقتل سمة من سمات الأدب العبري**، كما تقول الباحثة العراقية – **فائزة الهيتي**.

- إذن، المقاومة بكافة أشكالها أمر مشروع في القانون الدولي، خصوصاً ضد احتلال أرض السكان الأصليين. لكن (بوش وشارون)، استفادا من أحداث 11 سبتمر من أجل خلط المقاومة بالإرهاب، ومن أجل حصار المقاومة في فلسطين واستمرار الاحتلال الأمريكي للعراق وأفغانستان، بتشويه سمعة المقاومة، وكسر هيبتها الجماهيرية، بل والعمل على تدميرها، وتفكيك تحالفاتها. وساهمت وسائل الإعلام العربية المتأمركة والمتأسرلة في هذا الخلط. وانشقت شريحة صغيرة من المثقفين وأشباه المثقفين في فلسطين، معلنة العداء لفكرة المقاومة انطلاقاً من (ثقافة السلام) الوهمية.

المقاومة في التشكيل والغناء

المقاومة حالةٌ أبديةٌ في الإنسان، وليست حالةً تاريخيةً فقط. فالإنسان في المسافة الفاصلة بين الولادة والموت أي مسافة الحياة، يتحرك ليحقق أحلامه ورغباته، لكنه يصطدم بالعوائق، فيقاوم هذه العوائق ليحقق الأفضل، لكنّه قد يستسلم، فيتحوّل إلى بُرغي في آلة الحياة لا يُقدم ولا يؤخّر، أو يدخل حالة (القطيعيّة — نسبةً إلى القطيع)، مندمجاً في العبودية العامة. وهكذا هي الجماعة الثقافية، هناك من يندمج في السائد، وهناك من يعلن (الخروج — نسبة إلى الخوارج) على الاستبداد والاحتلال والقهر والاضطهاد والتمييز العنصري، وعلى الثقافة المدجنّة. الإشكاليّة هي أنّ الفنان والشاعر والعالم والروائي فردٌ في جماعة ثقافية، وفردٌ في أمته، وحين تكون الثورة فردية، فهي تواجه بالتعسف والنسيان والإهمال في ظل أنظمة تروّج لثقافتها السائدة، وتمنع ثقافة الاختلاف. ويميل الفنان التشكيلي المختلف غالباً إلى الثورة والمقاومة، كذلك المغني المختلف، سواءٌ أكان الغناء فردياً أم جماعياً، لكن القوى المسيطرة تحاول أن تجذبه إلى صفوفها إذا ما أصبح (ماركةً مسجّلة)، عندئذ يدخل مرحلة الازدواجية، أو ينحاز إلى طبقة المستبدّة، الفاسدة أحياناً. وفي كل الأحوال، هناك من يحاول تصحيح فساد التاريخ. فالتاريخ الفنّي مليء بالفنانين المقهورين، والفنانين الثوّار الذين لم يدخلوا مناهج السلطة المستبدة، بل تمّ التعتيم على أسمائهم سنوات طويلة، ووظيفة النقد الجوهرية هي الكشف عن هذه المسكوت عنه: الصمت والمنع والتواطؤ والفساد الثقافي. فالمقاومة لا تأخذ شكلاً واحداً. نقول ذلك، لأن بعض النقاد قد دأب على ربط المقاومة الثقافية بالكفاح المسلح، وذلك بهدف جعل الفن الناتج عن المقاومة — حالة تاريخية عابرة. المسألة الأخرى التي يعرفها معظم الفنانين الجيّدين، هي أنّ الفن المقاوم، ينبغي أن يرتكز أولاً إلى — هويّة فنية خالصة، لكي يمنح الاقتناع بعدالة القضية التي يؤمن بها. وهنا نتذكر أن بعض الفن الثوري شكلاً قد فقد أهميته، بسبب إهماله لهويته الفنية الخاصة،

(*) كتاب ثقافة المقاومة في الآداب والفنون، منشورات جامعة فيلادلفيا، 2006.

وتركيزه على الموضوع، وكأنّ قداسة الموضوع، يمكن أن تحميه من الوقوع في هاوية — اللافنّ!!. ولهذا وببساطة نقول: تتسابق خيول الفن في ساحة الحياة، ثمّ تقوم الحياة نفسها بمهمة الاختصار، حيث تبقى **العلامات المركزية** في الحركة الفنية. أما الباقون، فيذهبون إلى الأرشيف. تلك هي حال التشكيل العربي الثوري وغير الثوري. فنحن نتذكر علامات ثورية مقاومة في الفن الحديث، مثل: **جواد سليم (العراق)، ومحمد خدّة، ومحمد سياخم، وفارس بوخاتم، وبايا محي الدين (الجزائر)، ومحمود مختار، وراغب عيّاد، ويوسف كامل، ومحمود سعيد (مصر)، وبرهان كركوتلي، وأدهم إسماعيل، ونذير نبعة (سوريا)، وعارف الريّس، ورفيق شرف (لبنان)، وإسماعيل شمّوط، ومصطفى الحلاّج، وناجي العلي، وعبد الحي مسلّم، وسليمان منصور، ومحمود طه، وياسر الدويك، وعزيز عمورة، ونصر عبد العزيز، ورفيق اللحّام، وكُرام النمري، ومهنّا الدرّة (فلسطين والأردن)، وغيرهم** من الفنانين المقاومين. هذه العينة هي التي تصلح لدراسة الفن التشكيلي المقاوم، وليس جماعة الأرشيف، أي أننا نلجأ إلى النموذج العالي للتدليل على صحة ظاهرة المقاومة، ولا نلجأ إلى قراءة — النماذج الدنيا لنفس الظاهرة. فالأسماء التي ذكرناها كأمثلة أعطت القضية المقدسة وأخذت منها، بل هناك مَنْ أعطى، ولم يأخذ سوى القتل (حالة الشهيد الفنان ناجي العلي). وكذلك الحال في الفن العالمي: **سيكيروس، رفْيرا، بيكاسو، دولاكروا، غويا، رودان، هنري مور، وغيرهم**. كل هؤلاء حققوا — هوياتهم الفنية الخاصة أولاً.

-أمّا — فن الغناء المقاوم، فهو الفن الذي التزم بالأنا الجماعية في فترات تاريخية صعبة: **سيّد درويش، والشيخ إمام (مصر)، وجوليا بطرس، ومارسيل خليفة، وخالد الهبر، وأحمد قعبور (لبنان)، وناس الغيوان، وعبد الهادي بلْخيّاط (المغرب)، ورابح درياسة (الجزائر)، ومصطفى الكرد، وفرقة العاشقين، وفرقة الحنّونة، وفرقة جامعة النجاح (فلسطين)، وسميح شقير (سوريا)... وفيروز، وعبد الوهاب، وأم كلثوم، وعبد الحليم حافظ، وسيّد مكّاوي، وغيرهم كثير**. وبطبيعة الحال، يقع الغناء الثوري الشعبي

الجماعي في قلب الغناء المقاوم، سواءٌ أكان حديثاً أم فولكلورياً، وسواءَ صاغه مؤلفون مجهولون، أم صاغه شعراء لهجيون معروفون: نوح إبراهيم، وأبو الصادق، وراجح السلفيتي، ومحمد حسيب القاضي (فلسطين)، وبيرم التونسي، وأحمد فؤاد نجم، وسيّد حجاب، وعبد الرحمن الأبنودي (مصر). ففي الغناء الثوري الفردي والجماعي، **تتوحّد المشاعر البشرية ضدّ الدكتاتوريّة والاحتلال والقهر الطبقي**، سواءٌ أكان هذا الغناء فولكلورياً أم حداثياً. فالمقاومة الغنائية هي: الرفض والتمرّد، وفتح شرفة لأمل واقعي، والظاهرة عالمية بطبيعتها، ليست حكراً على العرب المُستضعَفين في الأرض. كم كانت تحركنا أغنيات: **بول روبسون، فكتور جارا، مريام ماكيبا، وفرقة البيتلز المتمردة، وموسيقى ميكوس تيودوراكيس، وحرارة معزوفات ياني، وغيرهم.**

– أربعة أبحاث في هذا المحور كتبها فنانون وأكاديميون (**عدنان خوجة، وغازي انعيم، وعرفات النعيم، ومعتصم عديلة**)، وهم ينتمون إلى ثلاثة بلدان عربية: **لبنان وفلسطين والأردن.**

– يتناول – **عدنان خوجة** في بحثه الشامل مساحات واسعة من الفن التشكيلي المقاوم في العالم ولدى العرب المعاصرين. فهو يتناول مفاهيم المقاومة الثقافية في الفن الأوروبي، سواءٌ في عصر النهضة، وعصر التنوير وحتى الحداثة التكنولوجية في فن القرن العشرين. ثمّ يتناول – من زاوية مقارنة – الفن التشكيلي العربي المقاوم في: مصر، وفلسطين وسوريا ولبنان والأردن والعراق والخليج والأقطار المغاربيّة. ويناقش إشكالية السياسي والفني، مشيراً إلى تأثير الفن الأوروبي في الفن العربي في مرحلة البدايات، ثمّ محاولة الفن العربي امتلاك خصوصيته، وإلى غياب الحرية والتنمية، مما أثّر في عزلة هذا الفن، بسبب عجز النظام العربي. ويختتم **عدنان خوجة** بحثه بالقول: إنّ الفنان العربي مُطالبٌ باستعادة المبادرة الفنية في المستوى الاجتماعي، وتحويل فنه إلى حاجة إنسانية وإلى مبادرات في مجال التغيير.

– أمّا **غازي نعيم**، فتناول في بحثه، ثقافة المقاومة التشكيلي المكسيكي، مشيراً إلى

الوضعية البائسة للشعب الذي انتقل من حكم الاحتلال الإسباني (1400 سنة) وحتى حكم الإقطاع والدكتاتوريات. ثمّ يدخل الباحث إلى الحديث عن أهم الفنانين المكسيكيين الثوريين: **أوروسكو، ريفيرا، وسيكيروس**، حيث يعلّق على أهمّ أعمالهم الفنية المقاومة، ويشير إلى تأثرهم بمدرسة باريس الفنية، ويشير إلى ازدهار الفن الجداري المكسيكي، والى تيار البحث عن الجذور المكسيكية التراثية، حيث يقول سيكيروس: (لدينا تراثنا... إننا نرفض تحول العمل الفن إلى سلعة وإلى نوع من الشيكات المصرفية المؤطرة في صالونات أفراد لا يرون فيه سوى القيمة التبادلية، ويحتكرون بنزعة التملك الهمجية، وما لا حقّ لهم فيه). ثمّ يورد الفنان والباحث غازي انعيم – خلاصة حول خصائص الفن المكسيكي المقاوم، ومنها اعتماد اللوحات الجدارية الضخمة، وارتباط الفن بالتحولات السياسية، وربط الفن بالتراث الحضاري المكسيكي، حيث قدّم الفن المكسيكي (ثورة فنية مرتبطة بأهداف سياسية واجتماعية واقتصادية).

أما – **عرفات النعيم**، فيدرس المفردة التراثية في تجربة الفنان الفلسطيني – عبد الحي مسلّم، منطلقاً من توضيح لمناهج فهم العلاقة بالموروث. ويؤكّد الباحث على ما يلي: تعتبر المفردة التراثية من المصادر الأساسية لفن عبد الحي مسلم، والذي يعتبر امتداداً للتراث ولجماليات الفن الشعبي الفلسطيني، حيث التلقائية في التعبير، والأسطورية في المعالجة، والجمالية في الخصائص الشعبية الفلسطينية من أزياء وزخارف وكتابات ورموز وألوان، يتم تشكيلها بصورة نحتية عبر موضوعات معاصرة، وبتقنية نشارة الخشب والغراء واللون، وذلك للتأكيد على بعض عناصر الهوية الفلسطينية، ومدى قدرة الفنان على امتصاص الموروث وتحويله إلى عالم جديد.

– **أمّا معتصم عديلة**، فيقرأ مراحل تطوّر الأغنية الوطنية في فلسطين، وهو يقسّمها إلى أربع مراحل: منذ أوائل القرن العشرين وحتى نهاية الأربعينات، مرحلة 1948 – 1967، ومرحلة ما بعد 1967، ومرحلة ما بعد اتفاق أوسلو وقيام السلطة الفلسطينية. ففي البدايات اشتهرت أغاني: (الدلعونا والجفرا وظريف الطول، والميجانا والعتابا والمثمن

والطلعة والحدادي والكرادي والمحوربة والقصيد والسامر والمحيني والشروقي)... ثمّ تحدث الباحث عن مرحلة الثلاثينات والأربعينات، مشيراً إلى المراكز الموسيقية: **1**. مدرسة تراسنطة. **2**. جمعية الشبان المسيحية في القدس. **3**. الإذاعة الفلسطينية في القدس. **4**. إذاعة الشرق الأدنى في جنين... وهما إذاعتان استعماريتان بريطانيتان... ساهمتا في الترويج للموشح والموسيقى العربية الكلاسيكية. ثمّ يشرح الباحث أسباب تأثير الغناء المصري، ورواج: (الموشح، الدور، القصيدة، الموّال، الطقطوقة). ثمّ يستعرض عدداً من النصوص الغنائية الشعبية الثورية. ويستعرض المؤسسات الثقافية الداعمة للموسيقى والغناء في فلسطين. ويقدّم الباحث **معتصم عديلة**، بمجموعة من التوصيات في نهاية بحثه.

تفكيك دولة الخوف والتخويف

– الخوف، اضطرابٌ جسدي ونفسي، يُصيبُ الإنسانَ لدى تعرضه لخطر عام، أو خاصٍّ، له طبيعة مخيفة، لسبب أو لآخر، حيث يتّخذ الإنسانُ موقف الدفاع، بأشكاله المتنوعة: من الدفاع الغريزي إلى المقاومة، والخوفُ يُصيب، الأفراد، والجماعات. كما أنّ الخوف أمرٌ طبيعي، ففي الأمثال الشعبية، يقولون: (**اللّي، ما بِخافُ... ما بخوّف!**)، و:(**الحيط، الحيط، ويا ربّ السترا!**)، و:(**حُطّ راسكْ بين الروسْ، وقولْ: يا قَطّاع الروس!**)، و:(**الكفّ لا تلاطم المخرز!**)،... الخ. هكذا، يسْتسلمُ الإنسان لقدره، ويمنح عنقه للسيّاف، دون أدنى مقاومة، حتى لو كان الإنسان على حقّ، وكان الجلاّد على باطل، دائماً. أمام هذا الخطر، وهذه القوة المعلنة، أو الخفيّة، بدأ علماء النفس، وعلماء الاجتماع، وعلماء التاريخ، وعلماء الأدب، وعلماء اللغة، وعلماء السياسة، وعلماء الفلسفة... الخ، يبحثون ويكشفون (المسكوت عنه) في النصوص، وفي الحياة، ولا شيء يفوق التفكيك الجدلي التفاعلي، عند التصدّي، للنوَيات الخفيّة في الثقافات المتنوعة، تلك التي بقيت قروناً، مبهمة وغامضة، أو معلنة، دون التصدّي لها بشجاعة. ولكن حتى الآن، ما نزال ننتقد الأنظمة العربية كلّها، دون أن نضربَ الأمثلة، أو نسمّي الأشياء، بمُسمّياتها، حيث تُساعدنا اللغة على المراوغة، ويُساعدنا ضيقُ الحال على التبرير، والمشكلة الأهم، هي أننا نتكيفُ مع (الشرّ)، قبل وقوعه، وفي مقابل (**الردع الاستباقي**)، الذي يمارسه العدوّ، ضدّنا، نمارس (**التخويف الاستباقي**) لشعوبنا، بما يؤدي إلى (**التكيّف المسبق**)، دون مُساءلة، أو مقاومة. هكذا استقبلنا العولمة، وكأنها قدرٌ، أو أغلقنا الباب على أنفسنا، حتى لا نراها، وهي تهاجم الأسرّة في غرف النوم!!.

– نحن نخاف من الضحك، فنقول: (**اللهم، استرنا من شرّ هذه الضحكة!!**)،

(*) كتاب ثقافة الخوف، منشورات جامعة فيلادلفيا، 2007.

ونخاف من **الانتصار**: كان انتصارُ **(المقاومة اللبنانية) في تمّوز وآب، 2006** – كان انتصاراً عظيماً بالفعل، حيث سحقتْ المقاومةُ اللبنانية، غطرسةَ الجيش الإسرائيلي (الذي لا يُقهر!)، وردّته عن أرضها، خائباً ذليلاً. عندئذ، اخترع البعض منّا، مقولة: (الحلف السُنّي، والحلف الشيعي)، وهي مقولة إسرائيلية – أمريكية، أصلاً!، تخدم فلسفة: (الفوضى الخلاّقة)، أو **(العَماء الخلاّق)**، قياساً على بعض النجاحات، التي حققتها هذه المقولة في العراق!!. هكذا نخاف من **الحرية أيضاً**، تحت ذريعة التخوف من ولادة **(الدولة الدينية)**، وهو تخوُّف مقبول، لكنّه ليس تخوّفاً حقيقياً، كما هو في الحالة اللبنانية، لأنّ **(حزب الله)** يعرف أنه لا يستطيع تجاوز منطق الدولة التعددية أو ما يعرف بـــ(الصيغة اللبنانية)، إنما هو يطالب بتوظيف الانتصار في شراكة حقيقية ذات **طابع طبقي**. ونحن نخاف أيضاً من **الديمقراطية**، مثلاً: فوز **حركة حماس الفلسطينية** في الانتخابات التشريعية، مثال صارخ على تواطؤ الخوف الداخلي مع الخوف الخارجي: لقد وُصفتْ هذه الانتخابات بأنّها نزيهة ونظيفة، ومع هذا أعلنتْ الولايات المتحدة، وإسرائيل، وحتى دول الاتحاد الأوروبي، خوفها من هذا الفوز الديمقراطي، وعملت على تعطيله، بتجويع وحصار الشعب الفلسطيني. أما، **حركة فتح الفلسطينية**، فقد أعلنتْ خوفها بعد أن أفاقت من صدمة الهزيمة على النحو التالي: الإعلان اللفظي في الفضائيات والصحف، بالإقرار بالفوز، ونظافة النتائج، مع موقف فعلي غير معلن، ضدّ نتائج الانتخابات!!. نقول هذا، بعيداً، عمّا نعتبره خطأ حركة حماس (كمقاومة) في دخول لعبة الانتخابات، ولعبة السلطة أصلاً، في ظلّ سلطة اتفاق أوسلو، التي لا سلطة لها، ولا سيادة لها في ظلّ الاحتلال الإسرائيلي. وهكذا أصبح الشعار الشهير: **(الدم الفلسطيني، خطّ أحمر!)**، شعاراً لفظياً، لا معنى له. ولا فرق هنا بين حركة فتح، وحركة حماس، في درجة المسؤولية.

– هناك (مؤامرات حقيقية)، وهناك (مؤامرات وهمية). وهناك: (نظرية المؤامرة)، وهناك **(نظرية: التعامي عن المؤامرة)**: محاولة اغتيال خالد مشعل في عمّان من قبل الموساد الإسرائيلي... مؤامرة، واغتيال ياسر عرفات، مؤامرة إسرائيلية، والانقلابات في

افريقيا وأمريكا اللاتينية، مؤامرة، واغتيال سلفادور ألندي في التشيلي، مؤامرة أمريكية، وحصار كوبا، واحتلال العراق، وأفغانستان، مؤامرة. هناك إذن، مئات المؤامرات الحقيقية، فالمؤامرة، معتمة بطبيعتها، مراوغة خدّاعه في أساليبها، لئيمة في أهدافها، واللؤم نفسيٌّ، ومادي. أمّا (**نظرية المؤامرة**)، فهي تضخيم الوهم إلى درجة تصديقه، أحياناً، بسبب العجز، لتبرير العجز، وأحياناً، لتخفيض درجة المسؤولية في مواجهة المؤامرة الحقيقية، حيث ننسب الأسباب، عادة لخارج وهمي، أو لداخلٍ، تريد السلطة أن تقمعه، تحت شعار: (لا صوت يعلو فوق صوت المعركة)، ولا صوت يعلو فوق صوت السلطة، لأنها (**تعرف مصلحة شعبها، أكثر من مواطنيها**)!!، ولهذا، تستنهضه، لكي يقف معها، دون أية مُساءلة، ضدّ العدو الخارجي والداخلي، حيث لا يجوز للمواطن أن (**يعرف أكثر من الحكومة!**)، حسب تعبير (**عادل إمام**) في إحدى مسرحياته الشعبية. هكذا يولد المواطن الخائف، وبالتالي، المثقف الخائف: (**المثقف الحقيقي، هو من يضع أصابعه العشرة في عيون السلطة**)، حتى لو كانت هذه الحقيقة جارحة، وناشفة، وكاشفة، فقول الحقيقة، ليس أمراً خارج اللياقة واللباقة: رفض شاعرٌ فلسطيني، الجلوس مع شاعرة إسرائيلية في منصّة واحدة في مهرجان الشعر العالمي، هولندا، 2003، لأسباب معروفة، فعلّقت شاعرة شابة (عربية): (**دا، شاعر قليل الذوق... لقد كَسَفَ السِتْ**)!!، ولم تقل هذه الشاعرة الشابة، أن الشاعرة الإسرائيلية تكذب، عندما كتبت في سيرتها الذاتية، الموزّعة، أنها من مواليد إسرائيل... (عام 1941!!) مثلاً. كلُّ فعلٍ، له ردّ فعل، كما يقال: فالاحتلال، تقابله المقاومة، والخوف يقابله مقاومة الخوف، وليس جلد الذات، بل تحريرها من عبوديتها للخوف: عندما نفى الإمبراطور الروماني، الشاعر الروماني – **أوفيد**، قاوم أوفيد منفاه، بسطر واحد، دخل تاريخ البشر: (**أنا شاعر... وهو مجرد إمبراطور!!**). المهمّ أن نعرف طرق المقاومة، وهي كثيرة، والأهم أن نعرف، كيف نقاوم. صحيحٌ أنّ الغرب، لم يستطع تدمير قناعتنا الراسخة، بقدسية (الاستشهاد، والمقاومة)، ولكنه نجح إلى حدّ ما في شقّ صفوف المثقفين العرب، فبرز تيارٌ (متشكك)، يغطّي هزيمته الداخلية، بتوجيه السهام إلى

الدولة الوطنية، التي منعت مواطنيها من الحرية والديمقراطية الحقيقية، لكنّ الصمت المريب لهذا التيار، تجاه – التخويف – القادم من الخارج، يجعله يحصر الخوف في أحادية الخوف الداخلي فقط. هذا التيار على حق في كشف الخوف والتخويف في الدولة الوطنية، ولكن صمته المريب إزاء عدوان الخارج، يُقلل من صدقيته. أما تيار تضخيم نظرية المؤامرة، فهو بالمقابل، يحصر التخويف، بالخوف القادم من الخارج. وبهذا يلتقي التياران في نقطة واحدة: (قول نصف الحقيقة). إنّ تلخيص الحلّ في ما يُسمّى (**مؤسسات المجتمع المدني**)، هو تفكير مثالي ثنائي: (مؤسسات المجتمع المدني في مواجهة فساد السلطة، وتخويف الخارج)، لأنه يتجاهل اختراق الدولة الوطنية، عبر أجهزة مخابراتها، لمؤسسات المجتمع المدني، ويتجاهل فساد مؤسسات المجتمع المدني، عبر **التمويل الأجنبي**، ومعنى ذلك، عندئذٍ، أننا سوف نصدّق كذبة الولايات المتحدة، حول ضرورة (تصدير الديمقراطية)، إلى الشرق (المستبدّ)، بوساطة الأموال الفاسدة!!: فالأموال الأمريكية الفاسدة، ساهمت مثلاً في زيادة عدد الصحف والفضائيات في العراق المحتل، لكنَّ هذا (السخاء المالي!)، ليس لمقاومة الاحتلال،بل هو يخدم فكرة ترسيخ الاحتلال، ليس إلاّ.

– **الإسلام**، كعقيدة،هو دين التسامح والتعددية، ومرجعيتنا فيه، هو القرآن، والحديث الشريف فقط، أما المذاهب، فهي اختيارية ذات طابع تاريخي، نظّر لها بشر مثلنا، حيث نأخذ منها ما يفيدنا في الدنيا... والآخرة. وهكذا تكمن مشكلة المسلمين في غياب (**مرجعية توحيدية للتفسير والاجتهاد**)، فترى كثرة الفتاوى، التي يصدرها بوعي، أو بدون وعي... كلّ من يلبس عمامة، حيث يتخذ بعضهم من نفسه (ظلاً لله على الأرض). حتى (**معلّم المدرسة**) أصبح يقوم بعملية الإفتاء لتلاميذ المدارس: استمعتُ لطفلين عائدين من المدرسة، يتحاوران، قال أحدهما: إذا خالفت والديك أو المعلمة، فسوف يعذبك الله، بسلخ جلدك بالنار، طبقةً، طبقة، (شاورما)، وقال الآخر مذعوراً: أنا أُطيع أبي وأمّي، لكنّني لا أحبّ المعلمة، فهي لم تتحدث لنا عن الجنّة، وهي تحكي لنا عن النار، لكي يتوقف شغبُ الصف. في صباح اليوم التالي، شكت الجارة للجارة: ابني لم ينم هذه الليلة، ودرجة حرارته

ارتفعت، وبدأ يهلوس. قالت الأخرى: وابني أيضاً لم ينم!! قلتُ لهما: أنا أعرف السبب.

- مادة (**الثقافة الجنسية**) في المدارس العربية والإسلامية، ممنوعة من التدريس، عندئذ يجيء الطالب إلى الجامعة، ليقهقه من الضحك، أو يبتسم ابتسامة خفيفة، حين يقرأ (إيحاءات، وإيماءات جنسية غير مكشوفة) في نصّ أدبي، وهو عادةً ما يتصرّف باستعراضية، أو بتهذيب مصطنع، إذا كانت نسبة البنات في القاعة معقولة، ويكون عدائياً في صفّ، لا بنات فيه. أما في مواد العلوم الإنسانية، فيلتزم الصمت، عند طرح مناقشة الديمقراطية والدكتاتورية: سأل أستاذ زميلٌ، يعلّم — مادة (مدخل إلى علم الاتصال) — تلميذاً أن يقدّم وجهة نظره في مسألة الفوارق بين الدكتاتورية، والديمقراطية، فأجاب الطالب: (**أبي، قال لي ألا أتحدث في السياسة!!**).

- هكذا، يترعرع الخوف منذ الطفولة في البيئات التي تصنع الخوف: الخوف من الظلام، الخوف من المدرسة، الخوف من المجتمع، الخوف من الخوف، وهو أمر طبيعي في البداية، ولكن عندما تزدهر صناعة الخوف والتخويف من الداخل (سلطة الدولة)، ومن الخارج (العدو)، وفي قلب (الدولة نفسها)، حينئذ، يصبح (**مجتمع الخوف**)، غير قادر على الدفاع عن نفسه، وتصبح (**دولة الخوف**)، مخيفة، وخائفة معاً. لهذا لابدّ من تفكيك صناعة الخوف والتخويف، لمعرفة الأسباب، ومعالجتها بالمقاومة، وبوسائل أخرى ناجعة: المقاومة بالمعرفة، والمقاومة بالتضحية: لقد ردّ (شاعرٌ عربي) على المثل الشعبي: (**الباب اللّي، يْيجي منّو الريحْ، سدّوا واستريحْ**)، بالقصيدة التالية:

البابُ إذا هبَّتْ منهُ الريحْ
إخلعهُ، لتكتشفَ هروبَ الحُرَّاسْ
ناطحْ عاصفةَ الأضواء، وكركعةَ الأجراسْ.
فإذا أحنَيتَ العُنُقَ المجروحْ
قالوا: أغواه اليأسْ
ولهذا، ناطحْ يا هذا،

ستقولُ الناسْ:

مطعوناً ماتَ،ولكنْ مرفوع الراسْ.

– هنا، نقرأ نمراً من الأفكار تصبغها صبغة (**التعدديّة، والاختلاف**)، وهي ميزة نوعية من ميزات مؤتمر جامعة فيلادلفيا في كل دوراته السابقة، حيث تتحاور هذه الأفكار، بشجاعة، وبأسلوب علمي، قد يعلو، وينفذ إلى الأعماق أحياناً، وقد يقترب من السطح في بساطته، وتحليله للوقائع في أبحاث الأساتذة: (**1. الطاهر لبيب، فؤاد إبراهيم، أحمد عبد الحليم عطية، محمد نعيم فرحات، غيدا ضاهر، وموفق محادين. 2. خالد عبدالرؤوف الجبر**). ويحكم هذه الأفكار، الإلتقاء حول العديد من الأفكار، حيث يتفق الباحثون حول شرعية الخوف، وتحليل مظاهره، وهم أيضاً من جهة أخرى، يختلفون، فالاختلاف يعصف بالأفكار، والتعددية توحّدها، لأن الهدف عند الجميع، هو تفكيك بنيات الخوف، وآليات مواجهتها.

– يرى **الأستاذ الطاهر لبيب (تونس)**، أن الخوف ملازم للإنسان، ولو لم يخف الإنسان لانقرض، وهو بالتالي يعترف بطبيعة الخوف، وهو يقرّر أن الجديد في ثقافة الخوف هو: الانتقال من الخوف إلى التخويف، ثمّ يناقش مسألة (**التخويف**) الذي تمارسه السلطة، التي زرعت الرعب، أو تلك التي لا تزال تزرعه. وهو يصف (المرحلة الراهنة من ثقافة الخوف)، بتحديد أربع خصائص تلازمها: 1. تبادل الخوف، أو توازن الرعب، لم يعد بين الدول، وإنما بينها منفردة أو مجتمعة، وبين حركات غير حكومية متنوعة، بعضها يُعتبر (إرهابياً). 2. تقوم السلطة الحاكمة، بتحويل الخوف إلى أخطار خارجية، بحيث تقوم الدولة بالتخويف، حماية لمواطنيها. 3. اندراج التخويف في نظام عالمي. 4. وصول الإرهاب إلى مرحلة تهديد للقوى الكبرى، التي كانت تحتكر التهديد للآخرين. وهكذا تعولم الخوف، كما يقول الباحث. وهو يرى أن التخويف، يحمل طابعاً استراتيجياً، بتحويل مصادر الخوف، وله مستويات متنوعة: 1. تبرئة الدولة من أفعال التخويف. 2. تحويل الخوف، بالانتقال من الحيّز الخاصّ إلى الحيّز العام. 3. تحويل الخوف الاجتماعي

إلى خوف أمني. **4.** عولمة الخوف. ويشرح الأستاذ الطاهر لبيب، ملامح التخويف الساعية إلى التعولم:

1. عولمة ثقافة الخوف، تعني نمذجة أنماط من المخاوف الحقيقية، أو: الوهمية: الخوف الديمغرافي، الأمني، الاقتصادي، والخوف الحضاري.
2. تنوع أنواع المخاوف، لم يمنع العالم من توحيد مخاوفه.

ويقرّر الباحث أنّ ثقافة الخوف، ذات أبعاد ومستويات ومجالات، تتجاوز ما هو ثقافي، وهو يتطلب — كما يقول — البحث عن مقاربة، **تتحاشى تفسير الثقافي بالثقافي.**

ثمّ يناقش (حادثة — 11 سبتمبر، نيويورك)، حيث لم يعُدْ هناك مجال للنسبية في مقابلة الخير والشرّ، وهو نحن، وموهم، وموتنا، فقد لعب النظام الأمريكي — الصهيوني، مثلاً، على إبراز (**عبثية موت الفلسطيني**). ثمّ يناقش الباحث ثقافة الخوف لدى الحركات الإرهابية، فالإرهابي يقتل من أهله، أكثر مما يقتل من (الكفّار!). وفي المقابل يصدّر (إرهاب الدولة)، خوفه وتدميرهُ: (باسم: حماية أمريكا، ثمّ تخريب العراق). ويشير الباحث إلى عدد من المفارقات، مثل: (**شعبية الإرهاب**)، رغم أنّ الفئات المساندة للإرهاب، هي ضحية الإرهاب. وينهي الأستاذ الطاهر لبيب بحثه، بأن (**المجتمع المدني، الفاعل حقاً، هو القادر على تفكيك ثقافة الخوف**)، مسنوداً بالتعددية.

– أما — **الأستاذ أحمد عبد الحليم عطية (مصر)**، فيناقش كتاب أريك فروم: (**الخوف من الحرية**)، من الزاوية السايكولوجية، حيث أنّ هدف الكتاب، هو: تحليل العوامل الدينامية في طابع نسيج الإنسان الحديث، التي جعلته يرغب في الكفّ عن الحرية في الدول الفاشية، كما في ألمانيا الثلاثينات من القرن العشرين، بالاعتماد على (**الزعيم الأوحد**)، حيث يرى فروم أنّ التهديد الذي يواجه الديمقراطية، ليس موجوداً في الدول التسلطية الشمولية الخارجية، فحسب، بل هو موجود في داخل المجتمع ومؤسساته التي **تعتمد على الزعيم الأوحد، الذي يحميها!!**. ويرى الباحث أن (فروم)، يتجاوز في تحليله، ثلاث مقاربات سابقة له، هي: المعالجة السايكولوجية عند فرويد، والتفسير الاقتصادي عند

ماركس، والتناول المثالي الديني. يرى فروم أن تحليل الجانب الإنساني للحرية، ولقوى الترعة التسلطية الشمولية، يقتضي النظر في مشكلة الدور الذي تلعبه القوى السايكولوجية، في السّيرورة الاجتماعية. فالحرية تميز الوجود الإنساني كوجود إنساني، ويتغير معناها حسب درجة الوعي، وتصور الإنسان لنفسه، ككائن مستقل. وقد حلّل (فروم)، حالات: **الهتلرية، اللوثرية، الكالفنية**، في إطار مفهوم الهرب من الحرية. وعدّد فروم، أساليب الخوف من الحرية: الترعة التسلطية، الترعة التدميرية، امتثال الإنسان الآلي: لقد وُصفتْ المعارضة للنظام الهتلري، بأنها معارضة لألمانيا!!. ثم يطرح فروم، معنى الحرية عند الإنسان الحديث: عجز، وقلق وعزلة وخوف، وشكوك، بل نسيان نفسه كذاتية مستقلّة. والحلّ عند فروم، هو في: الديمقراطية.

– أمّا – **الأستاذ فؤاد إبراهيم (مصر)**، فيدرس (صناعة البيئة الثقافية للخوف) في المجتمعات الغربية، والعربية، منطلقاً من تعريف تايلور للثقافة، وبالتالي، فهو ينطلق من منظور سوسيولوجي، حيث يرى أن ثقافة الخوف: **ذات طابع جماعي**، وأنها ثقافة طغيانية، تستهدف التغلغل والتأثير، وهي واحدية التوجيه، مستشهداً بعدد من الأفكار العربية والغربية عن الخوف:طه حسين، الكواكبي، عبد الرازق عيد، ياسين الحافظ، سعد الله ونّوس، معين بسيسو، الطاهر جعوط، أريك فروم، جورج أورويل، باري جلاسنر، نزار قباني، سوزان جيفرز، كلود ليفي شتراوس، غوستاف لوبون، هشام شرابي، وكنعان مكية، سعد الدين إبراهيم، حيث شرح الباحث العامل الاجتماعي ودور التنشئة الاجتماعية في نشوء الخوف، وتطوره: (**الخوف يستنسخ خوفاً**)، مشيراً إلى تأثير بعض المقولات الدينية، والثقافة الشعبية في ازدهار وصناعة ثقافة الخوف، والتهيئة لنشوئها: ففي عرضه لنظرية الوعي، والوعي الزائف، مثلاً، يلفت جيمس سكوت إلى لجوء الطبقة الحاكمة إلى إقناع الجماعة المقموعة، للاعتقاد بصورة فاعلة، بالقيم التي تفسّر، وتبرّر الخضوع، وفي المقابل تلجأ الجماعات المقهورة إلى المقاومة. كما يشير الباحث إلى: **العامل الديني**: (**لاهوت الخوف**)، بسبب ارتباط الثقافة الدينية بالبعد الغيبي، وتسخير وتطويع النص الديني، لبسط

السيطرة، وزرع الهيبة في نفوس المحكومين. ويرى أن اتساع فضاء المقدّس، هو ما يثري المتخيّل الجمعي، ويفرض حظراً فكرياً، يحول دون الانشغال الذهني بمكونات الفضاء، حيث يكون الخوف، حارساً على دائرة المقدس، فتصبح النصوص والتفسيرات والرموز الاجتماعية، المرتبطة بالنصوص، مركبات مقدسة، يستحيل التفكير في من مناقشتها!!. كما يتحدث الباحث عن **العامل السياسي** في صناعة بيئة الخوف: تستبطن ثقافة الخوف، صناعة الهيمنة، فالولايات المتحدة، تسنُّ التشريعات ضد الإرهاب، لزرع مشاعر الخوف، من أجل تضييق الحريات العامة، فتتحول الدولة إلى جهاز نشط في إشاعة ثقفاة الخوف، عبر تضخيم (**الخطر الشيوعي**)، كما فعلت خلال الحرب الباردة، و(**خطر الإرهاب الأصولي**)، حالياً. وهكذا أصبح (الإسلام) هو العدو الجديد، بدلاً من الشيوعية. ويستشهد الباحث، بتعليقات لياسين الحافظ، حول الفرق بين الشرق والغرب: (**هناك الفرد، ديك، وهنا الفرد، دودة. هناك: الشك والتساؤل والنقد، وهنا اليقين والتلقين والامتثال**). كما يقدم الباحث أمثلة على النفاق للسلطة في التراث العربي، وأمثلة على صمت الإنسان العربي المعاصر تجاه انتهاك حقوقه. ويختتم الأستاذ فؤاد إبراهيم، بحثه، بمجموعة من التوصيات. وكنت أرغب، وهو يستشهد كثيراً، بجورج أورويل، ويستشهد بسعد الدين إبراهيم، وكنعان مكيّة، أن يرى الوجه الآخر من الحقيقة، بمراجعة كتاب فرانسيس سوندرز: (الحرب الباردة الثقافية)، حتى لا يبدو جورج أورويل، (قدّيساً!!)، لأن أورويل كما تقول (سنودرز)، كان عميلاً للأجهزة الأمنية البريطانية، والمخابرات الأمريكية.

– **أما الأستاذ خالد عبد الرؤوف الجبر، (جامعة البترا، الأردن)، فيعالج مسألة:** ثقافة الخوف في الفكر الإسلامي: بين السيادة الإلهية، والسلطة الزمنية، حيث يقرر الباحث أن الخوفَ، طبيعةٌ ملازمةٌ للإنسان، ولكنّه ينكر أن يكون للخوف، علاقةٌ بالوراثة الجينيّة، بل له علاقة بالوراثة الاجتماعية والثقافية والعَقديّة، حيث يصبح الخوف، حسب الباحث على علاقة وطيدة بقضايا ثلاث:

1. تصور الفرد للعالم وأشيائه وموجوداته وعلاقاته.

2. العقلية التي يكتسبها الفرد من خلال الثقافة والعقيدة.

3. ثراء التجربة الفردية أو فقرها، واتساعها أو ضيقها، ضمن المحددات الاجتماعية والمحظورات الثقافية.

يُؤمن الفكر المسيحي، كما يقول الباحث، أنَّ الآخرة تقوم لا محالة، لكنَّ (القيامة)، ليست مصدراً من مصادر الخوف، لأن أتباع المسيح لا يحاسبون في الآخرة، فالمسيح طهّرهم من آثامهم في الدنيا، وخلّصهم حين افتداهم بالصلب، بينما يرى الفكر الإسلامي أنَّ (القيامة)، قائمة لا محالة، وأن نزول المسيح، أمر صحيح، ولكن الإنسان في الفكر الإسلامي، يُحاسب في الآخرة على أفعاله في الدنيا، لهذا أصبحت (الآخرة)، مصدر خوف في الفكر الإسلامي. ثمّ يناقش الأستاذ خالد عبد الرؤوف الجبر، معنى الخوف ومشتقاته ودلالاته: الخشية، الرهبة، الفَزَع، الرعب، الذعر الجَزَع، الذهول، الهَلَع، وهو يرى أن الناظر في نتائج تعرُّض الإنسان للخوف، يجدها محصورة على الأكثر في الأنماط الثلاثة الأولى، لهذا يناقش الباحث: مسألة (**الخوف من المجهول**)، ومسألة (**الخوف من الغيب**): **فالمجهول**، هو ما لا يملك الإنسان معرفة عنه، وإنْ تكن معرفةً وصفيةً إخبارية، غير خاضعة للتجربة. أما، **الغيب**، فقد يكون بتغييب إحدى خصائصه أو صفاته أو مزاياه أو مكوناته أو شكله، دون سائر ما هو عليه، فهو إذنْ، مما يملك الإنسان عنه معرفة ما، ولكنها غير شاملة أو مكتملة. كذلك، يناقش الباحث مسألة: (التخويف): الحرب النفسية، شكلٌ من أشكال التخويف. فالخوف، نتيجة للتخويف، وهو بهذا، نتيجةٌ لا مُسبّبٌ، ويضيف الباحث أن الحرية، شرطٌ أساسيٌّ للإبداع الإنساني، فهي نقيض الخوف. وفي ثقافة الإسلام: قال عمر بن الخطّاب: (**متى استعبدتم الناس، وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً**). وقال علي بن أبي طالب: (**لا تكن عبدَ غيرك، وقد خلقك اللهُ حُرّاً**). فالحرية شرط للإبداع، **والخوف، مذبحة الإبداع**. ويناقش الباحث، مسألة: الجبرية والقدرية، ويشير إلى بعض المفاهيم الخاطئة، حول فهم بعض المسلمين لها، كذلك مفاهيم علاقة البشر بالسلطة.

- أمّا، **الأستاذ محمد نعيم فرحات (فلسطين)** في بحثه (استبطان الخوف كعادة)،

فيرى أن واقع الخوف في المجتمعات، أوسع بكثير من أي تعريف نظري. فالخوف عنصر محوري وأصيل في صيرورة الإنسان في حركة الحياة وتكويناتها، فهو موجود منذ آدم وحوّاء (**واقعة الشجرة**)، ومنذ قابيل وهابيل (**واقعة القتل**)، حيث يخاف القاتل من نفسه، مما يجعل الخوف كبنية، يحمل نقيضه. لهذا يرتبط الخوف بالبنية التي أنتجته، وهو يؤدي وظائف إيجابية مُحفّزة، إضافة لوظيفته السلبية. ويرى الباحث أيضاً أنّ هناك اختلافاً بين الخوف، والتخوُّف، وأنّه من المهم استحضار العنصر الأكثر أهمّيّة في تعريف الخوف، وهو **عنصر الشجاعة**، باعتباره نقيضاً. ثمّ يشير الباحث إلى النسقين: الطبيعي، والتاريخي، للخوف، فقراءة الديانات السماوية، ترتبط بالناس والأرض، حيث تسيطر أطروحة (**الوعد والوعيد**). لقد جرى بقصد – يقول الباحث – تحويل الخوف من السماء إلى إديولوجيا وثقافة. فالوجود كبنية في بعده الماورائي، حسب الباحث، يتضمن عناصر: الطمأنينة والرعب، والخوف، والمنح والأخذ. ففي ثقافة الخوف، هناك بنيتان: **بنية السماء – وبنية الوجود**، أما الثقافة، فهي قوة اقتراح من جهة، وهي العنف الرمزي. وهذا ما يجعل الخوف، منتوجاً ثقافياً، يتحول إلى عادة بالمعنى النسبي. وهكذا – حسب الباحث – يتخالف الخوف الكامن في صلب منطق الدولة وخطاباتها وممارساتها، مع الإذعان الغريزي، والمكتسب، الكامن في نفوس الناس، و(**لا يمكن تصوّر الحرية، إلاّ خارج الدولة**)، كما يرى عبد الله العروي. ويضيف الباحث: بما أنّ الدولة مشغولة بتأكيد شرعيتها واستمرارها، فإنها تتمادى في استخدام مؤسساتها، وجهازها الإديووجي من أجل تكريس الخوف.

- **أمّا الأستاذ موفق محادين (الأردن)، فيؤكّد أنّ التابو يولد أولاً، ثمّ يليه الخوف**. وهو يرى أنّ الوعي البدائي بوحدة الوجود (وحدة الإنسان والطبيعة، الأرض والسماء،، اللغة والعالم، اللفظ والمعنى) – قلّص القلق والخوف الإنساني، وأنّ التابو، هو الممنوع، والمقدّس، الذي لا يجوز الاقتراب منه، خوفاً من التدنيس، أو ما أسماه فرويد (الخوف المقدّس). والتابو عند العرب، هو: الحرام والمحرّم، ومن يخترقه، يلحق به الأذى.

ويرى الباحث أنّ المرحلة التي أسّست لثقافة الخوف الاجتماعي، هي مرحلة الانتقال من التعدديات الأمومية، القبائل، المعتقدات إلى مرحلة المركزة البطريركية: **مركزة السلطة والثروة والمعتقدات**. كما أن انفصال السماء عن الأرض، لم يكن بداية استقلال الإنسان، بل كان عقاباً له في التاريخ، لأنه أصبح عارفاً، وبالتالي، خائفاً. وهكذا بدلَ أن ترتقي الرأسمالية بفردية البشر، سحقت الرأسمالية هذه الفردية، وحوّلتها إلى كائنات بيولوجية، وفق الذرائعية الأمريكية، وظلّت الصورة للشرق في الفكر الغربي، هي الصورة التي رسمها شاتوبريان: (حمّامات شهية، عطر فادح، لذائذ آسيوية، عبيد، خلاسيات، ورجال متكالبون على النساء والخدور). هذه الكائنات البيولوجية، حسب الباحث، استسلمت للوكيل السماوي، وسلّمته مقادير أمورها: **(أنت نحن، ونحن أنت أيها المبجّل)**، فهي حكاية العبد والسيّد. فالشعوب المهزومة – حسب لوكاتش – تُحيل أملها ورجاءها إلى بطل وهمي. وهنا ولدت فكرة **(الزعيم الأوحد المخلّص)**. والنتيجة هي تأسيس الخطاب المشبع بالهزائم الكسولة. فنحن العرب، حسب الجابري: (مجموعة من استعارات وكنايات سياسية – اجتماعية من زجاج، فيما الثابت في دولنا، هو امتداد لثلاثية: القبيلة، العقيدة، والغنيمة)، **لأنّ فكرة العقد الاجتماعي، غائبة**، حيث بدلاً منها، هناك، توافقات عشائرية، مناطقية، وطائفية، تعمل حسب إيقاع تقسيم العمل والنفوذ الاستعماري. لهذا يرى الباحث أنّ الحل، لا يكون إلاّ وفق اقتراح غرامشي، بتعزيز **فكرة المثقف العضوي، والمقاومة المدنية، والكتلة التاريخية.**

– أمّا، الأستاذة غيدا ضاهر (لبنان) في بحثها: (ثالوث الخوف: الله، السلطان، والأب)، فترى أنّ هذه الثلاثية، تشترك كلها في التركيز على الطاعة التي يجب الخضوع لها خوفاً من العقاب. ثمّ تورد الباحثة أمثلة كثيرة: فالماوردي وغيره، فسّروا القرآن حسب الظروف وحسب رغبات السلطان، حيث جعلوه (ظلّ الله على الأرض)، فهو صاحب سلطة مطلقة تماثل سلطة الخالق. كذلك الأمر مع سلطة الأب في النظام الأبوي، الذي هو نظام متعدد الأبعاد. فالربط بين أعضاء الثالوث (الله، السلطان، والأب)، يتماثل مع

الثالوث المحرّم: (السياسة، الجنس، والدين)، أي أن الربط ليس اعتباطياً: **فعند الانتقال من** النص القرآني (**الخوف من الله**) إلى الخطاب الديني الذي انبنى عليه، نجد أن هذا الخطاب يكرّس (صورة الله التي تطغى عليها فكرة الخوف)، أكثر مما تطغى (صورة الله – محبّة). **أما صورة السلطان**، التي انبنت على فكرة إطاعة ولي الأمر، وأهل الحلّ والعقد، **فهي تكرّس** له صورة الحاكم المطلق، يقول ابن تيميّة: (**ستون عاماً من حكم إمام جائر، أفضل من ليلة بلا سلطان!!**). وتناقش الباحثة موقف **الماركسية** من الدين، حيث ترى أنّ **جملة ماركس**: (**الدين أفيون الشعب**)، قد اقتُطعتْ من سياقها، موردةً النص في سياقه: (**الشقاء الديني، هو تعبير عن الشقاء الواقعي من جهة، وهو احتجاج على الشقاء الواقعي من جهة أخرى. الدين هو تنهيدة الكائن المقهور، وقلب العالم عديم القلب، وهو روح الأوضاع عديمة الروح، هو أفيون الشعوب**) فالدين إذن عند ماركس، حسب الباحثة، هو تعبير عن القهر، والاحتجاج عليه. ثمّ تستشهد الباحثة بأفكار لوجيه كوثراني حو **مسألة قابلية الإسلام للعلمانية**، فالصراع الاجتماعي – السياسي الإسلامي، لا يختلف في توصيفه عن سياق التجربة التاريخية المسيحية من ناحية الجوهر والمضمون، حيث جرى التوظيف السياسي للدين، مما ولّد الخوف، لهذا ترى الباحثة أنّ **فكّ الارتباط بين الدين والدولة في العالم العربي، يساهم في تقليص سلطة الخوف والقمع.**

* * *

– هذه الأبحاث في هذا الفصل، كشفتْ بدرجةٍ عالية من الشجاعة المعرفية، مظاهرَ ومصادر الخوف، وهذا الكشف هو الدرجة الأولى من مقاومة الخوف، والتغلب عليه، ولكنَّ... هناك أموراً كثيرة لم يقلها الباحثون بعد، لهذا سيظل الخوف قائماً، حتى نقوم بكشف (المسكوت عنه)، بشكل أكثر شفافية.

الخوف الذي فينا

يبدو أنّ (الخوف السياسي)، المكتسب نتيجة تفاعل الفرد مع جماعة سياسية، ومع السلطة في مجتمعه، هو الأكثر خطراً على المواطن، حيث أنّ (**مفهوم المواطنة**)، رغم كل الدساتير والمواثيق والصيغ القانونية العربية، ما يزال مفهوماً شبه غامض، ورغم وضوحه أحياناً، إلاّ أنّ سلطة النظام، بمؤسساتها، وجهازها الإديولوجي، تستطيع أن تفرغ معنى المواطنية من مضمونه الحقيقي. كل الدول شبه الديمقراطية في العالم ، تأسست على مفهوم الاعتراف بالتعددية العرقية والدينية واللغوية، وبعد هذا الاعتراف، تتمّ **الشراكة الحقيقية**. ووظيفة (**الدولة**) الأساسية، هي مراقبة السلطة التنفيذية، كي لا تنحرف عن مفهوم الشراكة، وتوزيع الحقوق والواجبات بعدل وموضوعية، كما أن وظيفة (**البرلمان التعددي**)، ليس مراقبة السلطة التنفيذية فحسب، بل مراقبة الدولة نفسها. إنّ إشكالية البرلمانات العربية، هي أنها لا تمثل تعددية الشعب، تمثيلاً حقيقياً؟، فهي في معظم الأحوال، مخترقة من قبل السلطة، لهذا لابدّ من إصلاح قوانين الانتخاب العربية، بما يجعل شراكة الشعب، شراكة حقيقية. أحياناً يقال إنّ القانون الانتخابي، جيّد ومعقول، هنا في هذه الحالة، قد يكون تنفيذ الانتخابات، تنفيذاً سيئاً، بسبب هيمنة رأس المال السياسي، وهيمنة إديولوجيا السلطة الحاكمة المكرّسة في وسائل الإعلام... الخ. وهكذا، فإن مفهوم المواطنة، ما يزال مُختطفاً بيد السلطة، تلعب به وفق مصالحها التي لا تُطابق بالضرورة، مصالح الوطن. الإشكالية هنا هي أنّ السلطة ترفع شعار: (**أنا الوطن، والوطن أنا**): في إحدى الدول العربية، سُحب جواز سفر أحد المواطنين، وتمّ إبعاده مع أسرته خارج البلاد لسنوات طويلة، وعندما طلب المواطن جواز سفره، قيل له: (**الله أعطى، الله أخذ**). أمّا قصة (**السجن السياسي**) في بعض البلدان العربية، فقد باتت معروفة: يُمنع المواطن من التعبير عن رأيه، وإذا كان هذا الرأي مخالفاً، وتم التعبير عنه يُسجن بسبب رأيه المخالف،

(*) كتاب ثقافة الخوف، منشورات جامعة فيلادلفيا، 2007.

وتُستعمل أدوات التعذيب المادية، وأدوات الإهانة المعنوية، فيخرج السجينُ مواطناً مُدجّناً، بل قد يغتصبُ السجّان، التاريخَ، لاحقاً في مذكراته ليقول إنه كان بطلاً، وأنّ السجين كان جباناً!!. وبطبيعة الحال، لن تتم العدالة، إلاّ بتعبير السجين عن عذاباته، برواية سرديته الخاصة، وتعميمها على الجمهور، عندئذٍ تحاكم السلطة العادلة — السجّان الذي أساء إلى مفهوم المواطنية.

– المشكلة الأخرى في (الخوف السياسي)، هي خوف السلطة من ضغوطات الخارج التي قد تكون أقوى من الدولة، فتلجأ السلطة إلى واحد من حلّين: تخويف شعبها، أو مقاومة الخارج بالاستعانة بالشعب، لكنّ معظم الأنظمة العربية، تلجأ إلى الحلّ الأوّل، أي تخويف شعبها، ومنعه من أية مقاومة. وهناك أنظمة عربية لجأت إلى **(الاستقواء بالخارج)**، ضدّ مقاومة شعبها المنتصرة على العدو، وهي مفارقة مضحكة مبكية. وهكذا لجأت بعض الأنظمة إلى بعض الشعارات الفارغة من مضمونها.

– إذا أردت أن تعرف حقيقة بعض الشعارات، في الحالة الفلسطينية، مثل: **(لا صوت يعلو فوق صوت لمعركة)**، أو، **(الدم الفلسطيني، خطٌّ أحمر)**، أوْ، **(بالدم نكتب فلسطين)**، أوْ: **(كُلّنا مع المقاومة)**، أو **(كّلنا فلسطينيون)** مثلاً، لا بُدّ من اختبارها، وهنا تظهر الفجوات بين النظرية، والتطبيق. من جهة أخرى أيضاً، نجد أنّ الكلّ في الإدارات الجامعية، والمؤسسات، والوزارات في الوطن العربي، يرفع شعار: **(سياسة الباب المفتوح)**، ولكنّك عند الاختبار، تكتشف عكس ذلك. الكلّ، يرفع شعاراتٍ ضدّ (الفساد)، ولكن عند تحليل الفساد الواقعي، غير المتوهم، نجد كثيرين من هؤلاء، قد غرقوا في الفساد بأنواعه: المالي والسياسي والثقافي والإداري، حتى أدرك المحلّلون النفسانيّون، والاجتماعيون، أنّ الفساد، ظاهرة معقّدة، فالفاسد قد يتهم (الشخص النظيف)، بأنه فاسد، وينجح في تعميم التهمة الظالمة، مستنداً إلى قوة ما. وهنا لأبدّ من **تفكيك مفهوم (القوّة)**، و**(السيطرة)**، لكي نفهم الظاهرة، بعيداً عن الاستسلام، لظاهرة: **(الصوت العالي)**، و(قوّة العلاقات)، و(البلطجة الفارغة)، وبعيداً عن سلطة الداخل والخارج. لقد نجح الإسرائيليون،

مثلاً في تعميم الفساد على السلطة الفلسطينية، (تحت الوصاية والاحتلال)، وكان فساد السلطة الثغرة، التي تسلل الإسرائيليون منها، لتكون النتيجة الإعلامية: (إسرائيل، دولة نظيفة / في مقابل – السلطة الفلسطينية، سلطة فاسدة)، رغم أن إسرائيل، دولة فاسدة بكل المقاييس، (**التحرش الجنسي، الصفقات المشبوهة**)، أليست هزيمة الجيش الإسرائيلي أمام (المقاومة اللبنانية)، فضيحة من فضائح الفساد الكبرى. أليست سرقة أموال الشعب الفلسطيني، فضيحة، فساد، أليس وجود إسرائيل نفسها، وجوداً فاسداً، ولكن... يجب أن يعترف العرب، **بميزة إسرائيلية إيجابية**، ألا وهي: (**التحقيق، والمكاشفة، والعقاب**)، على عكس السلطة الفلسطينية، التي لا تفعل شيئاً لمواجهة الفساد، بل تكتفي بالقول، دفاعاً عن نفسها: (**قياساً على الدول العربية المجاورة، فسادُنا، أقلُّ من فسادهم**)، تماماً، كما عولجت بطريقة خاطئة، فكرة الديمقراطية!!.

– إنّ اكتفاء علم النفس، بالوصف، هو نوعٌ من أنواع الخوف، تماماً، عندما يكتفي علم النفس، بالوصفات التقليدية، عند العلاج. وهنا، أستعير من **الأستاذ إبراهيم أبراش**، إحدى طرق العلاج، التي عالج بها (إمام مسجد) في إحدى البلدان الإسلامية، مشكلة تدنّي مستوى المناهج التعليمية في المدارس والجامعات، حيث قال في خطبته: (**اللهمّ، حَسّنْ مناهجنا التعليمية**)!!، ويعلّق أبراش، (...وكأنّ الله، هو المسؤول عن فشل المناهج التعليمية!). وقد استمعت لمثل هذا، وهو كثير: (اللهمّ، أعدْ لنا القدس!)، أو (اللهمَّ شتتش شمل اليهود!)، أو في أغنية لفيروز: (**خذوني إلى بيسان!**)، فالتواكُل، ولا أقول: التوكّل، هو نوع من أنواع (الاستسلام للخوف والهزيمة): في عام 1967، عام الهزيمة، انتشرت في مصر، إشاعة تقول: إنّ، (العذراء)، ظهرت في كنيسة حلمية الزيتون في القاهرة، وهنا، هبّت الصحف لتضخيمها، للتغطية على حالة الإحباط الذي ساد عام 1967. لكنّ **جمال عبد الناصر**، آنذاك، أدرك أن مثل هذه العقلية، هي التي قادت إلى الهزيمة، فلجأتْ إلى جلد الذات، لهذا فَجَّرَ (**حرب الاستنـــزاف**)، التي كانت أساس حرب أكتوبر المجيدة، بغض النظر عن التوظيف السياسي السيئ لاحقاً لنتائجها. وقد ظهرت

مؤخراً، كتبٌ تقول: **إنّ إسرائيل، ستزول من الوجود (عام 2021)**، أو أنّ أمريكا ستتفكك من الداخل بعد عام 2015!!. ومعنى ذلك: ناموا أيها العرب حتى عام 2021. قال صديقٌ لصديقه الذي لم يعرف كيف يستعمل (المصعد): كيف ستواجه الإمبريالية والصهيونية، كما تُنظّر في كتاباتك، وأنت خائفٌ من إغلاق المصعد!!. فالمعرفة، هي التي تهتك ستر المجهول، والخطر المتوقع، ولكن لا يكفي أن تعرف، لأنّ السؤال الأكثر خطراً، هو: كيف نوظّف هذه المعرفة، وكيف نقاوم هذه الأخطار، لهذا ستظل فكرة المقاومة، فكرة جوهرية، ملازمة لجوهر الإنسان الخائف، لكنّ البعض يُحسن استعمالها، والبعض الآخر، يفشل، لأنه لا يتقن أدوات المقاومة، أو لأنه، لا يعي ميزان قوته، أو قوة العدوّ، سواءٌ أكان هذا العدو، كارثةً طبيعية، أم كلباً مسعوراً، أم احتلالاً قاسياً. هكذا، لا نواجه (**الإسلاموفوبيا**)، التي اخترعها الغرب، بـــ(**فوبيا الكتلة الموحّدة**)، فالغرب ليس كتلةً موحّدة: ما دام لهم أصدقاءٌ منّا، يروّجون لمشروع الشرق الأوسط الكبير، فلنا أصدقاء منهم، يقاومون العولمة المتوحشة: كان للثورة الفلسطينية المعاصرة (1964 – 1994)، أصدقاء فاعلون في كل أنحاء العالم، فقدناهم عندما، وقّع البعض منّا، اتفاق أوسلو، حتى وصلنا إلى نقطة الصفر: (**يا وحدنا!! – كمال الناصر**)، وجاء انتهاك شعار: (الدم الفلسطيني، خطّ أحمر)، ليفقدنا آخر ما تبقى من الصورة. ولم يكن الشعب الفلسطيني العظيم، هو السبب. فالمشكلة، لم تكن في (التبوّل اللاإرادي)، عند أطفال فلسطين، بل المشكلة، تكمن في (بول رصاصِ حافةِ الحرب الأهلية).

– ليست مشكلتنا في الخوف الطبيعي، وإنما مشكلتنا في (التخويف) الصناعي، الذي يمارسه الغرب علينا، وفي (الاستقواء بالخارج)، وفي التكيُّف المسبق مع هذا التخويف، وهي مشكلة أنظمة، تخافَ من التخويف الخارجي، فتقوم بتخويفنا، مستخدمة أدوات البطش والتعذيب والتجويع، انطلاقاً من نظرية: (**جوّعْ شعبَك، يتبعُك**). ومشكلتنا تقبع في شرائح من المثقفين (الطليعة) الانتهازيين، الذين يبرّرون للسلطة، كلّ فعل قبيح، ومشكلتنا في صفوف هؤلاء الذين ينتظرون (الزعيم المخلّص)، ومشكلتنا تقع في مثقفين

منافقين، لا يقولون الحقيقة لسلطة بلادهم، وفي مثقفين يمتدحون (الزعيم)، والحاكم، ويضعون الحقّ على الطبقة المحيطة بالزعيم، أو على الطليان!!، ومشكلتنا في مثقفين، يقومون بتبرئة (الطبقة الحاكمة)، ويلخّصون الشعب في (الزعيم الأوحد)، حتى لو كان الحاكم عادلاً. مشكلتنا في هذا الاختصار، وهذا التلخيص، وهذه التصنيفات الهيكلية الشكلانية. حتى الشعراء الضعاف، وهم كثر، يؤمنون بفكرة (**الشاعر الأوحد**)، الذي لا يجود الزمان بمثله انطلاقاً من عقلية الخضوع للسائد والشائع والمشهور.

- مجموعة من الأبحاث للأساتذة: (**مسعود ضاهر، ليلى رعد، إبراهيم أبراش، محمد صالح المسفر، فاروق بوزكوز**)، تفكّك أشكالَ الخوف والتخويف، بدرجات متفاوتة، تصل إلى حدّ الشجاعة، ويصل بعضها إلى حافة الحذر، والحذر نوعٌ من أنواع الخوف الخفيف، انطلاقاً من مقولة: (**ليس كلّ ما نعرفه، نقوله**)، وهي مقولة تنطلق من الواقع، لا من الرغبة، فالذي لا يخاف، لا يُخوّف.

- يقدّم، **الأستاذ محمد صالح المسفر (قطر)**، مقاربة لثقافة الخوف، انطلاقاً من علم السياسة، حيث ينطلق من الفكرة التالية: المجتمعات العربية في المرحلة الراهنة، واقعة تحت حالة ضغط مزدوجة من التخويف: أولها، موجة تخويف الأنظمة لشعوبها، وثانيها، موجة تخويف الدول الغربية للمجتمعات العربية (خوف داخلي، خوف خارجي). ويرى الباحث أن استخدام آلية التخويف لإحداث تغيير من خلال الغزو الاحتلال والتعذيب لم يحصل على النتيجة المطلوبة، بل حدث العكس. ثمّ يستعرض الباحث – أشكال التخويف في التاريخ: **في فرنسا، والولايات المتحدة**: قطع الرؤوس بعد الثورة الفرنسية، وترويض العبيد في الولايات المتحدة. ثمّ في مرحلة تالية، توسعت آلية التخويف، حيث تحول الخوف من حالة طبيعية إلى دافع ومحرّك في كل مجالات الحياة داخل المجتمع، وكنمط لإحداث التغيير. كما أصبح الخوف، آلية ومحركاً لتغيير المجتمعات من الخارج. ويلخص الباحث، الدراسات العربية حول الخوف. كما يشير الباحث إلى تعدد أشكال الخوف في المجتمعات العربية، التي تحولت إلى أنماط قيميّة، وسلوكات ثابتة، بحيث ولدت الإشكالات الجديدة.

ويطرح الباحث عدة أسئلة هامة:

1. **ما مدى تأثير استمرار عمليات التخويف في تشكيل نمط قيمي مستمر.**
2. **ما مدى تأثير عملية التخويف الخارجي في الأنظمة العربية.**
3. **ما مدى تأثير عملية التخويف كآلية في تغيير النمط الثقافي، والقيم الثابتة في المجتمعات العربية.**
4. **ما هي نتيجة تضاد الأهداف بين التخويف الداخلي، لمنع التغيير، وبين التخويف الخارجي من أجل التغيير.**
5. **ما مدى قدرة النمط الحضاري القيمي العربي على مواجهة الثقافة المستحدثة.**

- ثمّ يناقش الباحث، مستويات وأنماط التخويف، أخطرها، التهديد بالغزو والاحتلال، والإطاحة بالنظم، وتفكيك المجتمعات، وإشاعة القتل والإرهاب، وتحويل الترهيب والترويع إلى فلسفة رسمية للسلطة. ويناقش الباحث أمثلة التخويف: الولايات المتحدة، مصر، الجزائر، العراق، أفغانستان، فلسطين، لبنان. كما يناقش فلسفة: **(الفوضى البناءة)**، التي صدّرتها الولايات المتحدة إلى فلسطين، ولبنان، والعراق، فالحالة العراقية، حسب الباحث، هي: (أخطر حالة فوضى (بناءة) مدروسة ومخطط لها بدقة، منذ احتلال العراق، 2003. ويشير الباحث إلى **آلية خطيرة في النظام البصري البشري**، تسمح للمُخّ، برفض تسجيل ما تراه العينان بالفعل. كما يشير الباحث مرّات عديدة إلى (المقاومة) في فلسطين والعراق ولبنان، وأفغانستان، والشيشان، فالمجتمعات العربية والإسلامية، لا تخاف الموت، لأنها حريصة على **(الاستشهاد)**، بصفته منبعاً، لثقافة الحياة الكريمة، أما الاستسلام لحياة ذليلة، فهو الموت.

- يتقاطع بحثا الأستاذين: **ليلى رعد (لبنان)، وإبراهيم أبراش (فلسطين)** في كونهما يعالجان مسألة **الفرق بين المقاومة، والحرب الأهلية**، بوضوح وجرأة، متخذين من نموذج: فلسطين: (المقاومة تتحول إلى حافّة الحرب الأهلية)، و(حرب أهلية خالصة)، كما هو نموذج الحرب اللبنانية الأهلية.

- أما، **الأستاذ إبراهيم أبراش (فلسطين)**، في دراسته لثقافة الخوف في مناطق السلطة الفلسطينية، فالخوف لم يعد حالة نفسية انفعالية وعاطفية، بل تأصّل الخوف، حسب الباحث، ليتحوّل إلى ثقافة يمارسها مواطنون من شتى المستويات الثقافية والاجتماعية، وهو يشير إلى أن خطورة الخوف، تكمن في حرف النضال الوطني الموحّد ضدّ الاحتلال إلى (**ما يشبه الحروب الأهلية الباردة**)، والمسلّحة حيناً آخر. وبالتالي، يكون الأستاذ أبراش، قد استشرف هذه النتيجة: (أحداث يناير وشباط، 2007، بين حركة حماس وحركة فتح)، قبل وقوعها، مع وجود مقدمات واضحة لذلك، عندما كتب بحثه عام 2006، وها هي الحرب الأهلية الباردة، تصبح ساخنة، حيث حصدتْ في مقدمتها أرواحَ الأبرياء والمتورّطين. (الباحث)، يُجري مجموعة من المقاربات، تجاه قضايا عامّة، لها خصوصيتها الفلسطينية: ثقافة الخوف، نتاج ثقافة مأزومة، فكرة (المؤامرة الحقيقية، والمؤامرة الوهمية)، القلق على الهوية الفلسطينية، سبب ونتاج لثقافة الخوف، والانفلات الأمني والقيمي، كتعبيرات عن ثقافة الخوف. وهو يعرّف الثقافة السياسية، بأنّها، (طرق التفكير، والشعور والسلوك السياسي، الخاص بجماعة ما)، فالثقافة تحتوي على ثلاثة أبعاد: معرفي، وعاطفي، وتقويمي، حسب **مقاربة (الموند – فيربا)**: الثقافة السياسية الرعوية، ثقافة الخضوع، وثقافة المشاركة، حيث يحدث التطابق بين الثقافة السياسية، والبنية السياسية، لتأمين استقرار النظام. ويذكر الباحث (12 تعبيراً عن ثقافة الخوف). وهو يقرر أن لثقافة المؤامرة، مكاناً مرموقاً في الثقافة السياسية: فكل مراقب حصيف، لما يجري في المنطقة العربية الإسلامية، يضيف الباحث: (يشتَمُّ رائحة المؤامرة الأجنبية: فلسطين، الجزائر، مصر، السودان، ليبيا، العراق، المغرب، يشتمّ تآمراً مادياً مباشراً، ومكشوفاً، وتآمراً إعلامياً وسياسياً). أما الجديد على فكر المؤامرة، فهو، حسب الباحث، أنه أصبح جزءاً من ثقافة أشمل، هي ثقافة الخوف. ثمّ يحلل الباحث (نظرية المؤامرة)، و(المؤامرة الحقيقية)، فيقرر بأن القول إنّ (السياسة)، لا تعرف الصراع والتآمر، هو قولٌ لا يستقيم مع فهم السياسة على حقيقتها، كسياسة بشر، لا سياسة ملائكة. وبالتالي، يذكر الباحث مجموعة من المؤامرات

الحقيقية، لكّنه يستدرك بأن تضخيم المؤامرة وتمويلها، قد يتحول إلى مؤامرة **(مؤامرة من الذات ضدّ نفسها)**.

فنحن، نضخم المؤامرة، ونستسلم لها، لكي نخلي مسؤولياتنا، تجاه مقاومتها، لكنه يعدد بعض المؤامرات الغربية: **تقرير كامبل بنرمان، عام 1907، (بينما ذكر مازن مطبقاني، أنه صدر عام 1905)، مراسلات الحسين – مكماهون، وعد بلفور، سايكس – بيكو، التآمر على القضية الفلسطينية باسم التسوية السياسية، التآمر على العراق والخليج العربي، النهب الذي تمارسه الشركات متعددة الجنسيات، ترويج النمط الاستهلاكي الرأسمالي**، وغيرها، غير أن الباحث يرى أنّ المؤامرة الحقيقية، هي في: (تحالف جزء من الغرب المسيحي مع جزء من العالم العربي الإسلامي – ضدّ الجزء الآخر من العالم العربي الإسلامي). ثمّ ينتقل الباحث إلى الجزء التطبيقي الخاص بثقافة الخوف في المناطق التي تسيطر عليها السلطة الفلسطينية: فهناك **قلق على الهوية: فالهوية لا تصاغ بقوانين، ولا تندثر بقوانين**، وهو يصف الحالة العربية، بأنها، تعددية الهويات وتداخلها، مع هذا، فالثقافة الحزبية شوّهت الهوية: (**الأممية** ألغت الوطنية والقومية، **والقوموية**، ألغت الوطنية، **والإسلاموية**، ألغت كلّ شيء، حتى العلم الوطني، والنشيد الوطني). فأصبح تقديس الأشخاص والرموز، أهم! من تقديس الوطن. وهو يقرر بوضوح: (**يجب أنّ لا تمتلك الفلسطيني عقدة ذنب أو تقصير، إن هو طرح مسألة الهوية**)، أمام المحاذير الشكلية. فالحديث عن (**الهوية الفلسطينية**)، لا يعني القطيعة مع هويّات الفلسطيني الأخرى: الإسلام، العروبة، الأممية. ثمّ يشرح الباحث مسألة (الانفلات الأمني) في مناطق السلطة الفلسطينية. حيث لا ينكر الباحث (**الجهود التي بذلها الرئيس أبو مازن، والمخلصون في مراكز القرار**)، لكنّه يضع المسؤولية على أباطرة الفساد السياسي!!. ويتساءل: كيف نوفق بين القول بأن السلطة قادرةٌ على حفظ الأمن، وشكوى المسؤولين من الفَلَتان الأمني، وكأن الأجهزة الأمنية، أجهزة لسلطة أخرى. هكذا عمّت الفوضى المسلحة. وهو يقرر أن **الانفلات الأمني، يخدم العدو الإسرائيلي مباشرة**. ويرجع الباحث هذا الانفلات إلى

(غياب المرجعية في حركة فتح)، ويدعو إلى ثقافة متحررة من الخوف).

- ثم تقرأ **أستاذة التاريخ، ليلى رعد (لبنان)**، ثقافة الخوف الناتجة من الحرب الأهلية اللبنانية (1975 – 1989)، فهي ترى أن الاستقلال والدستور، قاما على ركيزتين: **(تجميع الطوائف، وتجمع المناطق)**، لهذا قام الميثاق اللبناني على تجميع سطحي لكافة التناقضات الطائفية والوطنية، والاجتماعية والقومية على الساحة اللبنانية. وهي تنطلق من **(مذبحة عين الرمّانة، 1975/4/13)**، التي كانت الشرارة التي فجرّت الحرب الأهلية، والتي قال العميد ريمون إدّة عن اسبابها، ما يلي: **(الحربُ الأهلية اللبنانية، ليست حربَ الآخرين، بل هي حربٌ فجّرها حزب الكتائب اللبناني، بالتعاون مع إسرائيل)**. وهذا لا يعني، بطبيعة الحال، إهمال العاملين: السوري، والفلسطيني، لكن الأستاذة ليلى رعد، تبدأ بحثها في نتائج الحرب، ومظاهرها، حيث، كما تقول: (قامت **(الأحزاب والمليشيات)** في بادئ الأمر بالتمرد على سلطة الدولة، ثمّ ما لبثت أن تغلغلت في أجهزتها، بعد أن تعاظمت كماً، ونوعاً وقوة، لتفرض سيطرتها داخل الإدارات، فقد اغتصبت سلطة الدولة في المناطق، وزرعتْ التفرقة الطائفية، والانغلاق الطائفي، والفرز الطائفي، وبَنَتْ شبه الدولة، بإقامة مؤسسات ثقافية، واجتماعية، وإيديولوجية). لقد تعرّف اللبناني إلى ثلاثة أنواع من الضغوط النفسية، خلال الحرب، حسب الباحثة هي: الضغط النفسي الجسدي، الضغط النفسي العصبي، والضغط الاجتماعي، فاتّسم سلوك اللبنانيين بالخوف، والسلبية، والأنانية المتطرفة. لهذا عمد اللبنانيون إلى حمل السلاح، أو العزلة، أو الهروب من الواقع، أو الهجرة الداخلية والخارجية، وتقلّصت العلاقات الاجتماعية، وحدث تمرد على الواقع، بالتوجه نحو: الجنوح، العُصاب، أو الإدمان على الكحول والمخدرات. وتقرر الباحثة، أنّ المؤشرات، تدلُّ على إلتقاء **(الحقد السياسي الطائفي)**، مع **(الحقد الاجتماعي الطبقي)**، عند الميليشيات، وخصوصاً عند الشباب. وهكذا تحوّل لبنان إلى مجموعة جُزر، تحكمها الميليشيات، وأصبح بمقدور **(اللصّ)** أن يخضع القاضي لمتطلباته، فبرزت **الجغرافيات المسلحة**، وانتشرت **(الخُوّة)**، تحت ذريعة، حماية المؤسسات، وبات كل فرد، لا يشعر أمام

هذه العدوانية، بالطمأنينة. وهذا ما انعكس تقسيماً جغرافياً، حسب الوجود الطائفي، والمذهبي. وحسب الباحثة أيضاً: (لم تعد كلمة (الغريب)، تقتصر على الأجنبي، وإنما على كل من لا ينتمي للطائفة نفسها). وهكذا أسهمت الحرب في خلق حالة أمنية، سبّبتْ الفرز الطائفي، وولادة المعابر وخطوط التماس، كما سبّبت التهجير من مكان إلى آخر، وانعكست الحرب، سلباً، على مسلكية بعض المعلمين وانضباطهم وأدائهم التعليمي، وأصبح (**المثقف الحرّ**)، لا يجرؤ على التعبير بصراحة عن تطلعاته. وهذا ما أحدث لدى الفرد، الإحساس الدائم بالتهديد، والرعب المستمر، والخوف من الموت، حتى لدى الأطفال: كوابيس، نوبات قلق، واضطراب. لقد ارتفع عدد المهاجرين إلى الخارج (1975 – 1989)، إلى: (**606500 مهاجراً لبنانياً**). فالحرب كما تقول الباحثة: (لم تكن ظاهرة عابرة في التاريخ الحديث للبنان، بل كانت نظام الحياة). لهذا دعت في نهاية بحثها إلى: (خطة لبنانية تنموية وطنية شاملة)، لمواجهة أعباء المشاكل الداخلية، وخطة إستراتيجية وطنية، لمواجهة العدو الخارجي.

– ترتبط ثقافة الخوف، بثقافة المقاومة ارتباطاً وثيقاً، فالخائفون على وطنهم من الاحتلال، هم الذين يقامون هذا الخوف. يرى **الأستاذ مسعود ضاهر (لبنان)** في بحثه (من ثقافة الخوف إلى ثقافة المقاومة الاحتلال الإسرائيلي في لبنان) أنّ إسرائيل لم تتوقف عن تهديد لبنان منذ عام 1948 وحتى الآن. وقد طالب اللبنانيون بتعديل اتفاقية الهدنة عام 1949، مرات عديدة دون جدوى، فالأمم المتحدة كانت وما تزال تنحاز للدولة المغتصبة للأرض اللبنانية. وكانت إسرائيل قد دمّرت قرى لبنانية (**هونين، آبل القمح، قدس، المالكية، تربيخا، صلحا، النبي يوشع**)، عام 1948، وأقامت مكانها مستوطنات استعمارية، واغتصبت أجزاء من قرى كثيرة أخرى. وأقام لبنان مخيمات للاجئين الفلسطينيين في لبنان. ورافق عملية تهجير اللبنانيين الجنوبيين إلى بيروت، إفراغ قرى بكاملها من سكانها مع توسيع الشريط الشائك. وواصلت إسرائيل عدوانها على اللبنانيين والفلسطينيين في لبنان، عام 1978 (عملية الليطاني)، وعام 1982 (عملية سلامة الجليل)، أو حصار بيروت، وقبل

ذلك، قصف مطار بيروت في أواخر الستينات، فلم تتوقف إسرائيل طيلة (1948 – 2007) عن تهديد لبنان، وضرب مرافقه الحيوية، لكنّ النظام السياسي اللبناني، ظلّ بدون **خطّة وطنية إستراتيجية مقاومة**، طيلة الفترة (1948 – 1982)، فانتشرت ثقافة الخوف في مقولات روّج لها بعض الزعماء اللبنانيين: **(قوة لبنان في ضعفه)**، **(الصداقات الدولية، هي التي تحمي لبنان)** من العدوان الإسرائيلي المتكرر، ويرى الباحث أن هذه المقولات، ثبت بُطلانها بعد أن فقد لبنان أجزاء واسعة من أراضيه الجنوبية. وهكذا **تصدت المقاومة اللبنانية الوطنية، بالتحالف مع المقاومة الفلسطينية، وسوريا**، لثقافة الخوف، فتحقق (الانتصار اللبناني – 2000)، حيث خرج جيش إسرائيل، هارباً مع ذيله اللبناني (جيش لحد)، وأسباب هذا النصر كثيرة، أهمها، صلابة **تحالف (المقاومة – الشعب – الدولة)**، فأصبح هذا الانتصار ورقة ضاغطة في المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، وأصبح ورقة مؤثرة في الانتفاضة الفلسطينية الثانية. إنها **(لُعبة المساطر)**، فالمقاومة اللبنانية نشأت بتأثير المقاومة الفلسطينية في لبنان، وتسلّمت الراية منها، مستفيدةً من أخطاء الثورة الفلسطينية، لتعمّق نوعية المقاومة. وهكذا تأثرت الانتفاضة الفلسطينية الثانية، بالنموذج اللبناني المقاوم، لتخلق ما يُسمّى بـ(توازن الرعب) مع دولة العدو. ثمّ يقول الباحث بأن **(مطلب نزع سلاح المقاومة)، هو مطلبٌ إسرائيلي بالكامل**، لأن إسرائيل تخشى هذا السلاح، الذي قادها إلى الهزيمة الأولى، ولذلك يقرر **(مسعود ضاهر)**، في بحثه ما يلي: (لبنان مطالبٌ اليوم، بالاحتفاظ بسلاحه المقاوم، إلى حين الوصول إلى حلّ عادل وشامل لمسألة الصراع العربي – الصهيوني، وليس من الحكمة أن يتخلّى اللبنانيون عن هذا السلاح، الذي أثبت كفاءة عالية، فليس هناك ما يؤكد أن إسرائيل، تخلّت عن العدوان على لبنان). وهكذا، فإنّ (لبنان الجديد)، حسب الباحث، هو الذي يتخلى عن ثقافة الخوف، فالتجربة أكّدت أن تحالف الثلاثي: (المقاومة – الشعب – الدولة)، بصياغة خطة وطنية لبنانية استراتيجية، هو الذي يحمي لبنان، ولا تحمي لبنان، ثقافة الخوف: (قوة لبنان في ضعفه)، أو (السفراء الأجانب)، أو (الأمم المتحدة).

- **أمّا، الأستاذ فاروق بوزكوز (تركيا)، فيقرأ ثقافة الخوف في علاقتها مع** الديمقراطية في منظور الروائي عبد الرحمن منيف في (شرق المتوسط)، و(الأشجار واغتيال مرزوق) وغيرها، حيث يقرر الباحث أن دول الشرق الأوسط، ترفع شعارات الديمقراطية، لكنها تمارس عكس ذلك. وهو يرى أن منظور عبد الرحمن منيف إلى (الأديب)، يؤكد أهمية دور المثقف في مجتمعات العالم الثالث، فهو شريك أساسي في عملية التغيير. **فالمثقف ليس بديلاً من الحزب السياسي، كما ليس مجرد صدى لهذا الحزب، ولهذا يجب أن يكون له موقف نقدي.** يشير الباحث الأستاذ فاروق بوزكوز إلى أسماء روائية عالمية، عالجت الرواية السياسية، مثل: دوستويفسكي، تولستوي، ديكنز، أورويل، جاك لندن، الشاعر بوشكين، ياشار كمال، أورهان باموق (الروائي التركي الحائز على نوبل، 2006)، وغيرهم. كذلك يشير إلى عدد من الروائيين العرب الذين عالجوا الموضوع السياسي في رواياتهم. ثمّ يدرس الباحث المجتمع العربي من منظور عبد الرحمن منيف، الذي يرى أنّ **(عدداً من الكيانات القطرية العربية، مصطنعة، نشأت نتيجة الصدفة، أو نتيجة الأطماع الاستعمارية، وبالتالي، فهي قابلة للزوال، بزوال أسباب نشوئها)**، أي أنها غير قادرة على الاستمرار. كما يقرأ الباحث منظور منيف من زاوية (**أدب السجون**)، حيث يصف منيف الشرق الأوسط، بأنه (**سجن كبير**)، لهذا تنتشر مظاهر اللاديمقراطية، والديمقراطية الزائفة. وهكذا يلجأ الروائيون إلى الرموز، والإيماءات المجازية، أو إلى أقنعة التاريخ. لهذا وقف عبد الرحمن منيف ضدّ الخوف، حين طالب بالديمقراطية، ورسم الحلّ على النحو التالي: **أولاً:** ضرورة الاعتراف بالآخر، اعترافاً فعلياً وواقعياً. **ثانياً:** الحقيقة ليست كتلة صلبة، يحتكرها طرف أوحد. **ثالثاً:** لابدّ أن يكون الاعتراف المتبادل، متكافئاً، ونديّاً، يستند إلى الاحترام المتبادل. ويخلص الباحث بوزكوز إلى القول: **(هناك قوّة بلا ضوابط، لذلك فإن الذين يعيشون ثقافة الخوف، يبتعدون عن جوهرهم الإنساني. لهذا لابدّ من التصدّي لمشكلة الخوف، مثل: فضح ظاهرة السجن السياسي، وأنْ تتم عملية مُساءلة الجلاّدين ومحاكمتهم).**

عنصرية القوّة، وصناعة الأساطير

نعني بـ(الآخر)، غير العرب وغير المسلمين في هذا العالم، أما — إسرائيل، فهي (آخرُ خاص)، له تحليله الخاصّ، لأنها الحالة الوحيدة الشاذّة في العالم المعاصر. هناك (آخر)، لم ننفتح عليه نحن العرب، هو **الصين، اليابان، كوريا**، أو المثلث البوذي، كذلك: **أمريكا اللاتينية**، التي تحتوي على أضخم رصيد من المهاجرين العرب، **وروسيا**، التي تخلّت عن الشيوعية، والتي تعرض صداقتها على العرب، لإقامة مصالح متبادلة، وهناك: **الشق الديمقراطي في الاتحاد الأوروبي**، هو العقل الأوروبي المقاوم لـ(عسكرة العولمة) الأمريكية، وهناك **نمور آسيا**، التي تعتمد نظرية الاعتماد على الذات، وهناك **افريقيا السوداء**، التي لا تمتلك المال، ولكنها تمتلك علاقات واسعة ذات جذور حضارية وثقافية مع العرب، وتمتلك وتمتلك أسواقاً، يتغلغل فيها الفرنسيون، والإسرائيليون، لجعلها أكثر فقراً. هناك إذن آخر، يمكن أن يوطد العرب علاقتهم معه، دون الحاجة إلى الولايات المتحدة، ودون الحاجة إلى الشقّ الاستعماري في الفكر الأوروبي وأدواته المادية. الحلّ ببساطة أن **نمسك بكل خيوط اللعبة**، بتوظيفها لمصالحنا، حسب قدرتنا. الحلّ ببساطة أن ننفتح على الدول الإسلامية غير العربية: **ماليزيا، تركيا، إيران، اندونيسيا، باكستان، دول آسيا الوسطى**. صحيحٌ أن لهذه الدول مشاكلها، لكن الانفتاح عليها، يُخفف من وطأة الاعتماد على الولايات المتحدة، ويخفّفُ من ضغوطات دولة الاحتلال الإسرائيلي على الشرق الأوسط كله.

– طبعاً، منذ العالم القديم، يتوجّسُ الإنسان من (الغريب)، ولكنّ معرفة الآخر من الداخل، عملية ضرورية ومتاحة في العالم المعاصر. أما علاقتنا مع الغرب، وهو ليس كتلة موحّدة، فهي علاقة صراع وحوار، **فالحالة الأندلسية**، كانت علاقة إيجابية، طيلة ثمانية قرون، ورغم أن العرب ذهبوا إليها فاتحين، إلاّ أنّ العرب تركوا تراثاً ثقافياً راقياً في الأندلس، يعترف به معظم الإسبان، لكن الإسبان حين انتصروا، أقاموا محاكم التفتيش،

(*) كتاب ثقافة الخوف، منشورات جامعة فيلادلفيا، 2007.

والمحارق الشهيرة لكتب المعرفة العربية، وطردوا المسلمين من القارة كلها، رغم أنهم يمتلكون هوية إسبانية عمرها ثمانية قرون. وبما أن **الإمبراطورية الرومانية**، هي جذر أوروبا، وبما أنّ الصراع بين العرب والرومان كان قائماً من خلال معارك شهيرة، فقد ورثت أوروبا الحقد على العرب والمسلمين، تلتها **حروب الفرنجة** (الصليبية)، وهي أبشع أنواع الحروب في العصر الوسيط، ثمّ تلاها **الاستعمار الحديث** منذ القرن الثامن عشر، الذي ازداد شراسة في القرن العشرين، حيث نُهبت خيرات الأرض في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. ومنذ نهاية الحرب الباردة، بدأ الاستعمار الأمريكي وحيد القرن، يمهّد لحروب الردع الاستباقي ضدّ العرب والمسلمين، حيث أصبح الإسلام، هو العدوّ الجديد، بدلاً من الشيوعية، رغم أنّ كثيراً من العرب ساهموا في (مكافحة الشيوعية)، وأصدروا القوانين لها، خوفاً من أمريكا وبريطانيا، وعلى رأس هؤلاء العرب (جماعة القاعدة بقيادة أسامة بن لادن)، الذي كان طيلة عشرين سنة، يسير في الركب الأمريكي!!. ولا يزال عدد هام من المراجعين الأمريكيين والأوروبيين، يُشكك في قدرة جماعة القاعدة في صنع أحداث (11 سبتمبر 2001)، فالذين يؤكدون دور القاعدة، هم الولايات المتحدة، وأسامة بن لادن... فقط. على أي حال، فإنّ الرأي العام الإسلامي والعربي، مقتنعٌ أنه، تمّ **(اختراع ابن لادن)**، لمصلحة الولايات المتحدة، لتبرير الحروب الأمريكية – الإسرائيلية في العراق وأفغانستان، وفلسطين، ولبنان، والسودان، وغيرها، وأنّ اليمين الرجعي الأمريكي، هو مخترع (براءة اختراع الإرهاب)، بمساندة اللوبي الصهيوني. وحين تحوّل العراق، إلى **(فيتنام أخرى)**، وتحولت فلسطين إلى درجة **(توازن الرعب)**، وسحقت المقاومة اللبنانية، غطرسة الجيش الإسرائيلي، لجأ الإسرائيليون والأمريكيون إلى سياسة (الفوضى العمياء)، بإثارة الفتن المذهبية. وهكذا استقبلنا المشروع الإسرائيلي: **(الشرق الأوسط الكبير)**، على أنه أحد تجليات العولمة الطبيعية، عند البعض، حيث تُمنع المُساءلة حتى عن طبيعة المشروع: أخطاره، وفوائده (إن كانت له فوائد!)، تحت ذريعة تقول: إن العرب يخافون من هذا المشروع، دون مبرّر منطقي!!. وهكذا لا تقال الحقائق التالية:

1. الهدف الجوهري لهذا المشروع، هو دخول إسرائيل فيه، قائدةً للمشروع.

2. أوصاف دولة إسرائيل، هي: دولة نووية خطرة، دولة الثكنة العسكرية المغلقة، آخر دولة استعمارية استيطانية في العصر الحديث، دولة إرهابيّة مارست المذابح والتدمير، دولة مغتصبة لأرض الآخرين، ففي إطار (الحل العادل)، لا يمكن إقامة سلام معها، وفي إطار (الحلّ الممكن)، هي تقول: (لا للقدس، عاصمة للشعب الفلسطيني، لا لتفكيك المستوطنات، لا لعودة اللاجئين)، فماذا يبقى من مشروع (**الدولة الفلسطينية المستقلة**) الممكنة!!. يبقى مشروع: (دولةُ مدنٍ فلسطينية، تحت الوصاية الإسرائيلية)!!.

3. في إطار هذا المشروع، هناك خطر على (**الهويّة الفلسطينية**)، لأنّ الهوية، عندئذ، تصبح: (**كلُّنا شرقُ أوسطين**)، والمعروف أن الإسرائيليين، بمساندة من بعض العرب، حاولوا تدمير الهوية الفلسطينية، على وجه التحديد، بل إنّ دولة إسرائيل، تعرف تماماً أنها تأسستْ، قياساً على تأسيس الولايات المتحدة الأمريكية على المقابر الجماعية للهنود الحمر، - بنفس الطريقة: قال بيغن، رئيس وزراء إسرائيل الأسبق: (لولا مذبحة دير ياسين، لما تأسست دولة إسرائيل!!)، ولم أشر حتى الآن للخطر الاقتصادي: يصبح (الشرق الأوسط الكبير)، سوقاً موحدة لاستهلاك البضائع الإسرائيلية - الأمريكية، ما دامت النُخب السياسية والاقتصادية العربية، الفاسدة تستفيد مادياً، وتزيد أرباحها من هذا المشروع، حيث قد يعود ماركس من قبره، يصرخ: (ألم أقُلْ لكم... إن الصراع الطبقي، قد أصبح مخيفاً)، ولن تمنع (مؤسسات المجتمع المدني)، القائمة على (أخوّة كاذبة) بين السلطة والمجتمع، وبين المثقف والسلطة، لن تمنع ولادة الفجوات الطبقية، واتساعها، ولن تمنح الانفجار الكبير، بالرشوات، والترقيع المستمر... ألا يحقّ لنا أنْ نخاف!!. وفي المقابل، نتساءل: ماذا فعلنا من أجل مقاومة المشروع!. وهل طرحنا البديل الإيجابي الفعّال. نحن لم نفعل شيئاً سوى التكيّف المسبق مع الخوف.

- إنّ (**عسكرة العولمة**)، ليست تلقائية، ولا بريئة، بل تمّ التخطيط لها في مقرّ البنتاغون، واستُعملت كل مراكز البحث العلمي في الولايات المتحدة، ونحن نحكم على السكّين الذي نراه بين يدّي الصيّاد، ولا تخدعنا دموع الصيّاد!!. فالنتائج والأفعال يراها حتى الأعمى البصيرة والبصر، لكنّ (الآخر العربي) يقاوم احتلال أرضه في فلسطين ولبنان والعراق وأفغانستان. إنّ ظاهرة الإسلاموفوبيا هي نتاج تاريخ طويل، وحالة حديثة أيضاً من علاقات غير متكافئة، وغرب يغلق الباب على نفسه هذه المرّة. أمّا (التكفيريّون الإسلامويّون)، فهم شريحة ضئيلة جداً من المجتمعات الإسلامية، ولا يمثلون الإسلام السمح التعددي العالمي، لا من قريب أو بعيد، لأنهم مرفوضون في مجتمعاتهم نفسها. أما قلب الحقائق، مثل مساواة المقاومة بالإرهاب، فهو فعل إسرائيلي أمريكي، وهو قول يخالف حتى قوانين الأمم المتحدة التي سخّرتها أمريكا لصالحها.

* * *

- يرى **الأستاذ سالم ساري (جامعة فيلادلفيا، الأردن)**، أن العرب خائفون من العولمة، وأن مناهج علم الاجتماع التقليدية، لا تصلح لقراءة ثقافة الخوف، لهذا يقدّم مجموعة من الاجتهادات في نهاية بحثه لقراءة سوسيولوجية لمجتمع الخوف من وجهة نظر (جديدة)، حسب تعبيره. كما يطرح الباحث، مجموعة من الأسئلة:

1. كيف ينفذ الخوف من العولمة إلى العرب (الآليات والتأثيرات).
2. ممّ يخاف العرب: من العولمة، أم عليها: (العرب بالعولمة وبدونها).
3. هل هناك مبررات موضوعية لخوف العرب من العولمة: (الخوف الحقيقي، والمتوهم).
4. هل يمكن للباحثين في علم الاجتماع، دراسة مجتمعاتهم العربية المذعورة، بوساطة المناهج التقليدية.

ويرى الباحث أن العولمة، ليست (**ظاهرة عالمية، تلقائية، بريئة**)، وإنما هي: (**مشروع غربي بأهداف واضحة ومستترة**)، وهي أيضاً: (قوة غربية، **بآليات أمريكية**). وهو يقرّر ان وصول العولمة إلى (الثقافة)، سواءً أكان متوهماً أم حقيقياً، هو الذي يخيف

العرب، (أولاً وأخيراً!). وهو يقدّم ثلاثة مخاوف، يخاف منها العرب: **الخوف من العلمانية، الخوف على الهوية، الخوف على الخصوصية**. أمّا الخوف على المجتمع عند العرب، فيتجلّى في مظاهر عدّة، يذكرها الباحث، هي: الخوف على مؤسسة الزواج والأسرة، الخوف على روابط الوحدات الاجتماعية الكبرى، والخوف من انهيار الضوابط الاجتماعية الاجتماعية والأخلاقية التقليدية... ويزداد الخوف عند العرب عندما تنهمر أشكال ثقافة الحياة الأمريكية، نحو العالم العربي، (**لستم مضطرين للذهاب إلى أمريكا، أمريكا ستكون عندكم**)، حسب تعبير فريدمان. وإزاء تلك الاختراقات الاجتماعية والثقافية، تأخذ المخاوف الشعبية، مسميّات دفاعية عربية متعددة، يذكرها الباحث. أمّا الخوف السياسي عند العرب، فيتمركز في الخوف من الانحياز الأمريكي لإسرائيل، والخوف من التفتيت الطائفي والعرقي، والخوف من اختراق الدولة الوطنية، وتحوّلها إلى مجرّد حامية لمصالح الشركات العالمية الكبرى. ويرى الباحث أن مخاوف العرب في فلسطين ولبنان وسوريا والعراق، مبرّرة، لكنّ (الباحث) بعد كل هذه المقدمات المنطقية، يفاجئنا بتحوّله إلى داعية لفكرة شمعون بيرس، وكونداليزا رايس، عندما يقول: (**إنّ العرب، لم يُظهروا، إلاّ شكاً، وتجاهلاً، واستهتاراً بمشروع الشرق الأوسط الكبير، بأهدافه المعلنة: إعادة بناء الشرق الأوسط، وتأهيل العرب عالمياً على ممارسة الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان...الخ**)!!، لكنَّ المنطق يقول: إن تشكك، وتجاهل، واستهتار العرب، بمشروع (**الشرق الأوسط الكبير**)، له ما يبرره، قياساً على مقدّمات الباحث المنطقية. فالعرب، يعرفون أن الهدف من هذا المشروع، هو جعل (إسرائيل)، قائدة للاقتصاد والسياسة في الشرق الأوسط، وتأهيل الأسواق العربية، لتكون سوقاً نموذجية، لاستقبال بضائع الاستهلاك الأمريكية والإسرائيلية!!. ثمّ ينتقل الباحث لمعالجة موضوع (**الخوف من الفقر**): خوف من البطالة والاستغلال، خوف من صندوق النقد الدولي، وسياسة البنك الدولي، خوف من منظمة التجارة العالمية والأسواق المفتوحة، خوف من تدفقات رأس المال الأجنبي، خوف من سيطرة الشركات الأجنبية العملاقة... الخ. أما (**الخوف من الاتصال**)،

فقد تجلّى – والكلام للباحث – في: الخوف من تشويه جديد للصورة العربية والإسلامية: خوف من التضليل والتزوير، بتزييف القضايا العادلة، خوف من تسفيه القيم العربية والإسلامية... الخ. وباختصار بتشويه: الإسلام، المرأة، العقل. ثم يصل الباحث الأستاذ سالم ساري في نهاية بحثه إلى شرح منطلقاته المنهجية (الجديدة) لمعالجة موضوع ثقافة الخوف.

– يقرأ الأستاذ **يحيى الشيخ صالح** (الجزائر): الإسلام بعيون غربية: الخوف والتزييف، فيقر مسبقاً بأن الخوف في العلاقات الدولية، هو (**خوف متبادل**): فإذا كانت الولايات المتحدة، ضحية في أحداث 11 سبتمبر، 2001، فإن العالم الإسلامي، وهو أيضاً ضحية الهجوم نفسه. ويفرّق الباحث بين (الإسلام) كعقيدة، وبين الممارسة الدينية الفعلية للمسلمين. وهو يرى أن الخصوصيات، لا تؤشر في الأصل إلى أية أحكام قيمية، لكن الرؤية الأورو – أمريكية للإسلام، تحددت بأوصاف سلبية، حيث يشير الباحث إلى: حيوية الميدان الديني، وعدم اقتصار تلك النظرة السلبية على وسائل الإعلام، والسياسيين، واتساع الرقعة الجغرافية، واستهدفت الإسلام، يقول الباحث: (**لعلّ السمة للصورة – الحكم على الإسلام، لا على المسلمين – هي أقسى ما في نظرة الغرب للإسلام**). ويستعرض الباحث مع المناقشة، أفكار هننغتون في (نهاية التاريخ)، مستشهداً بخللين في هذه النظريات، أوردهما الباحث سليمان العسكري (الكويت)، وهما إطلاق عبارة الحضارة الغربية على مجموع بلدان الغرب، بتجاهل الدول والمؤسسات السياسية، وإطلاق عبارة الحضارة الغربية في العصر الراهن، دون مراعاة تمثلها في الكيان السياسي. وبالتالي، حسب الأستاذ يحيى الشيخ صالح، يكون الصراع، صراع حضارة ضدّ دين فحسب، أو صراع دولة ما، ضدّ دين ما، أي صراع دولة مسلحة، ضدّ دين أعزل. ويناقش الباحث – صورة الإسلام من وجهة نظر إستراتيجية، وصورة الإسلام من وجهة نظر دينية، وصورة الإسلام من وجهة نظر، حداثية، بمناقشة **برنارد لويس**، الذي يقول بأنّ: (**الإرهاب الإسلامي، موقف عُصابي، تجاه، حداثة مستحيلة**)، ولتحقيق الحداثة، حسب لويس، يجب الانسلاخ والانفصال عن

الإسلام. وهو بذلك: **(يتجاهل اعتراف الإسلام بالمسيحية، حيث امتصّها، وامتصّ رسالتها، وأعلن احترامه لها في نصوص العقيدة، ويتجاهلُ الجذرَ الشرقي للمسيحية الحقيقية – المسيحية التلحمية في فلسطين – المحرّر)**. ويرى الباحث أنّ تصحيح الصورة المتبادلة، يقتضي، حسب الأستاذ يحيى الشيخ صالح: ضرورة تقبل الآخر، وممارسة النقد الذاتي.

- أمّا – **الأستاذ مازن صلاح مطبقاني (السعودية)، فيقرر أنّ مصدر الخوف، هو الغرب، وليس الإسلام**، فبعد أن استبدلت أمريكا، العدو الشيوعي، بالعدو الجديد، الذي هو الإسلام، وُلد مصطلح: الخوف من الإسلام **(الإسلامفوبيا)**. ويرجع الباحث أصول الخوف السياسي من الغرب الحديث إلى المؤامرة ضد الدولة العثمانية، وإلى **(مؤامرة كامبل بنرمان)** عام 1905. كذلك يشير الباحث إلى مؤامرات: وعد بلفور، واتفاقية سايكس – بيكو. أما التهديد الحالي، فمصدره الغرب، حسب الباحث: (الذي أسس الشركات المتعددة الجنسيات، وأنشأ مؤسسات الاستخبارات الضخمة، التي تؤجج الحروب، وأسس صناعات السلاح، وباع السلاح، لإحداث انقلابات عسكرية). ثمّ تناول الباحث، مصادر الخوف، السياسية والاقتصادية والثقافية: فالغرب، الذي لا يزيد تعداده عن 20% من سكان الكرة الأرضية، يستهلك 80% من موارد وثروات العالم، والغرب هو الذي ينتج أكبر كمية من السلاح في العالم: سلسلة من الفضائح، إيران غيت، كونترا غيت، الشرق الأوسط الكبير، مذابح البوسنة والهرسك، وكوسوفو، والشيشان، إنشاء دولة إسرائيل، ودعمها في امتلاك أسلحة الدمار الشامل، حيث **ينتج (مصنع نيس زيونا) الإسرائيلي، 43 نوعاً من الأسلحة الفتاكة، كما تمتلك إسرائيل، ترسانة نووية ضخمة**. وهكذا أصبح الإسلام، هو العدو الجديد. أما لجهة الأطماع الغربية في ثروات الأمة الإسلامية، فقد طالب المفكرون الأمريكيون (بضرورة قيام الولايات المتحدة، باحتلال منابع النفط)، وهم يطرحون مشروع (الإمبراطورية الأمريكية، بدلاً من التعاون الدولي)، للسيطرة على الخليج العربي. أما التهديد الحقيقي، الذي مصدره الغرب أيضاً، فهو تأسيس الشركات متعددة الجنسيات، المتعاونة مع

الدولة القطرية، لقمع الشعب. كما يشير الباحث إلى الخوف من المساعدات المالية والأجنبية، ودورها في اختراق السيادة الوطنية، كذلك إلى الديون الأجنبية، هروب الأموال العربية إلى الدول الغربية: العالم الإسلامي، **مساحته 30%** من مساحة الكرة الأرضية. مليار وربع مسلم، ينتج كمية هائلة من البترول، ولكن، هناك إحصائيات مخيفة حول حجم الأموال العربية في الخارج: (**1300 مليار دولار، يمتلك نصفها السعوديون**). كما أن العالم الإسلامي، يعاني من الديون الخارجية: (**325 مليار، عام 2000**)، وتشكل (**خدمة الديون**)، عبئاً على مالية الدولة. ويناقش الباحث مصدر الخوف الثقافي: السيطرة على وسائل الإعلام، اختراق التعليم الجامعي، دور المراكز الثقافية الأجنبية، هجرة العقول أو الأدمغة، عقد المؤتمرات الثقافية المخترقة... الخ. وفي نهاية بحثه، يقدم الأستاذ مازن صلاح مطبقاني، خلاصة لبحثه، حيث يربط الحلّ بوجود **زعيم مخلّص**: (فمن لنا، بقائد يقودنا في غزوة، كغزوة تبوك... الخ)!!.

- ويرى **الأستاذ خالد سليمان (الاردن)، أنَّ ظاهرة الإسلاموفوبيا**، هي ظاهرة الرُهاب والخوف المرضي الأورو – أمريكي من الإسلام، لها جذور قديمة، تفاقمت بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، التي تنسب لجماعة القاعدة. ثم يقف الباحث عند المفهوم، وأسباب الظاهرة:

أولاً: احتشاد التاريخ بالكثير من وقائع الصراع بين الإسلام والغرب: معركة اليرموك، فتح الأندلس، معركة بلاط الشهداء، فتح القسطنطينية.

ثانياً: الجهل بالإسلام، الذي روّجت له دوائر الاستشراق الأورو – أمريكي، وجاء الاستشراق الجديد، ليواصل عملية التجهيل بالإسلام، وسانده اللوبي الصهيوني في توزيع المعلومات الخاطئة.

ثالثاً: تضارب المصالح، واختلاف المنطلقات القيمية، فالبراغماتية الغربية تهدف إلى تعظيم الربح، واللذّة، والمنفعة الخاصة. وفي المقابل تمّ تشويه منطلقات العقيدة الإسلامية.

رابعاً: الخلط بين الدين الإسلامي، وواقع المسلمين، حيث تمّ اختراع التماهي بين الفقر

والتخلف، بين الإسلام، مع التنكر الأورو – أمريكي، لدوره الأساسي في هذا الفقر والتخلف.

خامساً: تبني صورة نمطية سلبية عن المسلمين، حيث أُسقطت مجموعة من الأوهام على الشخصية المسلمة في ثقافة الاستشراق. ولعب بعض أبناء المسلمين في الغرب دوراً في ترسيخ هذه الصورة.

ثم جاءت تفجيرات نيويورك، لتزيد تصاعد الخوف من الإسلام. ثمّ يتناول الباحث خالد سليمان أعراض ظاهرة الإسلاموفوبيا، ومظاهرها: الطعن في رسالة الإسلام، والتشكيك في الرسول محمد – صلى الله عليه وسلم، كما في كتابات: ڤولتير – دانتي، سلمان رشدي، جريدة (يولانذز بوسطن) الدنماركية، وبعض الصحف الفرنسية، وبعض دور النشر البريطانية... الخ. ومظاهرها، إثارة النزاعات بين المسلمين، والسعي إلى إخضاع بلاد المسلمين واحتلالها، وتفعيل أنشطة التبشير المسيحي في بعض البلدان الإسلامية. ثمّ يشرح الباحث ظاهرة الإسلاموفوبيا في الوطن العربي. ويختتم بحثه بمجموعة من المقترحات الإيجابية من أجل تغيير الصورة.

– أمّا – **الأستاذ محمد عبدالله الجعيدي من فلسطين، (جامعة مدريد المستقلة – إسبانيا)**، فيرى في بحثه: (التكنولوجيا الحديثة بين خوفين: سطوة القوة، ويقظة الآخر)، أنّ علاقات الدول التكنولوجية بالبلدان النامية، تقع بين خوفين: أحدهما وهمي مختلق، مصدره اختلاس نفسي، والآخر، تجربة حقيقية معيشة، مصدرها واقع قاسٍ، وتجربة مريرة، حيث هيمنة المتخيل المرضي على الواقع الحقيقي. وقد سعى (**غروب النخب الحاكمة**)، منذ انطفاء أنوار الأندلس إلى الاحتلال والاغتصاب والإبادة والتدمير، وحصار العالم الإسلامي: تركيا، قبلها الاتحاد الأوروبي كقوة بطش وهيمنة في قوات حلف الناتو العسكري الأطلسي، لكنه رفض دخولها في الاتحاد الأوروبي!!. أما التكنولوجيا الغربية، فقد تمّت تجربتها في ڤيتنام، وهيروشيما ونغازاكي، وفلسطين والعراق ولبنان، حيث منحت إسرائيل، حق امتلاك مئات الرؤوس النووية، برعاية فرنسا أولاً، ثم الولايات المتحدة، لكنّها أقامت الدنيا، ولم تقعدها،

ضد إيران المسلمة، ومشروعها النووي السلمي. أمّا **روبرت مردوخ**، وهو إسرائيلي استرالي، فهو يسيطر على مئات الصحف، وعشرات القنوات التلفزيونية، لهذا قال تيد ترنو (مدير محطة CNN): (**لا تسمحوا بدخول هذا الرجل إلى بلادكم، فهو يريد السيطرة على جميع محطات التلفزيون في العالم، ويريد التأثير في كل الحكومات**). أمّا البحث العلمي الخاص بتفتيت الذرة، وفك شيفرة الجينات الوراثية — يضيف الباحث الأستاذ الجعيدي – فقد وظفها الغرب لصالحه ولصالح إسرائيل فقط، فيما انفضح الأمر فيما يتعلق بالتكنولوجيا المتطورة التي أخذت البلدان النامية منها: تدمير البيئة، وتسميم الأرض، وإجراء تجارب تكنولوجيا الحرب الوبائية والكيماوية والإشعاعية على الأغيار والمتاجرة بأعضاء أجسادهم. ويرى الباحث أن النموذج الصيني التكنولوجي، بالاعتماد على الذات، فيستحيل أن تحتذي الدول النامية، هذه التجربة بسبب هيمنة القطب الواحد الأمريكي!!. أما التجربة الإيرانية، فهي محاصرة. ويشير الباحث إلى أن الولايات المتحدة، ترفض أي حديث عن دورها في التلوث النووي والبيئي، رغم أنها أكبر مقترف لمثل هذه الجرائم في العالم. ويختتم الباحث محاضرته بالدعوة إلى التخلص من الخوف والتخويف.

الخوف الطبيعي، والتخويف الصناعي

عندما نتحدث عن الخوف، فنحن نميل إلى (**الخوف الطبيعي**)، الذي نعني به الجانب السايكولوجي، الملازم للإنسان، حين يخاف من كوارث الطبيعة، التي يخاف الناس منها، لأنهم لا يمتلكون أحياناً، حُدوساً مسبقة من أجل مقاومتها، (الزلازل، البراكين، الفيضانات المفاجئة)، وغيرها من ظواهر الطبيعة، لأنها ذات صفة استشرافية. كذلك، الخوف من الأماكن العالية، والوديان السحقية، والخوف من الظلام، والخوف من المدرسة والمجتمع، والخوف من الكلاب المسعورة والأفاعي، والخوف من الفشل في الامتحانات، والخوف من المعلّم والمعلّمة، والخوف من الخوف. أمّا، (**الخوف الصناعي**)، فيرتبط بعملية التخويف، أي أنّ هناك من الأفراد والجماعات والدول من يُخطّط، ويُنفّذ عمليات التخويف، وهناك من يقع في فعل الخوف والتخويف.

– لقد اهتّم علم النفس التقليدي، منذ: **فرويد، ولاكان، وآدلر**، بتحليل سيكولوجية الإنسان، بالحفر في الوعي، واللاوعي الإنساني، وأصبحت هذه النظريات والمناهج النفسية مألوفة لنا، لكنّ عالماً شهيراً، مثل فرويد، يقع في الخطأ، وهو يحلّل سايكولوجية الحاكم والمحكوم: (السلطان والجماهير)، حين يلغي فعل المقاومة، كما أنه يقع في الخطأ، حين يضع الطليعة الثقافية (النخبة) في موقع مثالي، متجاهلاً، (انتهازية طبقة النخبة)، أحياناً. وبتقديري، فإن إشكالية (علم النفس التقليدي)، تقع في تلك الخُطاطات الشكلانية: (**الاستبانات، الأسئلة التصنيفية**)، وغيرها، التي تبني هيكلاً عظمياً، ثم تبدأ بحشوه، تحت ذريعة الدقّة المنهجية، تماماً، كما فعل البلاغيون العرب القدامى مع علم البلاغة، وكما فعل البنيويون المعاصرون مع النقد الحديث، حين حوّلوه إلى خُطاطات شكلية أيضاً، لا نبضَ إنسانياً فيها، حتى صرخ احد الشكلانيين العالميين، وهو البلغاري

(*) **كتاب ثقافة الخوف، منشورات جامعة فيلادلفيا، 2007.**

المتنفرنس، **تسفتيان تودوروف**، مؤخراً، بأن البنيوية وقعت في الشكلانية، ولابُدّ من ردّها إلى قلب الإنسانية، وبسبب هذه الشكلانية، أصبح الأدب في خطر). هكذا يستيقظ تودوروف، بعد نصف قرن، (صحّ النوم!)، ساهم فيه، ترسيخ الشكلانية بنفسه مع زملائه الآخرين، مبدعي البنيوية، وعلم السيميائيات، الذسين أوغلوا في (**المنطق الصوري**).

المشكلة نفسها، تنطبق على علم النفس، وعلم الاجتماع... الخ. هنا نستحث باحثي علم النفس العرب، وكلّهم يقلّدون تلك الخطاطات الأورو – أمريكية – للخروج من أسر علم النفس التقليدي، ومن رطانة الحداثة الشكلانية.

– إذن، هناك خوف (طبيعي)، وتخويف (صناعي): هنا يكون البحث والكشف للإنسان، وخارجه، فتفكيك بنيات الإنسان النفسية، تقود لمعرفتنا بأسباب الخوف، وإذا عرفنا أسباب الخوف، نكون قد وقفنا على الدرجة الأولى من السُلّم. بطبيعة الحال، هناك أسباب برّانية معلنة، من السهل أن يُعلن الإنسان عنها، وهناك أسباب أعمق، قليلاً ما يبوح الإنسان بها، تُسمّى: الخصوصيات: أستطيع مثلاً أن أزجر طالباً، رمى علبة فارغة في ممرّات الكليّة، بالقول: (هذا لا يجوز، يجب أن ترميها في أماكن النفايات)، ولكنّني، لا أستطيع أن أقول له (يلعنْ أبو ألّلي خَلّفك)!!، رغم أنني قد أقولها في داخلي. هنا ازدواجية البرّاني، والجوّاني، التي تتحكّم في سلوكاتنا، وهي ازدواجية تتدرّج من الأمور البسيطة إلى الأمور اعميقة، والمعقّدة. وهنا تأتي أهمية الملاحظة والتجربة، فأن ترى (مدينة) ما، لساعات، خير من أن تقرأ عشرات الكتب عنها. وقد قادتني التجربة أيضاً إلى القول: إذا أردتَ أن تتعرّف إلى مدينة، لا تبدأ بمثقفيها!!.

– **يتقاطع بحث الأستاذ محمد جاسم ولي العبيدي، (العراق)**، مع بحثي، الأستاذين: **محمد خير الفوّال، (سوريا)**، والبحث التطبيقي الذي أنجزه: **عبد الفتاح الهمص (فلسطين)**، وذلك، بالتزام **قواعد علم النفس الأكاديمي**. ويرى **محمد جاسم ولي**، أنّ الأسرة، والثقافة، لها دور كبير في نشوء الخوف، وتعميمه من الزواية السايكولوجية. وهو يفرّق بين الخوف، والجبن: **فالخوف**، حسب الباحث، أمرٌ إنسانيٌ سَويّ، والذي لا يخاف،

هو مخلوقٌ ليس موجود في عالمنا الحي، أما الجُبن، فهو رذيلة، قد تكون على صلة بالخوف، ولكّنها على صلة بالأخلاق والمفاهيم الأخلاقية، حسب الباحث، ولكنْ، هل الجبن هو أعلى مراحل الخوف، أم، هو (**درجة من درجات الخوف**)، يصنعها الجمهور، وفق ثقافته التقليدية عن الفرق بين الجبن والخوف.

يواصل الباحث، رصد تجليات الخوف، فالخوف عنده، انفعالٌ على صلة بالعقل والجسد، فأنت لا تخاف، إلاّ إذا أدركت، وجود خطر، يتهدد بقاءك، أما الذي لا يدرك الخطر، إمّا عن جهل، وإما عن غفلة، فهو لا يخاف). ثمّ يحدد الباحث محمد جاسم ولي العبيدي، أنواع الخوف، فهي عنده:

1. **الخوف الحقيقي**: هو الخوف من شيء مخيف في البيئة، كالمكان المظلم.
2. **الخوف النزوعي**: هو الذي ينشأ داخل الفرد، مرتبطاً بالغريزة، مثل الخوف من الموت، بينما نحن في صحة جيّدة. والفارق بين الخوف الحقيقي، والخوف النزوعي، هو فارق في النوع، حسب الباحث. ثمّ يعدّد الباحث أنواع المخاوف المَرَضيّة، والمخاوف الطبيعية. وهو يصف أعراض الخوف الجسدية، والخوف من الخوف، (الفوبوفوبيا). وهو يقرر أن **الطفل** يولد، خالياً من الخوف، ثمّ يكتسبه. ثمّ يشرح الباحث، القسمات العقلية والوجدانية للخائف: فيما يتعلق بالإدراك، وفيما يتعلق بالتذكر، فالخائف لا يتمتع بنفس قوة الذاكرة، التي اعتاد أن يتمتع بها، وفيما يتعلق بترتيب الأفكار ومنطقية التفكير، فالشخص الخائف لا يرتب أفكاره، ولا يراعي المنطق في النسق الفكري الذي يتبعه. ويشرح الباحث الملامح الرئيسة التي تميّز (إرادة) الشخص الخائف، فالخوف يضعف الإرادة. ويكون الشخص الخائف في حالة توجّس وترقب وحذر، ومن الملاحظ أيضاً أنّ **الشخص الخائف**، حسب الباحث: (**الذي يتمتع بالسلطة، وفي يده الحلّ والربط، ينحو منحى تسلطياً، بإذلال كل من لهم مصلحة عنده**). ثمّ يذكر الباحث، وسائل التعبير الشعوري الإرادي عن المخاوف، ووسائل التعبير اللاشعوري (الشعراء، الرسّامون، الممثّلون). ثمّ يشرح الباحث أنواع الخوف المرضي (الفوبيا):

مخاوف عامة، مخاوف نوعية، مخاوف دينية، انطلاقاً من فرويد. ثم ينتقل إلى مخاوف **(الأطفال)**: (فالعقوبة، والنقد، والكبت، هي المقومات الشائعة في تربية الطفل، مما يجعلهم يصابون بالتشوه النفسي). وتزداد **(مخاوف الكبار)**، حسب الباحث، نتيجة **لإحساسهم بضعفهم الجسماني، ونقصان دخلهم المادي، وهبوط مكانتهم الاجتماعية!!**. ثمّ يقدّم مقترحات علاجية: العلاج الجسدي، ضبط الخيال حتى لا يصل إلى الوهم، تعويد الطفل على السير في الظلام، الإيحاء الذاتي، والمعرفة. ثم العلاج النفسي، بتحديد العناصر التي يخشاها، وتدريبه على الألفة بها.

- أمّا، **الأستاذ محمد خير الفوّال** (سوريا) في بحثه: (مقاومة الخوف والسلوك الفردي عند الأطفال)، فيعرّف الخوف بأنه: (**إشارةٌ تهدف إلى الحفاظ على الذات، وذلك بتعبئة الإمكانات الفسيولوجية للكائن الحي**)، والخوف هو: (**انفعال قوي، غير سارّ، ينتج عن الإحساس، بوجود خطر ما، وتوقع حدوثه**). ويرى الباحث أنّ من أهمّ المثيرات الأولى للخوف في الطفولة المبكرة، هي الأصوات العالية الفجائية في السنة الأولى، وقد يفزع من الغرباء في سنّ الخامسة. ونجد أن الطفل في الريف، لا يخشى الحيوانات الأليفة، أما طفل المدن، فيخافها. ثم يشرح الباحث **أسباب خوف الأطفال**: الخبرات غير السارّة، فالخبرات غير السارة عند الطفل، تترك آثاراً سلبية، كما أنّ الطفل يمكن أن يستخدم المخاوف، كوسيلة للتأثير في الآخرين، واستغلالهم، وجلب انتباههم. وهناك أيضاً، الحساسية في الاستجابة، ذات المنشأ الولادي، كذلك الضعف النفسي والجسدي، والاستجابة للجوّ العائلي: النقد والتوبيخ، الضبط والمتطلبات الزائدة، الصراعات الأسرية، تقليد الخوف). ثمّ يشرح الباحث **أنواع الخوف**: المخاوف الموضوعية، الخوف الذاتي. ومن أبرز أنواع المخاوف لدى الطفل في سنّ، ما قبل المدرسة: الخوف من البقاء منفرداً في البيت، الخوف من الحيوانات، الخوف من الظلام، الخوف من الروضة. ويشير الباحث إلى الترابط بين المخاوف، والذكاء، فالأطفال الأذكياء أكثر قدرة على تقدير العواقب السيئة من الأطفال متوسطي الذكاء. كما يشرح الباحث سبل الوقاية من الخوف عند الأطفال:

تهيئة الطفل للتعامل مع التوتر، التعاطف ودعم الأطفال، والتعرض المبكر والتدريجي للمواقف المخيفة، والتعبير عن المشاعر، ومشاركة الآخرين بها، وتقديم نموذج للهدوء والتفاؤل والاستجابة المناسبة. ويقدّم الباحث طرقاً للعلاج، منها: تقليل الحساسية والإشراط المضاد،، ملاحظة النماذج، **التخيل الإيجابي، ومكافأة الشجاعة**. ويختتم الباحث الأستاذ محمد خير الفوّال، بحثه بالدعوة إلى تفهّم وفهم مخاوف الأطفال وأسبابها وعلاجها لنحصل على فرد سويّ، وفعّال في مجتمعه.

- أمّا — **الأستاذ عبد الفتاح الهمص (فلسطين)**، فيقرأ عبر دراسة تطبيقية، العوامل المؤدية للخوف لدى الطفل الفلسطيني، وسُبل الحدّ منها من منظوره الإسلامي. فالخوف، حسب الباحث: (**ردٌّ فعل طبيعي، على موقف غير طبيعي**). وهو يقدّم الآيات القرآنية، والأحاديث، التي تؤكد أن الخوف، نزعة طبيعية في الإنسان، ويطرح مشكلة الدراسة على النحو التالي: إن الطفولة والاحتلال، شيئان متناقضان ومتنافران، خاصّة وأن الاحتلال الإسرائيلي، يشكل حالة حرب دائمة في كل مناحي الحياة **فالحرب تعني تهديد الطفولة:** اغتيال مئات الأطفال الفلسطينيين، انقطاع الأطفال عن مدارسهم، بسبب التهديدات الإسرائيلية، وهنا نتذكر: حادثة **الطفل محمد الدرّة**، حادثة الطفلة **هدى غالية** تبكي أفراد أسرتها القتيلة بالصواريخ الإسرائيلية على شاطئ غزة، سَحْل وجرجرة جسد الفتى الخليلي **شاكر حسونة**، شهيداً بأيدي الجنود الإسرائيليين في الخليل. وقد اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي في إنجاز بحثه، مستخدماً مجموعة من الاستبانات، لدراسة عينة من الأطفال، تتراوح أعمارهم بين **(6 – 12 سنة) في محافظة رفح** في قطاع غزّة. وهو يقدّم تعريفاً إجرائياً للخوف على أنه: (**حالة انفعالية غير سارّة، ترتبط بمجموعة من الأعراض الفسيولوجية والوجدانية والعقلية والحركية**)، مُقدّماً خُلاصات عن الدراسات التي سبقته، حول موضوع الخوف عند الطفل الفلسطيني في الضفة الفلسطينية، وقطاع غزة (سبع دراسات). وهو يقول: إنّ العيّنة، كانت عشوائية طبقية، تكونت من: (80 طالباً، وثمانين طالبة). وتكونت الاستبانة من خمسين فقرة، موزعة على خمسة أبعاد: الجسدي، النفسي،

الأُسري، الاجتماعي، والتوافقي، مستخدماً: **معادلة بيرسون، ومعادلة سبيرمان – براون.**

– **السؤال الأول،** مثلاً: ما الأهمية النسبية لمحاور القياس، والذي يتناول العوامل المؤدية للخوف عند الطفل الفلسطيني: النتيجة: (**أصاب بضيق في التنفّس**)، احتلت المرتبة الأولى. وفي الغالب (يضطرني زملائي في المدرسة إلى التشاجر معهم، دفاعاً عما أملك)، و(أشعر بالضيق والاكتئاب في معظم الأحيان)، و(**أعاني كثيراً من وجود خلافات أسرية**). وفي الغالب (لا يهتم أحد في المدرسة بآرائي)، و(أشعر في كثير من الأحيان، كما لو كنت أريد أن أبكي، بسبب القسوة والظلم الذي يعاملني بهما الناس).

– هكذا تتابع الأسئلة والتحليل والنتائج عند الباحث حتى السؤال السادس: فالآباء يتحملون المسؤولية عن أي تقصير في تربية الأبناء. ويصل الباحث إلى مجموعة من التوصيات الإرشادية لمواجهة الخوف عند الطفل الفلسطيني. إشكالية هذه الدراسة، هي أنّ الاستبانة، تقيس مظاهر الخوف لدى الطفل الفلسطيني في محافظة رفح، وفق قياسات الطفل في أي مكان، وكنت أرغب في أن يحدّد البحث، **مدى تأثير الاحتلال الإسرائيلي على وجه التحديد في إنتاج الخوف لدى الطفل الفلسطيني**، بعيداً عن العوامل الطبيعية للخوف عند الأطفال، لأنها تقريباً، متشابهة.

الفصل الرابع:

العقل الحاراتي، والتلذُّذ بالتبعية

(الشاعر المستقل) - خائفاً ومخيفاً:
المنع يولّد سحر المنع - (شهادة)

ما الشعر:

القصيدة – كتلة لغوية مجازيَّة تقع في مساحة من الصفاء الذهني بين العقل والقلب، تعتمد الخيال والعاطفة مجالاً للتحريض الوجداني، وتعتمد المفارقة والإدهاش والبساطة وغموض الوضوح والإيقاع المنتظم والصورة المفاجئة والاستعارة والقناع والترميز والايحاء والإيماء والمعنى واللامعنى وما وراء المعنى وما قبل المعنى، وما بعد المعنى وسيلة لتحديد هويّتها كجنس أدبيّ مستقل. أما تاريخ القصيدة فيبدأ من – نصوص الكاهن الكنعاني إيلي ملكو وملحمة جلجامش وقصائد الحبّ الفرعونية المصرية ومن أغاني الرعاة والحصّادين والعمّال – مروراً بالحداء وبسجع الكهّان والمعلقات وأناشيد النساء قبل الإسلام وأشعار عمر بن أبي ربيعة وأبي نواس وأبي تمّام وشعراء النقائض والشعر العُذري وشعراء الخوارج والموشحات الأندلسيَّة وأشعار الصوفية – حتى حركة (الشعر الحر التفعيلي) اعتباراً من عام 1953 تقريباً. كذلك حركة قصيدة النثر (نص مفتوح عابرٌ للأنواع)، حيث تمتلك درجات من الشاعرية – والشعر اللهجي وشعراء الهجرة اللغوية.

وقد قرأت للشاعر المكسيكي **أوكتافيو باث** – الحائز على جائزة نوبل – مقطعاً شعرياً، يمكن من خلاله معرفة منطقة الشعر:

بين ما أراه.. وما أقوله
بين ما أقوله.. وما أصمت عنه
بين ما أصمت عنه.. وما أحلم به
بين ما أحلم به.. وما أنساه

(*) **كتاب الحرية والإبداع، منشورات جامعة فيلادلفيا، 2001.**

هناك يكون الشعر.

فالشعر ينطلق من تمازج الواقع بالخيال والحلم والماضي والحاضر والمستقبل غير المرئي. وبالتالي فالشعر مرتبط بالحرّية. وهو مرتبط بلغة ما فوق الواقع، تلك اللغة المجازية البعيدة عن لغة البرهان العقلي المنطقية، برغم ان الشعر لا ينطلق من فراغ، بل هو ينطلق من الواقع ليحوله ويزيحه إلى لغة ما فوق الواقع، تحت سماوات الحرية المفتوحة بلا حدود.

لقد بدأت القصيدة من حرية تفجّر الغريزة البشرية الأولى، ومن صفير الانسان الأول في الوديان لكي يستمع لصدى هذا الصفير، وبدأت القصيدة من صلواته في المعبد، خارج النظام الرسمي لحياته اليومية المليئة بالقهر والكبت. آنذاك كانت القصيدة حرة، قبل أن تندرج الصلوات في النظام الرسمي لاحقاً. لقد بدأت الموشحات الأندلسية مثلاً من حركة الحياة الموشاة بأصوات الطيور والنوافير وصالونات الشاعرات في القصور الفارهة لكن الموشح وصل بعد الهزيمة إلى حالة من التعبير عن عقدة الذنب – كما في حالة – (موشح التكفير) بعد سقوط الأندلس. أي أن عصر الحرية الأندلسي هو الذي أنتج – موشحات خضراء، بينما أنتجت الهزيمة – موشحات رمادية.

مستلزمات الجسد:

حينذاك قالت ولادة بنت المستكفي – الخليفة الأندلسي.

أنــــا والله أصـــلحُ للمعـــــالي وأمـــشي مـــشيتي وأتيـــه تيهـــا
أمكّن عاشقي من صحن خـــدّي وأعطي قــبلتي مـــن يـــشتهيها

قبل ذلك، ظهرت – المعلقات في المدى المفتوح لحرية الصحراء، تلك الحرية غير المحدودة، لنجد شاعراً مثل امرئ القيس يقول:

فَمِثْلُكِ حُبلى قد طرقتُ ومُرضعٍ فألهيتُها عن ذي تمــائمَ مُحْــوِلِ
إذا ما بكى من خلفها انحرفَتْ له بـــشقٍّ وشِـــقٌّ تحـــتي لم يُحـــوَّلِ

لقد وصف الشعراء – المرأة من رأسها إلى خلخالها وصفاً دقيقاً، فالجسد لوحة

تشكيلية جميلة يرسمها الشاعر مُبرزاً تفاصيل التفاصيل خصوصاً إذا كان عاشقاً، انطلاقاً من القاعدة الشعرية المنطقية الأخلاقية التي تقول:

خلقـــتَ الجمـــال لنـــا فتنـــةً وقُلـــتَ أيـــا عبـــادي اتّقـــونْ

وأنـــتَ جميـــلٌ تحـــبُ الجمـــالْ فكيف عبـــادَكَ لا يعـــشقونْ!!

لقد تميّز العرب بثقافة جنسيَّة واسعة، في التراث — فلم ينظروا للجسد بصفته — كتلة آثمة، بل مجّدوا جماليات الجسد، بصفته كياناً حراً، لأنه يمتلك حركية الحياة. وكانوا على علم بعلم تشريح الجسد وتفاصيله –، لنأخذ مثالاً واحداً وهو — (القصيدة اليتيمة) وهي من أشهر قصائد التراث. وتنسب للشاعر دوقلة المنبجي ومن أبياتها:[1]

1. هل بالطلولِ لسائلٍ رَدُّ أمْ هل لها بتكلّم عهدُ
2. درسَ الجديدُ، جديدُ معهدها فكأنما هي ريطةٌ جردُ
3. من طول ما تبكي الغيوم على عَرَصاتها ويقهقهُ الرعدُ
4. لهفي على دَعْدٍ وما حفلتْ بالأبحرِ تلهفي دعدُ
5. بيضاءُ قد لبس الأديمُ بها ءَ الحُسْنِ، فهو لجلدها جِلْدُ
6. ويزينُ فَوْديها إذا حسرتْ ضافي الغدائر فاحمٌ جَعْدُ
7. فالوجه مثل الصبح مُبْيَّضٌ والشعر مثل الليل مُسْوَّدُ
8. ضدّان لما استُجمعا حَسُنا والضدّ يُظهر حُسْنَهُ الضدُّ
9. والصدر منها قد يزيّنه نهدٌ كحُقٍّ العاج إذ يبدو
10. والمعصمان، فما يُري لهما من نعمةٍ وبضاضةٍ زندُ
11. ولها بنانٌ لو أردتَ له عقداً بكفك أمكن العقدُ
12. وكأنما سُقيتْ ترائبُها والنحرُ ماءَ الورد إذْ تبدو
13. وبصدرها حُقّان خلتهما كافورتين عَلاهما، نَدُّ
14. والبطنُ مطويٌّ كما طويتْ بيضُ الرياط يصونُها المُلْدُ
15. وبخصرها هيفٌ يزيّنهُ فإذا تنوء يكاد ينقدُّ

16. ....(*)

17. ....(*)

18. والتفَّ فخذاها وفوقهما كَفَلٌ – يجاذب خصرها – نَهْدُ

19. فقيامها مثنى إذا نَهضَتْ من ثِقْلِهِ وقعودُها فردُ

20. والساق خُرعُبَةٌ منعّمةٌ عَبلتْ فطوقُ الحجْل مُنسدُّ

21. والكعب أدرمُ لا يبينُ له حجمٌ وليس لرأسه حَدُّ

22. ومشتْ على قدمين خُصِّرتا والتفّتا فتكامل القَدُّ

23. ما عابَها طولٌ ولا قِصَرٌ في خلقها، فقوامُها قَصْدُ.

من المؤسف أنّ الرقابة المعاصرة، منعت هذه القصيدة بسبب البيتين (16 + 17)، في حين يمكن ادراجهما في البدهي من المقدمات في الثقافة الجنسية العامة جداً. وقد وردت في سياق طبيعي غير مفتعل، لأنّ القصيدة تتحدث عن أغراض أخرى غير وصف الجسد، كذلك فإنّ البيتين المذكورين يحتاجان أصلاً لشروحات تفسيرية بسبب انفصال القارئ المعاصر عن لغة الشعر القديم. ذات مرة كنت في زيارة لرقيب صديق، وكانت أمامة رواية (إنانة والنهر) لحليم بركات. لقد ورد بيتان شعريان باللهجة اللبنانية يرددهما بطل الرواية أمام حبيبته، ويتضمنان تلميحات وإيماءات جنسية، سألني الرقيب: هل تقبل أن يقرأ أولادك في المنزل هذين البيتين. قلت له: أقبل بذلك، لأنني إن منعتهم من القراءة، سوف يستمعون لما يطابقهما في عرس شعبي أمام آلاف من البشر:

يُومّا يا يُومّا حبيبي وينو حطّوا لي البحر ما بيني وبينو

لاركَبْ البحر ونام في حضينو ومُصّ خدودو مَصّ الليمونا

وبعد أن كاد يفتك بالرواية بالمنع، تراجع ولكن لسبب آخر، وهو أنني سألته عن أسباب إجازته لكتاب عن السحر والشعوذة، فأجابني: نخشى غضب التيار الاسلامي!! إن منعناه!!. قلت له: أيهما أكثر خطراً على الجمهور، أبيات شعرية تثير ابتسامة أم كتاب محشوّ بالخرافات؟!. لقد عبّر المثقفون العرب في التراث عن معاندتهم لديكتاتورية الثالوث

المحرم (الجنس – السياسة – احتكار التفسير الديني)، لكنهم تعرضوا للتكفير والقتل والنفي واحراق الكتب. فقد اتهم أبو العلاء المعري بالكفر والإلحاد برغم انه كان فيلسوفاً شاعراً يحاول فك رموز الكون الغامض:

1. ضحكنا وكان الضِّحْكُ منّا سفاهةً   وحُقّ لسكان البريـــة أن يبكـــوا

2. يُحطمنا صَـــرْف الزمـــان كأننـــا   زجاجٌ ولكنْ لا يُعاد له سَـــبْكُ[2]

لا إكراه في الدين:

وصُلب (الحلاّج) لنفس السبب، بسبب سوء فهم النصوص. واغتيل امرؤ القيس والمتنبي وطرفة بن العبد. ومات لسان الدين بن الخطيب منفياً في سجنه (لأسباب سياسية)، وأحرقت كتب ابن رشد لأسباب دينية، لكنّ تيار التسامح في التراث ظلّ يستند إلى ثلاث قواعد:

الأولى: لا إكراه في الدين.

الثانية: ناقل الكفر ليس بكافر.

الثالثة: استند النقد الأدبي التراثي إلى مقولة أبي بكر الصولي (**ما ظننت أنَّ كُفْراً يُنقص من شعِر، ولا أنَّ ايماناً يزيد فيه**). وقد قالها بعد ان اتهمَ قومٌ – (الشاعر أبا تمام) بالكفر. أمّا السبب الحقيقي للطعن في إيمان أبي تمام فهو انه كان مسيحي الدين.[3]

هذه القواعد الذهبية الثلاث يمكن أن تكون مقياساً حقيقياً لتقويم الأدب من الزاوية الأخلاقية. فالقصيدة إذا كانت مليئة بالايمان أو الكفر، لا تكون جميلة لمجرد امتلائها بالايمان ولا تكون القصيدة جميلة أو قبيحة لمجرد احتوائها على الكفر، لأن النصّ لا يتحدّد جماله بالإديولوجيا سواء أكانت ايمانية أو إلحادية أو جنسية ولا بموقفه السياسي سواءٌ أكان موقفه موقفاً موالياً للسلطة أو معارضاً لها، بل يتحدد جمال النص الشعري بتحديد – (**درجات الشاعرية**) فيه (الصورة الشعرية – الصفاء الشعري – الإضافة الجديدة – الجاذبية النصية). فالموضوع مرمي في الطريق العام ولا فضل لنا في اكتشافه – وإنّما في

كيفيّة التعبير عنه. وعندما نقول (ناقل الكفر ليس بكافر)، فإنّ – مؤلف الرواية يختلف عن السارد في الرواية. وهذا التمييز يعني أن الروائي هو **(ناقل وقائع قد تكون واقعية أو متخيلة)**، يعبر عنها على لسان السارد. وما دام الواقع مليئاً بالجمال والقبح، فإن المؤلف مجرد ناقل تشكيلي خلاق، ولم يمنع الإسلام – أيّ نوع من أنواع الفنون – طبقاً لنصوص القرآن والسنّة النبويّة – وانما أسيء تفسير بعض هذه النصوص.. يقول **الدكتور محمّد شحرور:**

1. **الصوت:** لقد جاء القرآن في بيانه بإيقاع ونغمة في تلاوته سهلة السماع على الأذن العربية، تطرب لها النفس. وما الموسيقى إلاّ مجموعة من الأصوات ضمن ايقاع ونغمة معينة. وعندما قدم الرسول محمد[4] مهاجراً إلى المدينة استقبله الأنصار في يثرب بالأغاني والغناء الجماعي وضرب الدفوف، لأن هذا الذي كان متوافراً عندهم، ومن هنا يتبيّن ان الموقف الذي اتخذه الفقهاء من الفنون هو موقف تاريخي كان صالحاً لفترتهم وعصرهم. وقد تغيرت الفترة والعصر وهذا مسوّغ لتغير المفاهيم. لذا فإن الموقف الذي يمنع الغناء يعتبر موقفاً غير إسلامي. كذلك فإنّ الفنون والشهوات هي من الدين الإسلامي وهي بطبيعتها حنيفية غير مستقيمة أي خاضعة للتطور مع تطور المعارف ووسائل الإنتاج الإنسانية.
2. **الشعر:** ورد في القرآن (والشعراء يتبعهم الغاوون، ألم تر أنّهم في كل وادٍ يهيمون، وأنّهم يقولون ما لا يفعلون). يرى الدكتور شحرور أن القرآن لم يمنع الشعر وانما انتقد الشعر غير الملتزم الذي يؤدي بدوره إلى ظاهرة (الشعراء المرتزقة) الذين يقولون ما لا يفعلون.
3. **النحت:** يقول الدكتور شحرور إنّ العقيدة الإسلامية قد سمحت بالنحت ولم تمنعه اطلاقاً. لقد وضّح الإسلام ذلك في القرآن (فاجتنبوا الرجس من الأوثان). قال الأوثان ولم يقل الأصنام، لأن الأصنام أحد مظاهر الوثنية. لذا أمر الله باجتناب الرجس من الأوثان وليس باجتناب الأوثان ذاها.

4.**الرسم والتصوير**: اعتبر الإسلامُ الفنون من الفطرة الإنسانية فالأساس في الأمور الإباحة وليس التحريم[4].

أما موقف الاسلام من الجنس فقد عالجه (**عبد الوهاب بوحديبة**) في كتابه "الإسلام والجنس" حيث يرى أن المجتمع المتوازن يفرز علاقات جنسية متوازنة وليس العكس. فالإسلام لا ينتقص من أهمية الجنس ولا ينكرها، بل على العكس تماماً – يضفي الإسلام على الجنس – معنى رفيعاً ويجلله بالإيجابية الكاملة، الأمر الذي يزيل أي اثر للشعور بالاثم أو الخطيئة، تبعاً لهذا المنظور – يضيف بوحديبة – يسمح الإسلام للغريزة أن تتجلى ببهجة وصفاء بحيث تصبح الحياة صيغة متكاملة، تسعى جاهدة للحصول على رضى الله من جهة وممارسة الجنس وفقاً لأخلاقيات راقية من جهة أخرى.[5]

فالإسلام عقيدة، والتفسير للقرآن والسنة – فعل بشري خاضع للجرح والتعديل. أما النص الأدبي فله منظوره الخاص من حيث الطبيعة والوظيفة. أما مفهوم الأخلاق فهو عام ومختلف بين شعب وآخر وبين عصر وعصر، لأن الثقافة الشعبية تلعب دوراً في تشكيل روحية الإنسان. ولا نستطيع نفي تأثيرها القوي في حياة الانسان حتى لو تناقضت مع التقاليد أحياناً.

– لقد مُنعتْ في القرن العشرين – أشعار أبي نواس وكتاب ألف ليلة وليلة وكتاب جلال الدين السيوطي (الايضاح في علم النكاح) وكتاب الشيخ النفزاوي (الروض العاطر في نزهة الخاطر) وكتاب ابن حزم (طوق الحمامة) وكتاب ابن كمال باشا (رجوع الشيخ إلى صباه) – برغم أنَّ بعض هذه الكتب أرقى بكثير من كتب علماء الجنس المعاصرين في أوروبا المعاصرة. بل حللت هذه الكتب – ظاهرة الحب والعمليات الجنسية تحليلاً دقيقاً. وهي أيضاً لا تتناقض مع المفهوم الإسلامي للجنس. لقد سمحت الطبقات العليا المسيطرة (السياسية والدينية) لنفسها بقراءة هذه الكتب سرّاً، لكنها منعت الجمهور من قراءتها. بل تقوم طبقة رأس المال التجاري أحياناً بالترويج للمنع لإثارة خيال القارئ، من أجل مزيد من الربح المالي. ودائماً هناك سبب آخر غير معلن للمنع إذا ما كانت الضحية صادقة في

موقفها.

- **في عام 1925، صدر كتاب "الإسلام وأصول الحكم" للشيخ علي عبد الرزاق** – أحد علماء الأزهر وأحد قضاة المحاكم الشرعية والحاصل على شهادة العالمية عام 1911. وبعد صدور الكتاب، اجتمع علماء الأزهر وأصدروا قراراً بطرد الشيخ من عمله: (ويترتب علي الحكم المذكور، محو اسم المحكوم عليه من سجلات الجامع الأزهر والمعاهد الأخرى وطرده من كل وظيفة وقطع مرتباته في أية جهة كانت وعدم أهليته للقيام بأية وظيفة عمومية دينية كانت أو غير دينية). ووقّع القرار أربعة وعشرون عالماً من هيئة كبار العلماء (حكمنا نحن شيخ الأزهر باجماع أربعة وعشرين عالماً معنا من هيئة كبار العلماء بإخراج الشيخ علي عبد الرزاق أحد علماء الأزهر والقاضي بمحكمة المنصورة الابتدائية الشرعية ومؤلف كتاب الاسلام وأصول الحكم – من زمرة العلماء). لقد ألغى مصطفي أتاتورك نظام الخلافة الإسلامية في الثالث من شهر آذار (مارس) لعام 1924 – فحاول ملك مصر أحمد فؤاد، الاستفادة من قرار الإلغاء للدعاية لنفسه كخليفة للمسلمين. لكن كتاب الشيخ علي عبد الرازق قال بأن الإسلام لا يوافق على "حكومة دينية" وإن الإسلام لا يوجب أن يكون للأمة خليفة وأن هذا المنصب لا علاقة له بالدين. وهكذا كانت محاكمة الشيخ محاكمة سياسية لها علاقة برغبة القصر الملكي في الخلافة. فاعتزل الشيخ سنوات طويلة بعيداً عن الناس، لكن الأزهر عاد بعد سنوات واعترف بخطئه وأعاد الاعتبار للشيخ. لكن الشيخ رفض العودة إلى الأزهر.[6]

أشكال القمع للنص الأدبيّ:

- وقد اتخذ **(قمع النص الأدبي في العصر الحديث)** أشكالاً عديدة منها:

1. **الاغتيال:** اغتيل الشاعر الاسباني **(لوركا)** ليس لأنه جمهوري ضد الدكتاتور فرانكو فقط، لكنه اغتيل لأنه أيضاً شاعر مؤثر، وقد اعترف القتلة لاحقاً بذلك بعد أن ظلوا سنوات طويلة ينكرون. واغتيل سنة 1942 الشاعر البلغاري **(نيكولا**

فابتساروف)، شاعر المقاومة ضد الاحتلال الألماني، بإعدامه رمياً بالرصاص بعد محاكمة شكلية سريعة. واغتيل شاعر التشيلي (بابلو نيرودا) من قبل قوات الدكتاتور بينوشيه، كذلك المغني الثوري التشيلي (فكتور جارا). وقبل ذلك اغتيل الشاعر الروسي (بوشكين) في مبارزة بعد مؤامرة حيكت في قصر القيصر. أما في (**الوطن العربي**) فقد اغتيل عدد كبير من المثقفين، لقد **اغتالت إسرائيل** — القاص والاعلامي **ماجد أبو شرار** والروائي **غسان كنفاني** والشاعر **كمال ناصر**، واستشهد الشاعر **عبد الرحيم محمود** في معركة الشجرة عام 1948، واستشهد الشاعر **علي فودة** في حصار بيروت 1982. واغتيل **وائل زعيتر** في روما من قبل إسرائيل. أما الذين اغتيلوا من قبل جهات عربية فهم كثر، نتذكر منهم: المصور السينمائي **هاني جوهرية**، الرسام اللبناني **إبراهيم مرزوق**، واغتيل **عز الدين القلق** في باريس **وسعيد حمامي** في لندن **وعصام الصرطاوي** والصحافي الأردني **ميشيل النمري** في قبرص، والصحافي **حنا مقبل** في قبرص **ونايف شبلاق وسليم اللوزي ورياض طه** في بيروت **وفرج فودة** في مصر. والشيخ **صبحي الصالح وحسين مروة ومهدي عامل** (حسن حمدان) في بيروت. والمصري **يوسف السباعي**. والمغربي (**المهدي بن بركة**) في باريس. كما اغتيل عدد كبير من المثقفين الجزائريين بما يشبه المذبحة "**الطاهر جعوط، بختي بن عودة، الشاعر يوسف سبتي**، الذي ذبح بالسكين وعبد الحميد بوصوارة وغيرهم من مئات الصحافيين في مناطق متعددة من العالم أثناء تأدية واجبهم الصحافي. أما اغتيال رسام الكاريكاتير الفلسطيني (**ناجي العلي**) في لندن عام 1987، فقد كان اغتياله أكبر فضيحة في تاريخ الثقافة الفلسطينية لأن بعض المثقفين ساهم في التحريض على القتل. ولم تنشر الحقيقة كاملة حتى الآن برغم أن الجميع يعرف التفاصيل. ويعرف أنّ القاتل هو (العقيد عبد الرحمن صالح مصطفى)، الشهير باسم (أبو صطيف): عمل في مكتب منظمة التحرير في صوفيا، وعمل في بيروت وتونس ولندن، ويعيش في (أريحا). هذه

الأسماء نوردها على سبيل المثال، لا الحصر.

2. **التحريض على القتل:** جرت تهديدات كثيرة لمثقفين بالقتل، ان لم يتوقفوا عن كشف الحقائق في مجال انتهاك حقوق الإنسان.

3. **الإبعاد والنفي والمنع:** برغم ان الإبعاد محرّم دولياً، إلاّ أن حالات كثيرة من الإبعاد والنفي مورست من قبل أنظمة عربية. كذلك منع عدد من المثقفين من دخول هذا البلد العربي أو ذاك.

4. **الاستجوابات الأمنية:** تعرض مئات من المثقفين في الوطن العربي للاستجواب الأمني في بلدانهم، ومنعوا من السفر أو صودرت جوازات سفرهم وسحبت منهم الجنسية، أو تم توقيفهم في نقاط الحدود.

5. **القوائم السوداء:** وضعت الحكومات أسماء مثقفين في قوائم سوداء وتم إبلاغ وسائل الإعلام الحكومية بعدم نشر أي مقال إيجابي عن الأعمال الأدبية لمن وردت أسماؤهم في القائمة.

6. **الارهاب النفسي:** مورس الإرهاب النفسي ضدّ بعض المثقفين من أجل محاصرة نشاطاتهم الثقافية وذلك بالتحريض الشفهي ضدّهم.

7. **الفصل التعسفي من العمل:** فُصل عدد من المثقفين من عملهم بسبب مواقف سياسية وثقافية اتخذوها.

8. **إغلاق الصحف:** أغلقت صحف كثيرة اغلاقاً تاماً أو جزئياً، لأسباب تتعلق بحرية التعبير.

9. **التكفير:** وجهت تهمة الإلحاد والكفر لمثقفين حاولوا الاجتهاد فكريّاً أو أدبياً، وتم التحريض على إباحة دمهم. لمجرد سوء الفهم للتفسير الديني. وتم احتكار التفسير الديني من قبل جهات لا تعرف حقيقة التسامح الإسلامي.

10. **التحريض على الطلاق:** لأسباب فكرية وشعرية وأدبية، طالب بعضهم المحاكم بضرورة انفصال المثقف عن زوجته بتهمة الإلحاد.

11. **السجن:** دخل كثير من المثقفين في الوطن العربي السجون، لأسباب تتعلق بحرية التفكير والتعبير عن آرائهم.

12. **المحاكمات:** تعرض مثقفون لمحاكمات أمام القضاء بسبب أعمال أدبية وفنية لأسباب كيدية.

13. **منع الاسم:** عندما يمنع ويصادر كتاب واحد لمثقف فإنّ المنع قد يتجاوز منع الكتاب الممنوع إلى **منع الاسم**، أي منع كافة أعماله الأدبية لمجرد وجود اسم مؤلف الكتاب الممنوع على كتب أخرى يفترض أنها غير ممنوعة.

14. **المنع من المناهج المدرسية والجامعية:** عندما ننظر للخارطة الحقيقية للشعراء الأكثر تأثيراً في المجتمعات العربية، نجد أن معظمهم قد منع من دخول المناهج المدرسية والجامعية. واكتفت المناهج بالترويج لشعراء متوسطي الحال موالين للسلطة غالباً. مما أثر في درجة تذوق النص الأدبي في المدارس والجامعات. ويتم المنع للاسم من الدخول في المناهج لأسباب سياسية وأسباب عنصرية مناطقية جهوية. وهكذا يقرأ القارئ – الشعر الحقيقي – خارج المدرسة والجامعة.

15. **المنع في التلفزيون والإنترنت والصحف:** تختار التلفزيونات – نصوصاً أدبية لا تضر ولا تنفع وتروّج للثقافة السطحية، وتخشى محاورة الشاعر الحقيقي والروائي الحقيقي والناقد الذي يمتلك عقلاً نقدياً. وتفضل المثقف الموالي للسلطة والمثقف الحائر، حتى لو كان ينتمي لدرجة هابطة من الابداع. وتفضل أيضاً محاورة الشعراء الذين يمارسون (**التجسير بين العرب وإسرائيل**)، مع أن الأرض ما تزال تحت الاحتلال. أما الملاحق الثقافية في الصحف فتمارس التوجيه والإخفاء والمنع والترويج غير العادل. فتتحول العلاقة بين المثقف والصحيفة كمؤسسة إلى علاقة شخصية مع المحرر الذي قد يتخذ موقفاً سلبياً شخصياً من المثقف لأسباب عديدة. أما – الانترنت (في المواقع المهمة) – فهو مكانٌ لمن يمتلكون المال من الشعراء أو لهم صلة بأصحاب رأس المال أو سلطة الجهة – المؤسسة فالمنع هنا من نوع (المنع

المقنّع).

16. **بلطجية رأس المال:** يلعب رأس المال الوطني في المجتمعات الديمقراطية الحضارية دوراً ايجابياً في دعم الثقافة والفنون – لكنّ بلطجية رأس المال في الوطن العربي يمارسون الترويج لأعمال أدبية وفنية رديئة، وهنا يبرز (**المثقف الانتهازي**) مثقف العلاقات العامة، الذي تدعم كتبه أو لوحاته التشكيلية لمجرد اتقانه لفن العلاقات العامة. حينئذ يبتعد المثقف الحقيقي باتجاه العزلة وتظهر الكتب الرديئة لاشباع الفراغ الثقافي.

17. **الرقابة:** الرقيب الموظف "موثوق وطنياً" لدى السلطة – أما الروائي المثقف أو الشاعر استاذ الجامعة فهو قاصر من وجهة نظر السلطة، لهذا يجب إرشاده وتوجيهه. وعادة ما يتم المنع وفقاً للثلاثي المحرم "الجنس، السياسة، الدين" وهي ثلاثية غامضة يختلف تفسيرها من شخص إلى آخر ومن عمل أدبي إلى آخر. فالموظف الرقيب ينطلق من مفهوم معادلة النص الأدبي بالواقع. مع أن النص الأدبي لشاعر ما لا يتطابق بالضرورة مع سيرته الذاتية، وذلك بسبب "ماهية النص". رغم أنه ظل ثورة الفضائيات التلفزيونية وثورة الانترنت والثورة الجينية – أصبحت مفاهيم الرقابة حول الجنس في الأدب والدين في الأدب والسياسة في الأدب – أصبحت مفاهيم قديمة لا تتماشى مع متغيرات العصر.

18. **التأثير السلبي على دور النشر:** يواجه الناشرون مشاكل عدة منها: منع الكتاب ورفع أسعار الورق وعدم شراء الكتاب من قبل المؤسسات الثقافية والجامعات. أما دعم الكتاب من قبل مؤسسات حكومية أو خاصة فقد تولدت عنه ظاهرة صدور الكتب المتوسطة المستوى والرديئة – ما دام المال هو الذي يحكم صدور الكتاب أو يمنعه، كما أنتج ضغوطات من الناشرين على (الكتاب الكبار) الذين يطالبون بنسبة في الربح. هكذا ينشر الناشر والموزع – لحم الكاتب ويقتسمانه بالتساوي ويكتفي الكاتب بإيجابية صدور كتابه. وهناك ظاهرة سلبية أخرى هي ظاهرة (**الكتب**

الأكثر مبيعاً) التي تروّج لها الصحف بأمر من الناشر، حيث نلاحظ أن كتباً هي الأقل مبيعاً ترد في قائمة الكتب الأكثر مبيعاً لقلة الاقبال الفعلي عليها. وهناك ضغوطات على المكتبات تتم لعرض كتب محددة مع أن أحداً لا يشتريها.

19. **رقابة عشائرية وعائلية:** النص الأدبي كتلة لغوية وليس واقعاً حقيقاً برغم انه ينطلق من الواقع. لقد تعرضت بعض الأعمال الأدبية للرقابة الحكومية والعائلية والعشائرية والجهوية لمجرد تطابق صفات بطل في رواية مع شخصية واقعية أو لمجرد إيحاء بأن هذه القصيدة تعني فلاناً من الناس.

20. **الرقابة الذاتية:** تتولد الرقابة الذاتية من الخوف، مع أن مهمة الكاتب هي التحرر من الخوف. وهكذا يراقب الكاتب نفسه من أجل منع المنع. وهذا يؤثر على مستوى النص الأدبي ابداعياً.

21. **رقابة المثقفين ضد زملائهم:** أكثر أنواع الرقابة قسوة هي رقابة المثقف على المثقف بسبب الاختلاف أو الغيرة والتحاسد الثقافي وتصفية الحسابات الشخصية والتحالفات الشخصية "الشلة" - وتحالف المثقف مع السلطة ضد زميله ونحن نقدم الأمثلة التالية من دون تعليق.

أولاً: مؤخراً اتهم الشاعر السوري **(أدونيس)** في حوار معه أجرته مجلة الدراسات الفلسطينية في بيروت — زميليه الشاعر (علي الجندي والقاص زكريا تامر) — بأنهما مارسا الرقابة والمنع في الستينيات لمجلة **(شعر)** اللبنانية من دخول سوريا. وكان الرد من قبل الكاتب **(انعام الجندي)** شقيق علي الجندي - على أدونيس حيث اتهمه بأنه هو — أي أدونيس — الذي كان يقوم بدور الرقيب في لبنان، حيث تعاون أدونيس مع المكتب الثاني أي المخابرات اللبنانية لمنع مقالات(7).

ثانياً: تم الاعتداء بالضرب على الروائي السوري **(نبيل سليمان)** من قبل جهات مجهولة. لكن أحد الكتاب تطوع بالقول: ان المسألة جنائية تتعلق بسرقة حتى

قبل أن يصدر تقرير الجهات المختصة التي تحقق في الحادثة.(8)

ثالثاً: جرت معركة إعلامية وقضائية بين وزير الثقافة المصري وتيار واسع مع المثقفين بسبب منع ثلاث روايات مصرية اتهمت بالجنس. لكن المثقف اليساري (صلاح عيسي) يعلن أنّ الوزير من أعظم بناة المؤسسات الثقافية ويجب أن لا نسيء استخدام الهامش الديمقراطي المحدود.(9)

رابعاً: رغم أن الديمقراطية لا تتجزأ، لكن بعض المثقفين يرفض أو يتهرب من التضامن مع شاعر ممنوع أو رواية مصادرة، مع هذا نجد هذا البعض يكتب عشرات المقالات عن الديمقراطية وضد المنع. وهناك من يوقع على بيان تضامني مع مثقف له صلة شخصية به ويمتنع عن التوقيع على بيان تضامني مع مثقف آخر.

خامساً: التنافس والغيرة الإيجابية – أمر مشروع بين الشعراء – خصوصاً إذا تم التنافس لإبداع – ما هو جديد. لكن تدمير الشعراء لبعضهم البعض بالعنف اللفظي يساهم في خلق حالة من اضطراب المعايير النقدية تجاه الشعر، أما النقد العقلاني المعرفي الشجاع فهو مطلوب لتنقية البيئة الشعرية من الأوبئة، شاعر كبير يزعم أنه (الشاعر الأوحد) في بلاده. ويصل به جنون العظمة إلى القول (كل الشعراء نسخ مشوّهة عن تجربتي الشعرية)، بل ويطلب من سكرتيره الخاص أن يكتب ما يلي (كلّ الشعراء، إما انطلقوا منه أو كانوا ردّ فعل عليه) ولا يستثني أحداً!!، رغم أن كل هذه الأقوال ليست صحيحة. وقبل سنوات كتب الشاعر **عبد الوهاب البياتي** في (جريدة القبس الدولي، لندن، 1988/3/14) ما يلي حرفياً: (إن نزار قباني ينتمي للشعراء المرتزقة الذين يظهرون في عصور الأوبئة والطاعون، فهو يحمل شيخوخته المهترئة إلى مهرجان المربد – ويضربها أمام الجمهور بالسوط.ولو ظهر شاعر مثل نزار في فرنسا مثلاً لرماه الناس بالحجارة). ويقول – **بول شاؤول** (كاتب قصيدة نثر

لبناني)، في جريدة الرأي الأردنية بتاريخ 2000/12/29) ما يلي حرفياً: (أدونيس والسيّاب وسعدي يوسف... لم يضيفوا شيئاً، لأنهم نافهون ولصوص وتابعون). وهناك شعراء أشبه بالخبراء الإعلاميين فهم يستثمرون كل ما يكتب عنهم سلباً أو إيجاباً. وتنظر إلى قصائدهم فإذا هي تلخيص واضح لقصائد شعراء آخرين مع قدرة على تغطية ذلك إعلامياً بمنع أي مقال نقدي سلبي. فهناك من هو فوق النقد بصفته مقدساً لا تسمح السلطات ووسائل الإعلام بنقد نصوصه فالمسموح به هو المدح فقط!!!. بل هناك شعراء ومثقفون مارسوا التطبيع الثقافي مع العدو الإسرائيلي، وتمنع الصحف أيَّ نقد لهم، لأنَّ ذنبهم مغفور دائماً!!.

- لقد تمت حالات منع ومصادرة وتكفير كثيرة في الوطن العربي، **نجيب محفوظ** "أولاد حارتنا" **وليلى بعلبكي** "سفينة حنان إلى القمر" في الستينات. **صادق جلال العظم** "نقد الفكر الديني"، **حسين مروة** "النزعات المادية في الفلسفة الإسلامية" في السبعينات، **وحيدر حيدر** "وليمة لأعشاب البحر" **محمد شكري** "الخبز الحافي" **فاطمة المرنيسي، نصر حامد أبو زيد** "عدةكتب فكرية"، واتهمت بالكفر أو الجنس أعمال قصصية وشعرية لكتاب كثيرين. أما قبل ذلك فنحن نتذكر المنع الذي طال بعض الشعراء العرب.

وكانت أسباب المنع "**سياسية أو دينية أو جنسية**" وفلسطينياً منعت في ظلّ الثورة الفلسطينية 1964 - 1994، كتب هي: عزالدين المناصرة "عشاق الرمل والمتاريس"[1]، أنيس صايغ "الموسوعة الفلسطينية". وفي ظل السلطة الفلسطينية منع كتاب سياسي لإدوارد سعيد عن اتفاق أوسلو "لأسباب سياسية". **وانتحر ستة شعراء عرب هم:** عبد الباسط الصوفي "سوريا"، وتيسير سبول "الأردن 1973"، خليل حاوي "لبنان 1982"، ستار قناوي حسن، "عراقي في صوفيا" وعبد الله بوخالفة "الجزائر 1988، وسلامة شطناوي

[1] - أعيد نشر هذا الكتاب كفصل في كتاب (الثورة الفلسطينية في لبنان، 1972 - 1982) صدر عن الدار الأهلية بعمّان، 2010، أي بعد (34 سنة) من صدوره عام 1976 في بيروت.

"الأردن" وغيرهم. وأعتقد أهم دُفعوا للإنتحار، تحت وطأة ظروف شخصية وعامة قاسية. كذلك شمل المنع "كتباً فكرية وسياسية، مجموعات شعرية، روايات، مجموعات قصصية، أفلاماً سينمائية، لوحات تشكيلية، موسيقا وغناء، مقالات صحفية، وغيرها. ومن مفارقات اعتقال المثقفين الحادثة التالية: **الدكتور خليل رزق** – فلسطيني أقام في لبنان بعد عام 1948 – هاجرإلى الولايات المتحدة للإقامة مع أشقائه، بعد أن علّمهم بصفته الشقيق الأكبر، عمل أستاذاً لنظرية الأدب بجامعة تلمسان الجزائرية و لم يتزوج وكان في الستين في عمره عندما زار بلداً عربياً، لشراء بعض الكتب الأكاديمية. وفي طريق عودته اعتقل في مطار ذلك البلد، حيث سجن لمدة أسبوع. التهمة هي قيادة تنظيم إسلامي متطرف اسمه "**عباءة الله**"!! لكنّ الطريف في الموضوع أنّ الدكتور خليل رزق – فلسطيني وطني من قرية كفر برعم التي دمّرها الإسرائيليون. وهو (**مسيحي ماروني!!!**). لقد كان الأمر أشبه بنكتة سوريالية.

تجربتي الشعرية:

– أزعم أن أيّ شاعر عربي – لم بتعرض لقسوة المنع مثلي. وقد تمّ هذا المنع في ظلّ تواطؤ المثقفين العرب بالصمت في أغلب الأحيان وفي ظلّ احتجاج المثقفين العرب الشرفاء أحياناً أخرى. كذلك لعبتْ الأحكام العرفية دوراً في إجبار المثقفين على الصمت في بعض الفترات الزمنية. لستُ مثقفاً موالياً للحكومات ولست مثقفاً معارضاً، ولست مثقفاً حائراً بين السلطة والمعارضة.إنّما هي معاناة – **المثقف المستقل** – الذي انتمى لمنظور ثالث – هو "**الحساسية الشعبية**" في الوطن العربي. لقد عشت في ظلّ ستة أنظمة عربية ودولة أوروبية شرقية، هي "الأردن، مصر، فلسيطن الثورة، لبنان، تونس، الجزائر، جمهورية بلغاريا الاشتراكية". ولدت في الخليل عام 1946 وغادرت فلسطين عام 1964 و لم أدخل فلسطين حتى الآن، لأنه لم يُسمح لي بدخولها. رفضتُ أن أدخلها "سائحاً" و لم أستطع الحصول على "حق المواطنة" لأسباب عديدة، لا مجال لذكرها، فالجسد ممنوع والنصّ ممنوع، لكنّ خيالي يقتحم كل الحواجز والحدود.

وهذه بعض الحقائق المحددة التي تتعلق بالشاعر خائفاً ومخيفاً أوجزها فيما يلي:

أولاً: امرؤ القيس هي في القائمة السوداء: منذ 1967، أصبح رمز أو قناع امرئ القيس، علامة مركزية في تجربتي الشعرية، لكن قصيدتي "**أضاعوني**" بلسان امرئ القيس نشرت في إحدى البلدان العربية. فأصدر وزير أعلامها آنذاك قراراً بوضع اسمي في القائمة السوداء. و لم أكن قد زرت ذلك البلد. ورغم أن ذلك البلد ينتمي لجبهة الرفض، فقد ظلّت وسائل إعلامه تتجاهلني، بينما كانت تروّج لشعراء التحسير بين العرب وإسرائيل!!.

ثانياً: قصيدة **أضاعوني**، ألقيتها مرّةأخرى في بلد عربي آخر في إحدى جامعاتها، فاستدعتني أجهزة الأمن حيث اعتقلتني يوماً واحداً بتهمة تقول: إنّ القصيدة تعني رئيس ذلك البلد. حدث هذا بتاريخ 1969/9/1.

ثالثاً: قصيدتي "**ناطوران**". تم حذفها عام 1968، عندما صدرت الطبعة الأولى من مجموعتي الشعرية الأولى "يا عنب الخليل" لأسباب رقابية.

رابعاً: صدرت مجموعتي الشعرية "**الخروج من البحر الميّت**" عن دار العودة في بيروت في ديسمبر 1969 وقد أبلغني صاحب دار العودة آنذاك أنها منعت من دخول سبع دول عربية، لأسباب سياسية ودينية. وفي عام 1970 – شاركت في أول مهرجان عربي للشعر الحديث في بيروت – حيث ألقيت قصيدتي (**أبو محجن الثقفي أثناء تجواله**) – وفوجئت بهجمة قادها مجلة الجمهور اللبنانية ضدّي وضدّ الشاعر عبد اللطيف اللعبي – حيث مورس التكفير.

خامساً: صدرت مجموعتي الشعرية "**قمر جرش كان حزيناً**" عام 1974 في بيروت. وقد منعت من دخول ثلاث دول عربية.

سادساً: صدرت مجموعتي "**بالأخضر كفنّاه**" عام 1976 في بيروت.وقد منعت من دخول بلد عربي واحد، بسبب قصيدة "امرؤ القيس يصل فجأة إلى قانا الجليل".

سابعاً: صدر كتابي "**عشاق الرمل والمتاريس**" في بيروت عام 1976، فصدر قرار

بمصادرته ومنع توزيعه. كما منع من دخول بلدين عربيين.

ثامناً: صدرت الطبعة الأولى من (**مجلد أعمالي الشعرية**) في بلد عربي، لكن شرطة ذلك البلد صادرته من المعرض الدولي للكتاب الذي أقيم فيه عام 1987، بعد ساعة واحدة من عرضه. والأسباب كما يقول الناشر سياسية دينية. وما زالت رسائل النشر محفوظة لدي.

تاسعاً: عام 1983 مُنعتُ من إلقاء قصيدتي "**حصار قرطاج**" أمام المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر، رغم أنني تلقيت دعوة شخصية لإلقائها من الرئيس عرفات. والدعوة محفوظة لدي، بتوقيع عرفات.

عاشراً: انسحب (**وفد إحدى البلدان العربية**)، في مهرجان الشعر العربي الذي انعقد في الجزائر عام 1984، انسحب أثناء إلقائي قصيدتي "**حصار قرطاج**" احتجاجاً على القصيدة لأنّها تحدثت عن أعداء امرئ القيس!!!

أحد عشر: ربيع 1986، انعقد مؤتمر "**جدوى الأدب في عالم اليوم**" في (**جامعة باتنة**) الجزائرية. فألقى الشسخ محمد الغزالي محاضرةً فيه بعنوان "الوثنية الكنعانية والشيوعية في شعر عزالدين المناصرة"، حيث اتهمني بالإلحاد والشيوعية، وزعم أنني أدعو للوثنية. وتلقفت التهمة جهات جزائرية غامضة، فبدأت حملة إعلامية ضدّ قصائدي في جريدة النصر الجزائرية التي تصدر في قسنطينة في هيئة مقالات نقدية استمرت حتى صيف 1987، حيث فصلت من عملي كأستاذ بجامعة قسنطينة، فصلاً تعسفياً بقرار من (**الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد**) بتهمة "الوثنية الكنعانية" والإلحاد والشيوعية، بتحريض من وزير الأديان الجزائري، لكن (**رئيس الوزراء عبد الحميد إبراهيمي**) كشف السبب الحقيقي للفصل التعسفي، حيث أرسل برقية إلى رئيس الجامعة تقول "المناصرة لا يطبق عليه قانون الجزأرة". لكن دون جدوى. وفي ربيع سنة 2000، وجهت لي جامعة قسنطينة دعوة شخصية، حيث تمّ تكريمي واعتذر أشخاص شاركوا في الحملة ضدّي عام 1987، أمام أساتذة وطلبة الجامعة وشرحوا

لي أسراراً لم أكن أعرفها أهمها: رئاستي لـــ – اللجان الفلسطينية الموحدة الوطنية في الجزائر.

اثنا عشر: بعد أن عشت حصار بيروت عام 1982، عاد آلاف من الفلسطينيين يحملون الجنسية الاردنية إلى عمّان، بعد اتفاقات بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية. لكنّ السلطات الأردنية أبعدتني مع زوجتي وابني بتاريخ **1982/12/10**، وسحبت مني الجنسية، حيث عشت في تونس والجزائر. والسبب هو مجموعتي الشعرية "**قمر جرش كان حزيناً**". وقد ظلّت أعمالي الشعرية ممنوعة من الأردن طيلة أكثر من ربع قرن. وسمح لي بالعودة إلى عمّان في صيف عام 1991، وسمح لمجلد أعمالي الشعرية بالدخول عام 1994،حيث طبع في بيروت، وأعيد لي جواز سفري بتاريخ 1991/9/18.

ثلاثة عشر: في عام 1977، جرت (**محاولة اغتيالي**) في مدينة صوفيا البلغارية. بسبب احتجاجي على الفساد في مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في صوفيا. وفي عام 1987، جرت محاولات تهديد بالقتل لي بسبب احتجاجي على اغتيال الرسّام ناجي العلي، الذي أغتيل بطريقة تحمل معنى – النذالة!!!

أربعة عشر: صيف عام 1994 – (**فُصلت تعسّفياً من عملي كعميد لكلية العلوم التربوية "الأنروا"**) حين قررتْ الأونروا إغلاق الكلية تحت ذريعة قلّة الأموال، وتحقق السلام بعد اتفاق أوسلو. وعندما يغلق باب بيتك بالشمع الأحمر، فمن حقّك الاحتجاج في الشارع العام. هكذا اتخذت قرار الاحتجاج العلني ونجحت في حماية الكلية حيث تراجعت الونروا بعد حملة الاحتجاج عن قرار الإغلاق، لكن آلتر توركمان المفوض العام ظل مصراً على فصلي، حتى لا تنتشر الاحتجاجات إلى قطاعات أخرى في الأونروا، كما قال.

خمسة عشر: أخذت قراراً شخصياً منذ بداية عملي في التدريس الجامعي عام 1983، ألاّ أقرأ قصائدي في الجامعة التي أعمل بها – وقد التزمت بهذا القرار حتى الآن، بسبب

عدم تمييز الآخرين بين "الشاعر ومهنته"، وبين النصّ والسيرة الذاتية. لهذا لم أقرأ أشعاري مثلاً في جامعة قسنطينة التي عملت أستاذاً فيها في الفترة (1983 – 1987) لكنني قرأت قصائدي فيها لأول مرّة عام 2000، أي بعد غياب. مع هذا كنت أقرأ قصائدي في مراكز المدينة – الثقافية وفي المهرجانات الشعرية الجزائرية خارج الجامعة – إنه تعبير عن (**الخوف**) من سوء الفهم. أما مسألة حذف بعض قصائدي (الممنوعات) من دواويني، فقد تم الحذف لأسباب رقابية. أما من جهتي فلم أحذف حرفاً واحداً لأسباب سياسية بل حذفت بعض المقاطع لأسباب فنيّة فقط.

– دأبت "**إسرائيل**" على اعتقال المثقفين الفلسطينيين، حيث دخل السجون الإسرائيلية عدد من الشعراء كذلك صادرت إسرائيل الكتب السياسية والفكرية والأدبية.وقد فوجئت بتاريخ **1981/2/16** بخبر بثّته وكالة رويتر يقول بأن إسرائيل صادرت جميع دواويني الشعرية مع سجن كل من يقتنيها – ستة أشهر!! وفي عام 1987 صدر بالإنجليزية في الولايات المتحدة كتب بعنوان "**أصوات الفلسطينيين**" للبرفيسور الإسرائيلي – دوف شينعار، يعترف فيه بمصادرة أعمالي الشعرية. وفي عام 1990 صدر كتاب "**انتفاضة**" **لإيهود يعاري مساعد وزير الدفاع الإسرائيلي الأسبق وزئيف شيف المعلّق العسكري لصحيفة هآرتس الإسرائيلية** – وفيما يلي ترجمة حرفية للشهادتين الإسرائيليتين:

1. دوف شينار:

(في عام 1982 لم تكن صحافة الضفة الغربية وحدها هي التي كشفت إجراءات الرقابة الإسرائيلية، بل كشفها أيضاً صحافيون إسرائيليون وعالميون مثل آموس إيلون (**صحيفة هآرتس الإسرائيلية**) وأنتوني ليوس (**نيويورك تايمز**)، وكشفوا أيضاً عن إلغاء الوامر التي أصدرتها السلطات العسكرية الإسرائيلية المحرجة والتي كانت قد صدرت 1977، حيث أصدرت في أيلول 1982 قائمة رئيسة منقحة تحتوي على (1002) عنواناً ثلثها أعمال شعرية وقصصية وأدبية وثقافية كذلك فإن أقل من (10%) من الأعمال المراقبة هي

كتب دينية، إسلامية ومسيحية. وفي الحقيقة أن الكثير من هذه العناوين المراقبة كانت لشعراء وروائيين وطنيين من بينهم (**غسان كنفاني، سميح القاسم، محمود درويش، عزالدين المناصرة**)، وهذا يشير إلى تشويه أهمية الأدب الفلسطيني من قبل الرقيب الإسرائيلي. إن نقد المعالجة الأدبية لمعضلة الكبرياء القومي في مواجهة البقاء اليومي ومفارقة المعالجة لواقع معاد ومشوس، يثير أسئلة أكثر تحديداً، بالإضافة إلى نقد الرمزية المنمقة، المسهبة المحاكية لذاتها، فإن التركيز العاطفي والعقلاني حول ما إذا كان العمل الأدبي قد لازم الفعل، وحول ما إذا كان بوسع المبدعين الفلسطينيين أن يشبعوا ميولهم الفردية في مواجهة الحجة الجماعية نحو الإلتزام الوطني. السؤال الأول حول التوتر بين الحاجة للتعبير النشيط عن المشاعر العظيمة والضغوطات الناجمة عن الاحتلال الإسرائيلي. وقد صور كلا الخيارين تصويراً مؤثراً. فالخيار الأدبي، تم توضيحه. أما الخيار الثاني (اختيار الفعل) فقد مارسة "**الشاعر عزالدين المناصرة وكمال ناصر وغسان كنفاني**" الذين أضافوا إلى النشاط الأدبي اختيار الفعل الثوري الكامل في إطار منظمة التحرير الفلسطينية. **والحقيقة أن كنفاني وناصر قد قتلا في عمل عسكري**، (وظلّ المناصرة على قيد الحياة)، ممّا يجعل من التوتر بين الخيارين المتعارضين ظاهرياً، يجعله ملموساً بشكل أكبر[10].

2. إيهود يعاري، وزئيف شيف:

(كان الشباب في المناطق المحتلة يتبادلون المنشورات وكراسات الإرشاد والتدريب السرّي ويستمعون إلى المحاضرات في جلسات مغلقة تعقدها الخلايا السرّية. جيل كامل من الشباب الذين تربوا على نظرية النضال وطرقه وأساليبه، الأمر الذي جعلهم متعطشين للعمل، فالكراسات والمنشورات التي صودرت بأيدي السلطات الإسرائيلية، أتلفت، واعتقل موزعوها وحكم عليهم بالسجن بتهمة التحريض، غير ان التوزيع واسع النطاق "لأدب النضال"، لم يكن بإمكان السلطات الإسرائيلية منع استمراره، مثلما لم يكن باستطاعة السلطات الإسرائيلية منع الشباب من حفظ (**أناشيد وقصائد معين بسيسو – عز الدين المناصرة**) التي تمثل روح الصمود)[11].

وحيدٌ في غابة الذئاب:

- ولد الشعر في البريّة، قرب جبل ياقين، شرقي الخليل، حيث فضاء الجبال المفتوح على سماوات مفتوحة، في أعالي كنعانيا، حيث صهيل خطوات الأجداد.ولد الشعر طفلاً عارياً بريئاً تحت شجرة كرمة خليلية. كان الشعر كنعانياً آرامياً، وحين تحوّل العنب الخليلي إلى نبيذ تلحمي، انفجرت أسرار القصيدة. ولدت القصيدة حُرّة أصلاً. لكنها في جدلها مع الحريّة، اكتشفت القصيدةُ أنّ الحرية تؤخذ ولا تمنح، عندئذ بدأت صراعها مع دكتاتورية الاحتلال وفساد السلطة وبلطجية رأس المال، وإرهاب المعارضة الثقافية التي تريد أن ترسم قصيدتك على هيئتها السياسية. هذه القوى تشكل 15% من المجتمع، لكن فاعليتها النخبوية تغتصب 90% من القرار. أنت كشاعر مجبر على التفاعل مع العوائق أمام التدفق الحرّ للقصيدة، للتخفيف من سميّتها. لكن (**الإنحياز للحساسية الشعبية**) هو عنوان المثقف حين يكون – الشاعر المستقل – خائفاً لأنه وحيد في غابة الذئاب، ويكون مخيفاً، لأنه يصعب على التصنيف والتدجين، لأنه يرغب أن يظلّ برياً وحشياً مرتبطاً بجذور كنعانيا، لا يخضع لليومي العابر. الشعراء الذين يمارسون نظرية التجسير بين المثقف والسلطة يلتقون في تبريراقم – مع شعراء التجسير بين العرب وإسرائيل. لقد لعبت الحكومات دوراً في خلق التماثل بين السلطة والدولة. وكان الشاعر يعرف الفارق الجوهري، لكنه كان يتعامى ليقنع نفسه بأنه ليس واهماً، من أجل مصالح عابرة. السلطة ليست شراً مطلقاً، لكنها مفسدة، حين تقتنص الشعراء لصالحها، ليقبلوا بفتاقا من أجل جعلهم ديكوراً تزيينياً لأفعالها. المسألة تتعلق بغياب مبدأ الشراكة، فالدولة الديمقراطية هي التي يتقاسم المثقفون القرار الفعلي معها، دون الشعور بأنها هي التي تمنح وتمنع، فالنديّة في المشاركة أمر ضروري. لقد عشتُ غريباً وحيداً في هذا العالم، كأنني مقطوع من شجرة، لكن – الحساسية الشعبية بعناصرها الإيجابية منحتني بعض الطمأنينة، وشجعتني على المقاومة. وكنت كلما اقتربت من السلطة، كلّما ابتعدت عنها، وكلما اقتربت من سلطة المعارضة، كلما أخافني تقوقعها على نفسها، فالحريّة لا تتجزأ: قوميون، يساريون، وطنيون، إسلاميون، ليبراليون، يتصارعون مع

السلطة، لكنهم يتحالفون معها فرادى، فيسكت كلُّ واحد منهم عندما لا يكون مقموعاً!! وهكذا شاعت ظاهرة (الصمت تجاه حريّة الاخر)، عندما ولدت الفجوة بين النظرية والتطبيق، وعندما شاعت ظاهرة الكيل بمكاييل عدّة تجاه – قضية واحدة!! فالمثقف الحائر بين السلطة والمعارضة هو مثقف انتهازي، يرغب في أن يمتلك الدنيا والآخرة. هناك "شعراء سلطة" وهناك "شعراء معارضة"، وهناك "شعراء الحساسية الشعبية"، حيث سادت ظاهرة "المنع من حقّ الشراكة في الفضائيات والإنترنت والصحف" بين هؤلاء الشعراء. ونحن نلاحظ أن بعض الشعراء لا يمتلكون الحدّ الأدنى من الموهبة الشعرية، مع هذا فهم "ظاهرة تلفزيونية" لأسباب تقع خارج منطقة الشعر. ونلاحظ أن شعراء يمتلكون المال يحتلون مواقع في الإنترنت مع انهم شعراء من الدرجة المتوسطة. ونلاحظ أنّ شاعراً ممتازاً مقرّباً من السلطة، تفتح له أبواب الفضائيات والإنترنت والصحف، وتحشد له السلطة وسلطة المعارضة جمهوراً صناعياً، لا يحلم به لو كان بعيداً عن السلطة، بينما نجد شاعراً ممتازاً ينتمي للحساسية الشعبية تغلق امامه الأبواب، فيلجأ لجمهوره العفوي غير المنظّم. هذا هو "التزوير العلني" و"القمع الخفي". وفي ظل هذه الإشكالية تزدهر ظاهرة توزيع الفُتات، وتوزيع الرداءة بموضوعية أخويّة!!. وهنا يزدهر ما أسمّيه "تلفيق المنع"، وهي ظاهرة خطرة لأنها تغطّي على عذابات الممنوع الحقيقي، باختراع منع وهمي، ولأنّ بعش الشعراء لا يمتلك موهبة حقيقية شعرية، فهو يبحث عن الشهرة من خلال ما نسمّيه "شحر المنع"، فقد روّجت السلطة في الوطن العربي لأعمال أدبية لمؤلفين موالين لها بمنع شكلي، من أجل تسويقها. وحدث أن بعض الشعراء الباحثين عن الشهرة بأيّ ثمن، قاموا بالمشاركة في تلفيق المنع بالتحالف مع السلطة أو المعارضة أو عن طريق فن العلاقات العامة الشخصي مع الصحافيين من أصدقائهم. إنّ الخطر الحقيقي في هذه الظاهرة "تلفيق المنع" يكمن في مصادرة حقّ الممنوع الفعلي في أن يتضامن الجمهور معه. ويكمن في الترويج لأعمال أدبية رديئة من حيث مستواها الإبداعي. إنّ أيّ شاعر حقيقي يرغب في وصول اعماله الشعرية إلى الجمهور العريض – بعيداً عن سحر المنع، لأن سحر المنع مؤقت. كنت أفرح طيلة

الثلاثين سنة الماضية، لسحر المنع، لأنّ ذلك كان يعني لي أنني شاعر فاعل ومؤثر. فقد كان الشرفاء ينسخون قصائدي ويوزعونها سراً في بلدانهم. كان هذا يبهجني، لكنه أضرّ كثيراً بشهرتي الشعرية، فعندما تمنع من دخول بلدٍ ما طيلة اكثر من ربع قرن، فمعنى ذلك أنّك تخسر جمهورك العريض، خصوصاً إذا ما رافق ذلك – صمت تجاه المطالبة بالإفراج عن أعمالك الممنوعة!!.

سحر المنع:

المسألة الأخطر في "سحر المنع" – هي ولادة الانحراف الشعري والنقدي تجاه – المستوى الإبداعي الحقيقي للنص. فالمنع يولّد لدى الشاعر أوهاماً كثيرة،منها أنّ النص الممنوع هو الأرقى إبداعياً. وبالتالي يصبح تركيز الشاعر على مستوى الإبداع في القصيدة ضعيفاً، لأنه يكون منشغلاً بأسباب المنع.وقد يجد الشاعر من يصفقون له من القرّاء والنقاد مؤقتاً، لكنه يكتشف بعد زمن أنه يمكن أن يزيل أسباب المنع لتكون جماليات القصيدة أفضل، هذا طبعاً إذا كان سبب المنع سطحياً مباشراً. الإشكالية هنا ان سحر المنع يطغى على جماليات النص. وهنا يولد الانحراف الشعري والنقدي. فالمنع يولّد سحر المنع وسحر المنع يولّد غياب الجماليات.ونحن نعرف أن بعض الأعمال الأدبية الممنوعة، تنتمي إلى الأدب المتوسط الحال، لكن المنع طال أعمالاً أدبية رفيعة، بسبب صورة هنا وصورة هناك.

إشكالية الرقابة هي النظر الحرفي في ثلاثية (الجنس – السياسة – الدين) من خلال مفاهيم مختلف حول تفسيرها، وهي قابلة للتغير والتحول من عصر لآخر.

وإشكالية الرقابة الثانية هي النظر الحرفي النصوص الأدبية باعتبارها حقائق واقعية. والإشكالية الثالثة هي تأثر الرقابة بمفاهيم القوى التقليدية المسيطرة. هذه القوى تنظر إلى الجنس في الأدب بصفته "أدب بورنو" لمجرد استخدام إيماءات وإيحاءات جنسية!!!. والصحيح أنه إذا استخدم الجنس في النص الأدبي استخداماً طبيعياً أي متلائماً مع طبيعة الشخوص وليس بهدف الاستعراض الجنسي الخالص، فهو مبرر. وهناك فارق بين "تصنيع الجنس"، كما في أفلام البورنو – وبين الجنس الإيمائي الإيحائي الذي تتطلبه طبيعة وسياق

النص. فالإسلام يمتلك "الشفافية" تجاه المسألة الجنسية. لقد كان القرآن واضحاً في الحديث عن المسألة الجنسية، كما في سورة "المؤمنون" – حيث وصف آلية الخلق في الجوف والرحم والمشيمة، كذلك أحاديث الرسول – صلى الله عليه وسلم – والإشكالية الرئيسة في النظر تجاه – الجنس في الأدب كمحرّم يعود بشكل أساسي إلى غياب – الثقافة الجنسية في الأسرة والمدرسة والجامعة. وهذا الغياب يخلق اللاتوازن ويصل إلى حدّ الاضطراب بسبب التعامل السرّي مع المسألة الجنسية، وحصرها في إطار الطبيب والفقيه. أما المسألة الدينية في الأدب، فهي تتعلق بإشكالية "احتكار التفسير الديني". والمسألة واضحة في هذا المجال، فإذا كان الشاعر أو المطرب يحترم – النص الديني – الذي يوظفه في النص الأدبي، بما لا يتعارض مع القيم الدينية، فما الخطأ في ذلك؟ لقد غنّى المطرب المعروف صباح فخري الجملة القرآنية "إنا أعطيناك الكوثر" في موشّح جميل، ولم يعترض أحد، فلماذا اعترض البعض لأنّ مارسيل خليفة استخدم نفس الأسلوب؟؟ بتقديري أن السبب يقع خارج القضية المطروحة. لقد تربيت على اللغة القرآنية منذ وقت مبكر وأنتمي لعائلة متسلسلة هي وريثة **"كتاب الإنطاء الشريف" منذ أكثر من 1413 سنة.** فكيف أستطيع أن امنع تأثير لغة القرآن، في قصائدي!!! وكيف ندخل القرن الحادي والعشرين بأغاني شعبان عبد الرحيم.

إنّ القمع يقتل الإبداع ويشوّهه، ويولّد الرقابة الداخلية، التي هي ألدّ أعداء القصيدة الجميلة. صحيح أنّ القمع يولّد التحدي المرتبط بالرغبة في الحريّة، لكن القمع هو العائق الاكبر أمام الإبداع. إن من حقوق الإنسان أن يتحرر من خوفه، ومن حقوقه على الآخرين "السلطة، المعارضة، رأس المال، ووسائل الإعلام" – أن لا يُصنفوه – شاعراً ممنوعاً ومخيفاً – ومن حقه أن يكون شريكاً في دولة ديموقراطية. ومن حقه أن يرفض التدجين، وأن يرفض ما يجعل منه مجرد ديكور تزييني يقبل بالفُتات، عندئذ يزدهر الشاعر المستقل الذي ولد راعياً حرّاً في البريّة وولدت قصائده في ظل الكرمة الخليلية والنبيذ التلحمي وكرامة الأجداد الكنعانيين العماليق والفخر بوراثة "كتاب الإنطاء الشريف"، في أرض

العسل والزيتون والدم. ولكي يكون "الشاعر مستقلاً"، عليه أن يقاوم أشكال المنع كافة، حتى لو حصل على حُطام الخسارات، فموقف "المستقل الحقيقي" هو أصعبُ المواقف.

أعتقد أن مواقفي السياسية جنت على شعري، رغم أنني أفخر بهذه المواقف لأنني انسجمت مع القوى الشعبية المقموعة، ولم أستطع الانسجام مع السلطة والمعارضة، لهذا ظلت شرعيتي الشعرية وسلطتي الشعرية محدودة، قياساً على الشعراء العرب الذين انسجموا مع القوى المسيطرة، وكانوا جسراً بين العرب وإسرائيل منذ عام 1967. ولست نادماً، لأنني واثق أن القوى الجديدة القادمة ستحاول محو هذا الظلم. أما المفارقة المضحكة فهي أن القاتل الجلاد، يريد أن يمتلك الدنيا والآخرة، فهو يمارس القتل والقمع في زمن ما، ثمّ يمارس تزوير تاريخ القمع بالكذب، حين يزعم أن المقموع لم يقمع!!.

يقول (عبد الرحمن الكواكبي) في كتابه "طبائع الاستبداد" الصادر سنة 1900 "ما أليقَ بالأسير في أرض ما، أنْ يتحول عنها إلى حيث يملك حريته، فإنّ حياة الكلب الطليق، خيرٌ من حياة الأسد المربوط".

الهوامش:

1. (16، 17) بيتان محذوفان لأسباب خارجة عن الإرادة (المحرر).
2. **فاروق شوشة:** أحلى عشرين قصيدة حب، دار ابن زيدون، بيروت، ط6، انظر: القصيدة اليتيمة لدوقلة المنبجي.
3. **أبو العلاء المعري:** اللزوميات، المجلد الثاني، ص 117، تقديم وشرح وحيد كباية وحسن حمد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1996.
4. **الدكتور محمد مندور:** النقد المنهجي عند العرب، دار نهضة مصر، القاهرة (تهمة الكفر لأبي تمّام): ص 81 – 82.
5. **الدكتور محمد شحرور:** الكتاب والقرآن، قراءة معاصرة، دار الأهالي، دمشق، ط6، 1997، (ص 669 – 672)، كذلك: انظر منى سنجقدار شعراني، تاريخ

الموسيقا العربية وآلاتها، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1987، (حديثان للرسول حول الموسيقى، ص 28.

6. **عبد الوهاب بوحديبة:** الإسلام والجنس، ترجمة هالة العوري، دار رياض الريّس، ط2، لندن، 2001، (انظر: ص 20).

7. **علي عبد الرازق:** الإسلام وأصول الحكم، منشورات موفم، الجزائر العاصمة، 1988 (انظر:وثائق المحاكمة، ص 127 – 179).

8. **إنعام الجندي:** علي الجندي وزكريا تامر لم يمنعا، مجلة – شعر – جريدة (القدس العربي، لندن، 2000/7/24).

9. جريدة (أخبار الأدب)، القاهرة، 2001/2/12.

10. **صلاح عيسى:** يجب أن لا نسيء استخدام الهامش الديموقراطي المحدود – جريدة القدس العربي، لندن، 2001/2/12.

11. Dov Shinar: Palestinian Voices, Lynne Rienner Publishers, Colorado, U.S.A, 1987 (p. 124) + (p. 130 – 131).

12. **إيهودا يعاري** (مساعد وزير الدفاع الإسرائيلي الأسبق) **وزئيف شيف** (المعلق العسكري لصحيفة هآرتس الإسرائيلية) في كتابهما المشترك: انتفاضة، ترجمة دار الجليل، عمّان، الأردن، 1990، ص 49.

13. **عبد الرحمن الكواكبي:** طبائع الاستبداد، منشورات موفن، الجزائر العاصمة، 1988، ص 18.

14. **عزالدين المناصرة:** مجلد الأعمال الشعرية – (تسعمائة صفحة من القطع الكبير) – الطبعة الخامسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر (بيروت – عمان). 2001.

القدس

عاصمة الشعب الفلسطيني الأبدية

مدينةٌ مُكتظَّةٌ بالرموز الثقافية: السماوية، والأرضية. سماؤها صافيةٌ، هادئةُ الزُرقة، توحي بالطمأنينة. أسوارُها العتيقة، وأحجارها، وترابُها، يوحي بالعراقة التاريخية. أساطيرها لا تُحصى. ماؤها يُسرسبُ في القيعان، لا يُسافر بعيداً. أسواقُها تعبق برائحة عطرة، تُعشش في الروح والدماغ. زيتونها روميٌّ كنعانيٌّ عريقٌ، وزّع فسائلَه على العالم. حاراتُها من فلفل العشق. مسجدُها الأقصى، أوّلُ القبلتين، وثالثُ الحرمين الشريفين، ومحطُّ أنظار مُسلمي العالم. كنيستُها القيامِيَّة، مركز قلوب المسيحيين في العالم كله. (الخليلُ) شقيقتُها، وحارستُها في الأزمنة الصعبة، فما ذُكرتْ الخليلُ، إلاّ مرتبطةً بالقدس. (بيت لحم)، ابنتُها التي تحمل ملامحها (رام الله)، فرعٌ من شجرتها. (أريحا)، مَشْتاها، ومزرعتُها العتيقةُ منذ تسعة آلاف عام (**أقدم مدينة في العالم**). زراعةُ العالم، ولدتْ في أريحا. محيطُها القريب: (نابلس، طولكرم، جنين، حيفا، يافا، عكّا، عسقلان، أسدود، الناصرة، مرج بن عامر، شمالاً، وغرباً. وغزّة، وبئر السبع، وغيرها)، محيطٌ يتمركزُ، ويتعاشقُ، ويتعالقُ مع القدس، مركز الكون، وعاصمةِ السماء والأرض، والجذور. عاصمة العالم الروحية والثقافية، حيث تتعدّد الثقافات والأعراق والأديان والرموز والتواريخ والأساطير، وهي قبل كل شيء، عاصمة العرب، وعاصمة الشعب الفلسطيني الأبديَّة. هكذا يقول التاريخ: قاومت القدسُ الغزاةَ، عبر التاريخ، ولفظتهم خارج جسدها، واحداً تلْو الآخر، وكانت صَبورةً وما تزال. تقاوم بصمت أحياناً، وتستغيث بأشقائها، حيث تعلو صرختها الجارحة، دون أن يستمع لصراخها أحدٌ في زمن العجز والتواطُؤ. كأنّها خُلقتْ لمقاومةٍ أبديَّة لا تنتهي :(ليت للبرّاق سيفاً :)... كامرأةٍ أسيرةٍ هي القدس، تنادي، وتنادي، فيكثر الطُرشان من أبناء قومها،

(*) مجلة فيلادلفيا الثقافية، افتتاحية العدد الخامس، منشورات جامعة فيلادلفيا، 2009.

رغم أنّهم يعرفون قداستها، ويتباهون بأنها: مَسْرى محمد صلى الله عليه وسلم، وقبلتُهُ الأولى، ومعراجُه إلى السماء، وفيها قاوم (المسيح التلحمي) أعداء تعاليمه، فولدتْ فكرةُ (الفداء)، بصفتها أرقى حالة إنسانية في مجال التضحية. القدس مدينة الرموز والحضارات، مدينةٌ كنعانيةٌ فلسطيُّة، منذ (3200 ق.م) على الأقل، والفلسطيّون القدامى فيها، هم فرعٌ أصليٌّ من القبائل الكنعانية. كانوا فيها منذ (الإنسان منتصب القامة)، و(الإنسان العاقل)، قبل خمسين ألف سنة، وما يزالون يحملون ثقافتهم الكنعانية، التي قدَّمت (الأبجدية الأولى) في مرحلتها الأولى، قبل أن تتطوَّر في (أوغاريت، وجبيل)، وتصل مرحلة النضج، ومنها ولدت لغات العالم، يقول (Cowley)، إنَّ الأبجدية الكنعانية، في مرحلتها الأولى، ولدت في جنوب فلسطين، لأنَّ مخترعي هذه الأبجدية. "قومٌ بدائيون من جنوب فلسطين، جعلتهم السلطة الفرعونية يعملون في مناجم الفيروز في سيناء"، ويجزم (sprengling)، بأنَّ مخترعي الأبجدية الكنعانية (السينائية)، هم: "من أرض سعير، أي بلاد آدوم، بين البحر الميت، والبحر الأحمر، وينتقد (رمزي بعلبكي)، النظرية الكريتية (جزيرة كريت)، التي قال بها (Evans)، الذي يفترض "أنّ الفلسطينيين، نقلوا الألفباء من كريت إلى فلسطين في القرن الثالث عشر ق.م.، وأنّ الكنعانيين الفينيقيين بدورهم، نقلوا هذه الألفباء عن الغلسطينيين، حيث يرى بعلبكي أنّ ما ينسب إلى الفلسطينيين من نقل الكتابة من كريت إلى فلسطين، أمر غير واضح، لأنّ تاريخ الألفباء، يرجع إلى ما قبل القرن الثالث عشر ق.م. ومن ثم، فإنّ (القدس) كانت تتكلم الكنعانية، منذ (3200 ق.م.)، وربّما كانت تكتب حروفها منذ القرن الثامن عشر ق.م.، لأنّ القدس، كانت جزءاً من جنوب فلسطين الأدومية، ولأنّ مملكة أدوم، كانت تشمل جنوب القدس، وجنوب شرق الأردن، أي، بيت لحم، والخليل، وبئر السبع، والبتراء، وأيلة (العقبة). وبحسب الوثائق المصرية، فإن القدس، كانت تسمّى (أورسالم)، أو (أورشلم)، نسبة للإله (شلم)، أو (مدينة يبوس)، وهي قبيلة كنعانية. وقبل اليبوسيين، سكن القدس، الكنعانيون الأموريون، والكنعانيون الهكسوس، يقول المفكر الليبي (**علي فهمي خشيم**): إنّ الباحثين وصفوا الهكسوس بأنهم: "كنعانيون، أو فلسطيّون، لكن

مانيثون، قال بأنهم كانوا عرباً، وأنهم هم من بنوا أورشاليم". وتؤكد عالمة الآثار (**كينيون**) أنها "وجدت قبراً في جبل الضهور (أوفل)، في القدس، يحتوي على فخار، يرجع تاريخه إلى أواخر القرن الرابع ق.م.، واكتشفت أحد عشر قبراً في القدس على جبل الزيتون (الطور)، تنتمي إلى المرحلة 3200 – 2000 ق.م.". أمّا في النصوص الأشورية، فقد ورد اسم (أورشاليمو)، أوّل مرّة في نصّ سنحاريب، عام 701 ق.م. ويرى الهولاندي (دوغيوس) أن "أصل الأموريين، يجب أن يُفهم بأنه، فلسطيني المنشأ". ولذا فإن (تلة موريا) في القدس قد تكون منسوبة إلى الأموريين، رغم أن خزعل الماجدي يرى أنّ "موريا، هو اسم سابق لاسم بلاد كنعان، وهو يطلق على فلسطين".

كان هيرودوس الكبير (**حَرَدْ الأدومي العربي**) ملكاً على القدس، ثم أسّس مع أبنائه، **مملكة فلسطين الأدومية (37 ق.م. — 100م)**. كان هيرودوس الكبير فلسطياً أدومياً من عسقلان، وكانت أمّه (أميرة نبطية) من البتراء، وقد حكم ابنه هيرود، شرق الأردن (بيريا). أسّس حَرَدْ (هيرودوس الكبير)، أوّل هيكل في القدس، وهو عبارة عن (مَجْمَع أديان)، كما يجمع الباحثون، حيث اشتمل هذا الهيكل على مجموعة من الآلهة (الكنعانية الفلسطية، واليونانية الرومانية، واليهوية). وكان هيرودوس الكبير، حسب فراس السوّاح: "مواطناً عالمياً، يؤمن بوحدة الأديان والثقافات". وكانت الطائفة (اليهويّة) الفلسطيّة وهم (عبدة الإله يهوه) في القرن الأول قبل الميلاد، تشكل ما نسبته (6%) من سكان القدس، حسب بعض الباحثين. وبقيت كذلك، حتى عام (70م)، حين طردها الرومان من القدس. وكانت الطائفة اليهويّة، تكره هيرودوس الكبير، وكان يكرهها، بسبب انشقاقاتهم وصراعاتهم، وتآمرهم ضدّه، فقد كان موالياً للثقافة اليونانية — الرومانية. وكان بلغة عصرنا الحاضر (علمانياً). وهنا تقرر، اعتماداً على معظم الباحثين، أنّ (هيكل حَرَدْ)، هو (مَجْمَع أديان وثنية)، لأبناء الشعب الفلسطيني (الوثني آنذاك)، يشتمل على عدة أديان وثنية، ومنها دين (الإله يهوه) الوثني، وأن هيكل حَرَدْ هو الهيكل الوحيد في تاريخ فلسطين ق.م.، وقد دعم الآثاريون الأوروبيون هذا الرأي، حيث لم يثبتوا وجود أيّ هيكل آخر سواه، ورغم

أنّهم نبشوا أرض القدس، وفتشوا جهاتها كلها، دون جدوى، أمّا مصطلح (**يهودي، يهودية**)، فلم يظهر إلا في بداية القرن الثاني للميلاد، لكنّ كمال الصليبي، يقول: "كان الرسول بولس الذي توفي عام 67 ميلاديّة، أوّل من اشتق لفظة اليهودية من اسم اليهود. (ioudaiooi) باليونانية، للدلالة على ديانتهم ولا توجد أية إشارة معروفة إلى اسم هذه الديانة قبل ذلك". وكان **هيرودوت** (أبو التاريخ) في القرن الخامس قبل الميلاد، قد زار فلسطين، ووصف سكانها بأنهم: (السوريون – سكان فلسطين)، ولم يُشر لا من قريب ولا من بعيد أية إشارة، لوجود (يهويين)، ولا إلى (يهوذيين). ويقول (**أوسابيوس العسقلاني**) بأن الوضع الديني في فلسطين، **عام 337م**، أي في القرن الرابع الميلادي، كان كما يلي: "**287 قرية فلسطينية كنعانية وثنية، و11 قرية فلسطينية يهويّة، و3 قرى فلسطينية مسيحية، و6 قرى فلسطينية سامريّة**".

– لم تبدأ مأساة فلسطين عام (**1877**)، حين تأسست أوّل مستوطنة يهودية، ولا في عام **1917**، عندما صدر (وعد بلفور) البريطاني، بل بدأت مع (وعد نابليون بونابرت) الثقافي التزويري، الذي وزّعه في منشور شهير، وصل إلى أوروبا، ومصر وفلسطين، عام **1799**، وأتبعه بمذبحة ارتكبها في مدينة يافا، التي قاومته مقاومة باسلة، بتاريخ **1799/3/11م**، راح ضحيتها (أكثر من ثلاثة آلاف شهيد)، بينما خسر نابليون (**6550 جندياً قتيلاً**). وهكذا بدأ نابليون مذبحة يافا، بخطاب تاريخي مزوّر مليء بالأكاذيب. وفيما يلي: نص (**وعد نابليون**) الكامل:

"من نابليون بونابرت القائد الأعلى للقوات المسلحة للجمهورية الفرنسية في إفريقيا وآسيا إلى ورثة فلسطين الشرعيين: أيها الإسرائيليون، أيها الشعب الفريد، الذي لم تستطع قوى الفتح والطغيان أن تسلبه نسبه ووجوده القومي، وإن كانت قد سلبته أرض الأجداد فقط، إن مراقبي مصائر الشعوب الواعين المحايدين – وإن لم تكن مقدرة الأنبياء مثل أشعياء ويوئيل – قد أدركوا ما تنبأ به هؤلاء بإيمانهم الرفيع أن عبيد الله (كلمة إسرائيل في اللغة العبرية تعني: أسير الله أو عبد الله)، سيعودون إلى صهيون وهم ينشدون، وسوف تعمهم

السعادة حين يستعيدون مملكتهم دون خوف. انهضوا بقوة أيها المشردون في التيه. إن أمامكم حرباً مهولة يخوضها شعبكم بعد أن اعتبر أعداؤه أن أرضه التي ورثها عن الأجداد غنيمة تقسم بينهم حسب أهوائهم... لا بد من نسيان ذلك العار الذي أوقعكم تحت نير العبودية، وذلك الخزي الذب شل إرادتكم لألفي سنة. إن الظروف لم تكن تسمح بإعلان مطالبكم أو التعبير عنها، بل إن هذه الظروف أرغمتكم بالقسر على التخلي عن حقكم، ولهذا فإن (فرنسا) تقدم لكم يدها الآن حاملة إرث إسرائيل، وهي تفعل ذلك في هذا الوقت بالذات، وبالرغم من شواهد اليأس والعجز. إن الجيش الذي أرسلتني (العناية الإلهية) به، ويمشي بالنصر أمامه وبالعدل وراءه، قد اختار القدس مقراً لقيادته، وخلال بضعة أيام سينتقل إلى دمشق المجاورة التي استهانت طويلاً بمدينة داود وأذلتها. يا ورثه فلسطين الشرعيين.

إن الأمة الفرنسية التي لا تتاجر بالرجال والأوطان كما فعل غيرها، تدعوكم إلى إرثكم بضمانها وتأييدها ضد كل الدخلاء، انهضوا وأظهروا أن قوة الطغاة القاهرة لم تخمد شجاعة أحفاد هؤلاء الأبطال الذين كان تحالفهم الأخوي شرفاً لأسبرطة وروما، وأن معاملة العبيد التي طالت ألفي سنة، لم تفلح في قتل هذه الشجاعة. سارعوا! إن هذه هي اللحظة المناسبة — التي قد لا تتكرر لآلاف السنين — للمطالبة باستعادة حقوقكم وماكنتكم بين شعوب العالم، تلك الحقوق التي سلبت منكم لآلاف السنين، وهي وجودكم السياسي كأمة بين الأمم، وحقكم الطبيعي المطلق في عبادة إلهكم يهوه، طبقاً لعقيدتكم، وافعلوا ذلك في العلن وافعلوه إلى الأبد) — **التوقيع: نابليون بونابرت.**

- إذاً، ما هي قصة تاريخ فلسطين القديم والحديث؟

إنّها أضخم عملية تزوير في التاريخ، مارسها مستشرقون، وعلماء آثار، ومؤرخون توراتيون، ورجال دين، وعسكريون، ودبلوماسيون أوروبيون، منذ القرن الثامن عشر الميلادي، وحتى الآن. ثمّ تعلّم بعض العرب في جامعات أوروبا، منهجيات حديثة على أيدي مستشرقين، فنقلوا هذه المعرفة المزوّرة إلى الجامعات العربية، حيث ما يزالون في دائرة

ما أسمّيه (مصيدة الجدل مع التوراة). نعم، هناك (**نظرية مؤامرة**)، ولكنَّ هناك أيضاً (**نظرية التعامي عن المؤامرة**)، التي بدأ بكشفها علماء جدد منذ منتصف الثمانينات، وهم ما يزالون في مرحلة البداية للكشف عن (جيل الأكاذيب) الضخم، ومن بينهم: (**توماس طومسون، كيث وايتلام، مارغريت شتاينر، ونيلز لمكة، وأنغريد عيلم، وغيرهم**). كما ظهر تيار جديد من الآثاريين والمؤرخين العرب، يتصف بالبحث الجدّي النقدي، من بينهم: (معاوية إبراهيم، ديان كفافي، محمود أبو طالب، سلطان المعاني، كمال الصليبي، زياد منى، فراس السوّاح، أحمد داوود، قاسم الشوّاف، خزعل الماجدي، سيّد القمني، وغيرهم). ولهم اجتهادات معقولة، لكنّ (تاريخ القدس، وفلسطين) القديم، والحديث (الحقيقي)، لم يكتب حتى الآن، لأنّ (كمال الصليبي) مثلاً، وهو مؤرّخ رصين، نقل (التاريخ التوراتي) من فلسطين إلى عسير، وجنوب الحجاز، ثمّ أعاد اليهود إلى فلسطين، عبر نظرية الهجرات الخاطئة من وجهة نظرنا، ومن ثم افترض أن فلسطين – كما نستنتج – كانت خالية من السكّان، والإشكالية الجوهريةن أنه غرق في رمال شبه الجزيرة العربية، دون أن يضع لنا تاريخاً حقيقياً لفلسطين.

أمّا المؤرخون التوراتيون، فقد صاغوا تاريخ القدس وفلسطين على مقاس التوراة الأسطورية، فالشعب الكنعاني الفلسطي عندهم، ليس له تاريخ، أما تاريخ فلسطين عندهم، فهو تاريخ (**الطائفة اليهويّة**)، التي كانت تشكل (6%) من سكان القدس، وصراعات أجنحتها المتناحرة!!. يقول (كيث وايتلام): "كثيراً ما جرى إفراغ فلسطين والتاريخ الفلسطيني من أيّ معنى حقيقي، حيث جرى تجريدها من الصفة التاريخية". وهو يقول أيضاً: "ليس تاريخ اليهود في فلسطين، إلا لحظة قصيرة عابرة في تاريخ فلسطين الطويل".

وحتى عام نكبة فلسطين – 1948، لم تكن (الطائفة الفلسطينية اليهودية) الأصلية، التي جاءت سابقاً من أمكنة متعددة، تشكل سوى (7%) من أبناء الشعب الفلسطيني. ويؤكد الكاتب البريطاني آرثر كوستلر، أنّ معظم يهود أوروبا وروسيا وأمريكا، هم من يهود (إمبراطورية الخَزَر)، مثلما يؤكد كمال الصليبي أنّ (بني إسرائيل)، هم من قبائل

عربية، مثل: طسم، وجديس، وثمود، وعاد (العرب البائدة).

وهكذا تواصل (**دولة الثكنة المغلقة**) النوويّة الحديثة، احتلالها لفلسطين منذ عام 1947 و1967، ويواصل حُرّاس الثكنة ارتكاب حرب الإبادة التدريجيّة: (دير ياسين، الطنطورا، الدوايمة، كفر قاسم، الحرم الإبراهيمي في الخليل، مخيّم جنين، صبرا وشاتيلا، ومذبحة غزّة، وغيرها)، متوهّمين أنهم سوف يقضون على ما يُسمّونه (**القنبلة الديموغرافية الفلسطينية**)، كما تلاشى الهنود الحمر في أميركا، بسبب (**حروب الإبادة**) التي شُنّت ضدّهم!!. ويواصل حُراس الثكنة، تدمير البيوت، واغتيال البشر، الشجر في القدس، وفلسطين إضافة إلى (**12 ألف أسير وأسيرة**)، يقبعون في سجون دولة الثكنة. ويواصل حُراس الثكنة، رفضهم لمئات القرارات الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة بشأن القدس وفلسطين. وفي المقابل، يقاوم أبناء الشعب الفلسطيني العظيم، مقاومة باسلة، بشتّى الوسائل الممكنة من أجل حريّتهم، واستقلالهم،وإقامة دولتهم الفلسطينية المستقلة على تراب وطنهم، وعاصمتها الأبدية، (القدس). يقاومون منذ أكثر من قرن وربع القرن (1877 – 2009). وكأنّ هذا الشعب، حالة خاصة وحيدة في العالم الحديث كلّه، الذي تحرّر من الاستعمار.

مع هذا كله، فإنّ (القدس)، هي عاصمة العرب والمسلمين، وعاصمة العالم الروحية، وقبل كل شيء، هي (**عاصمة الشعب الفلسطيني الأبديّة**)، لأنّ (دولة الثكنة) دولة غير طبيعية، وهي (حالة الاحتلال الاستيطاني الوحيد) في العالم الحديث. ولا حلّ سوى بالعودة إلى (**مشروع الدولة الفلسطينية الديموقراطية**)، 1968، لأنه الحلّ العادل والشامل.

(العقل الحاراتي)، و(التلذذ بالتبعية)

(نعيب زمانَنا والعيبُ فينا... وما لزمانِنا عيبٌ سوانا!!)

(الإمام الشافعي)

هناك (آفّتان) فكريتان تفتكان بمجتمعاتنا الثقافية العربية، منذ أكثر من عشرين عاماً، هما:

أولاً: (**آفّة التلذُّذ بالتبعية**)!!، التي تصاعدت بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر **2001** في نيويورك، وهي (ليبرالية محافظة)، تُوصف بأنها (جديدة!!)، نشأت متوازية مع (ظاهرة المحافظين الجدد) في إدارة زمن (بوش)، حيث روَّجت لمفهوم (الخلط بين المقاومة، والإرهاب)، وأيَّدت (عسكرة العولمة)... الخ. هنا نميز بين هذه الظاهرة المعادية للتقدم، و(الحداثة الحقيقية)، و(الليبرالية العربية التقدمية) العفوية، التي أسَّست للنهضة والتنوير منذ مطلع القرن العشرين.

ثانياً: (**آفّة العقل الحاراتي**)!، التي تبنَّت (نظرية أولاً)، بأسلوب غرائزي، وقامت بإقامة الأسيجة الحديدية، حول نفسها، بترسيم حدود الحارات، متوهمةً أنَّ سياسة (اللّهم نفسي)، سوف تحميها من الأعداء!!، لأنه حين تنفجر الغرائز، تحرق نفسها (أولاً)، وتحرق الآخرين في الأوطان المشتركة، وما بين الآفتين: (الاندلاق، والانغلاق)، حدث التشتت الفكري.

الحرّية، والديمقراطية التعددية النوعية، العدالة في توزيع الثروات، وتوزيع السلطة الإدارية، هي من أُسس جوهر (الليبرالية القومية، والوطنية) في الدولة الديمقراطية. كما أنَّ (حق الاختلاف)، كان وما يزال، حقاً مشروعاً في التعددية الفعلية، لأنَّ حق الاختلاف، يقود إلى شرعنة الديمقراطية، مهما كانت ردود الفعل: غير عقلانية، أم عقلانية لدى الأفراد، فهي في النهاية، تمنح الحيوية للمجتمع الديمقراطي. وفي المقابل، فإنَّ (التضامن)،

(*) مجلة فيلادلفيا الثقافية، افتتاحية العدد السادس، منشورات جامعة فيلادلفيا، 2010.

ضدّ الإكراه الخارجي، لا يتم إلاّ عبر (سياسة التشاور)، إذْ لا يجوز للطبقة الحاكمة، التي يُعاد إنتاجها بين حين وآخر، خصوصاً في الأزمات، أن تدّعي أنها صاحبة الحق الأوحد في تحديد آليات مواجهة الإكراه الخارجي، ما لم تكن منتخبةً من المجتمع، وتمثله تمثيلاً صحيحاً، وما لم تكن (القوانين) نفسها من إنتاج المجتمع نفسه، أي (وطنية قومية)، ولها مرجعية خاصة، حتى لو استفادت من التجارب الديمقراطية في العالم، فهي في النهاية، يُفترض أن تحمي حقوق: الأفراد، الجماعات، الدولة، بعيداً عن تغوُّل سلطة الحكومات على الأفراد والجماعات، وبعيداً عن ادّعاءات بعض الأفراد، أنهم يمثّلون (الوطنية الصحيحة)!!. فالوطنية الصحيحة، هي التي تمتلك ما يشبه الإجماع الذي يتحقق عبر تطبيق القوانين التي صاغها المجتمع بنفسه. و(المرجعية)، أيضاً، تحتاج إلى إجماع، لتصبح نموذجاً يُقتدى، حتى لو قمنا بتطعيم هذه المرجعية القومية والوطنية، بأفكار مستوردة من الخارج، لأنَّ درجة شرعية هذه الأفكار المستوردة، يُفترض أن تتطابق مع الإجماع، أو شبه الإجماع، حتى لو كان الإجماع على (الاختلاف المهمَّش). وهذا لا يتمُّ إلاّ عبر (سياسة التشاور) التي تقود إلى الإقناع العقلاني، بوساطة الحوار. لقد تشكلت نواة الليبرالية القومية في النصف الأول من القرن العشرين حول فكرة الحرية، والتعددية الثقافية، والعدالة، ومحاربة الاستبداد قادها (طليعة ثقافية متنوعة الأفكار) في ظلّ ظروف هيمنة الاستعمار الأوروبي على البلدان العربية. ونشأت هذه الليبرالية من الاحتكاك مع النموذج الأوروبي المتقدم، شبه الحداثي، لكنَّ هذه الليبرالية القومية والوطنية، نقلت النموذج حرفياً، دون أن تنجح في توطينه، لهذا، كانت ذات طابع (شعاري)، كما أنها كانت وطنية قومية، وإسلامية عفوية، بسيطة وبريئة: (عبد الرحمن الكواكبي، رشيد رضا، خير الدين التونسي، رفاعة الطهطاوي، بندلي الجوزي، جمال الدين الأفغاني، علي عبد الرازق، طه حسين، ساطع الحصري، زكي الأرسوزي، نجيب عازوري، وغيرهم كثير)، فقد طُرحتْ أفكار جديدة حول: الإسلام، وأصول الحكم العادل، والقومية العربية، والديمقراطية، وعلاقة العرب بالغرب، والنموذج الأوروبي، والحداثة، والفكر القانوني....الخ، وقد سُمّيت (النهضة!)، تجاوزاً، لأنَّ عملية التوطين،

ظلّت في إطار نخبوي (غير شعبي)، كما أنّ الأفكار ظلّت تدور في إطار حلقة نظرية (مثالية)، لكنّ هذا الفكر الليبرالي القومي المثالي، كان تعددياً بالفعل، وكان متنوعاً، أي لم ينحصر في اتجاه واحد. ثمّ ظهرت تيارات فكرية جديدة في النصف الثاني من القرن العشرين، تمركزت حول تجديد الفكر الإسلامي، وصعود الفكر اليساري، وتجديد الفكر القومي، وظهرت نزعة تعددية تكاملية، ونزعة ليبرالية فردية :(مالك بن نبي، صادق جلال العظم، محمد عابد الجابري، عبدالله العروي، حسين مروّة، أدونيس، مهدي عامل، عبدالله القصيمي، وغيرهم كثير)، وقد تأثر المفكرون بالأفكار (العالمثالية)، والنقد الذاتي، وقراءة الموروث من جديد، والصراع الطبقي، والنزعة الليبرالية الفردية....وغيرها. وهناك أيضاً، نزعة التمترس (بينَ بين) في ظل الحرب الباردة، وأفكارها العنيفة الناعمة (القوّة الناعمة)، بينما انحاز البعض إلى هذا الطرف (الرأسمالي)، أو ذاك (الاشتراكي). وحين تأثرت (الدولة الوطنية)، بهذه التيارات، قامت بنقل النماذج الأوروبية، والأميركية، والصينية، والروسية، نقلاً حرفياً، فشاعت معركة (**صراع النصوص**) بين المفكرين. ومنذ كارثة **1967**، بدأ التراجع عن المبادئ، وانتشر (الفكر التبريري)، و(الفكر الانعزالي)، فأصبحت قضية فلسطين، مثلاً، قضية قابلة للتفاوض حول (الحلّ الممكن)، بعيداً عن (الحلّ العادل والشامل)، رغم أن (**ثقافة المقاومة**)، صاغت أُمثولاتٍ نموذجية على النحو الآتي:

أولاً: عندما تتحالف (المقاومة الشعبية) مع جيش الدولة، يكون الانتصار، شبه حتمي على العدو الخارجي: هناك تجربتان هامّتان تحققتا في هذا المجال :(**معركة الكرامة**)، التي خاضها جيش الدولة الأردنية، والفدائيون الفلسطينيون معاً، عام **1968**. وهناك (**معركة حرب تموز 2006**) في لبنان، حيث تحالف جيش الدولة اللبنانية مع المقاومة اللبنانية، وحققا انتصاراً حقيقياً على العدو الخارجي، تماماً، كما حقق الجيش الأردني، والفدائيون الفلسطينيون، انتصاراً حقيقياً على جيش العدو. إذن (**معادلة: الشعب، الجيش، والمقاومة**) تمّ تجريبها والتحقق من صحتها.

ثانياً: انطلاقاً من المراجعة النقدية، التي مارستها (مصر عبد الناصر) في نهاية الستينات،

ولدت (**حرب الاستنزاف**)، ضدّ العدو الخارجي، تمّ فيها نوع من التحالف بين المقاومة الشعبية المصرية، وجيش مصر، حيث أدّت حرب الاستنزاف ذات الطابع الشعبي المسلّح إلى (النصر) الذي تحقق في حرب أكتوبر 1973.

ثالثاً: استطاعت (**الثورة الفلسطينية، والحركة الوطنية اللبنانية**)، عام **1982**، رغم (**حصار بيروت**) لثلاثة أشهر، أن تصمد في وجه العدو، حتى أنه لم يستطع دخول بيروت الغربية، إلاّ بعد خروج قوات منظمة التحرير الفلسطينية، وهي مزيج من مقاومة شعبية فصائلية، وقوات نظامية (جيش التحرير الفلسطيني)، بل استطاعت الثورة الفلسطينية هزيمة العدو في عدّة معارك أساسية عام **1982**، منها (معركة قلعة شقيف، معركة مخيم البصّ، معركة مخيم الرشيدية، ومعركة الدامور، ومعركة مطار بيروت، ومعركة خلدة، وغيرها). وتجلت روح المقاومة في المثال التالي: يقول المقدَّم في الجيش الإسرائيلي (**عقيبا تسيموفي**)، الذي جرح جراحاً خطيرة في معركة الدامور، ما يلي حرفياً: (لن أنسى ما حَييتث، منظر ذلك الطفل الفلسطيني اللعين (14 عاماً)، الذي كان يطلُّ علينا من سيّارة جيب عسكرية، وبيده قاذفة (آر بي جي)، وهو يسخر منّا. كم وددتُ لو يقع ذلك الطفل الفلسطيني اللعين في قبضتي، لكنَّ ما حدث، هو العكس، فقد مدّ لي لسانه هازئاً، حينما عاجلني بقذيفة، جعلتني أبكي دماً).

رابعاً: عام 2005، انسحب العدو من **قطاع غزّة المحتل**، تحت تأثير ضربات المقاومة في انتفاضة الأقصى. وفي عام (2008 – 2009)، شنَّ العدو، عدواناً على قطاع غزّة، بهدف (**الإبادة التدريجية**) للشعب الفلسطيني، لكن النتيجة، كانت (صموداً يشبه النصر).

– لكن هذه الانتصارات منذ (معركة الكرامة، 1968)، وحتى صمود غزّة الرائع (الذي يشبه النصر)، مروراً بحرب الاستنزاف المصرية، وحرب أكتوبر التحريرية، وانتصارات المقاومة اللبنانية عام 2000 و2006، وقبلها معركة صمود بيروت 1982 — كل هذه المقاومة، لم تقنع (**التيار المتأمرك، والمتأسرل**)، و(**التيار العدمي**)، بأنّ ثقافة الحياة، هي

ثقافة المقاومة، التي تنتج حياة حرّة كريمة، بدلاً من (ثقافة التسوّل)، التي كانت نتيجة لنهج (مفاوضات من أجل المفاوضات)، والتي شقّت المثقفين العرب إلى قبائل وحارات.

– وهكذا، وفي ظلّ الاحتلال الأمريكي للعراق، تمّت (**عسكرة الليبرالية الجديدة**) الأمريكية، في الشرق الأوسط، وفي ظل (ليبرالية ثقافة الاستهلاك)، التي قادها (المحافظون الجدد) في أميركا، ولدت في الوطن العربي، (ليبرالية جديدة) عربية، تابعة لمفارقة الجمع بين (الأفكار الليبرالية)، و(أفكار المحافظين الجدد) الرجعية، وأصبحنا (سوقاً للاستهلاك)، لا أكثر، ولا أقل: استهلاك السلاح، استهلاك السلع، استهلاك الثقافة القادمة عبر المحيطات، بعيداً عن أية مرجعية عربية متفق عليها. ففي ظل عولمة القطب الواحد، تمّ احتلال بلادنا، ونهب ثرواتنا، وقتل علمائنا، وتدمير بيوتنا، وأشجارنا، واغتيال مقاومينا... الخ. وتتميز (**الليبرالية الجديدة**) العربية، التي تقودها نخبة قليلة من أشباه المثقفين، بكل خصائص النخبة التابعة: ترفع الشعارات الأورو-أميركية، حول (الديمقراطية)، و(الحرية)، و(الرأي والرأي الآخر)، و(التعددية)، و(مؤسسات المجتمع المدني)، و(الدولة المدنية)، و(محو الحدود)، بأسلوب دعائي، شعاراتي، حتى تنامت (نزعة التصنيم)، لكل ما هو قادم عبر البحار: تمجّد الأصنام الثقافية والاقتصادية، والسياسية، ونصوغ لها تماثيل التمر نهاراً، ثم نأكلها في الليل، بعد أن كنّا قد صفّقنا لها، وصُغنا آلاف الشعارات التي تهتف باسمها، وكأننا مجرد (سوق استهلاكي لاستهلاك الاستهلاك نفسه)، ثمّ نجلس كالعجزة، بانتظار نظريات جديدة. وتتميز (الليبرالية الجديدة) بالديكتاتورية، فالرأي والرأي الآخر، هو رأيها الواحد والأحادي، رغم أنّ الشعار يظلّ مرفوعاً: (لا إكراه في الدين)، و(**لا إكراه في الرأي**)[1] في غياب (حق التفكير والتعبير). وقد رافق كل ذلك (تأليه التقنيات)، إلى درجة (التشيّؤ): يصبح الإنسان: برغياً في الآلة الجديدة، حسب (لوكاتش)، بدلاً من النظر إلى التكنولوجيا الساحرة، على أنها مجرد أداة لخدمة تقدّم الإنسان من أجل تنمية الحداثة: (الطائرات الإسرائيلية، والأميركية، هي الأكثر حداثة من الزاوية التقنية، لكن استخدامها العنصري،

---

[1] – لا إكراه في الرأي، شعار ابتدعه الروائي الجزائري الطاهر وطّار.

يضعها في خانة التخلّف والعمحية، والعنصرية)!!.

هكذا أصبح عندنا (**ليبرالية قومية وطنية تقدّمية**) في النصف الأول من القرن العشرين، و(**ليبرالية جديدة تابعة**) إلى درجة التسوّل، في الألفية الجديدة، إحدى خصائصها، هي الانقلاب على القيم والمبادئ: بعض أشباه المثقفين، كان ينام ويأكل، ويشرب، حول موائد (الديكتاتورية)، عندما كان مثقفون وطنيون، ينتقدون الدكتاتور والدكتاتورية، ويدفعون الثمن. فجأة أصبح مدّاحو ثقافة الدكتاتورية، مدافعين عن شعارات الليبرالية المحافظة الجديدة، بقدرة المال الأورو-أميركي. ووصل الأمر إلى النكتة السوداء التالية: (24) مليون دولار أميركي، تتبرع بها الإدارة الإميركية، كافية لصياغة (الديمقراطية!!)، وخلق (شرق أوسط جديد!!!)، والأرجح أن هذا المبلغ، هو من أموالنا المسروقة. وتتميز الليبرالية الجديدة، بأنها تحت شعار (التفاعل الثقافي مع الآخر)، وهو أمرٌ مشروع، نسيتْ أنَّ (الآخر الإسرائيلي)، هو حالة خاصة لا مثيل لها في العالم، فهو آخر، احتلالي، نووي، عنصري، دكتاتوري، قهري، استعماري استيطاني، غير شرعي، وبالتالي، فهو غير طبيعي، ولهذا لا يمكن (التطبيع) معه، سواء أكان هذا التطبيع مجانياً، أم غير مجّاني، لكنَّ (الليبرالية الجديدة)، تصف دولة الثكنة المغلقة بـ(الديمقراطية والحداثة!!)، ولكن ما معنى هذين المصطلحين؛ أمام فضائح (مذبحة صبرا وشاتيلا)، على سبيل المثال!!. وما معنى الديمقراطية، أمام تهجير مليون فلسطيني عام 1948، وأمام الشعار الإسرائيلي (يهودية الدولة!)، وأمام (جدار العار الإسرائيلي). أخيراً، جاء (**تقرير غولدستون**)، ليخبرنا لأول مرة شيئاً عن (الديمقراطية)! الإسرائيلية!!.

- لقد فوجئ: القوميون واليساريون، والوطنيون، والليبراليون العفويون التقليديون العرب، بأنَّ هذه الشريحة الصغيرة (الليبرالية الجديدة)، التي نقلت أفكار المحافظين الجُدد، قد اغتصبت (التمثيل) في وسائل الإعلام، وفي المحافل والمؤتمرات الدولي، منذ مطلع التسعينات، وما تزال. وبدلاً من مواجهة هذه الليبرالية التابعة، صبّ (الليبراليون التقليديون) العرب، جام غضبهم على هزيمة القوميين واليساريين الذين لم يقوموا بمراجعة نقدية حقيقية للماضي

القريب: (نقد الدكتاتورية والفساد)، حيث حدث العكس، أي مقارنة الليبرالية الجديدة الفاسدة أيضاً، من أجل حجز مقعد في السلطة الجديدة، تحت شعار (ضرورة التكيّف) مع الظروف الراهنة. أمّا (الوطنيون)، فقد تمترسوا حول مفهوم (الدولة القطرية)، حيث لجأوا إلى (نظرية أولاً) أي إعادة تقسيم الحارات، وتمكين وتحصين حدودها: (كل واحدٍ يقف عند مارسه)، يضع ألأسلاك الشائكة حوله، والمفارقة هنا، هي أنّ نموّ (**العقل الحاراتي**) ورعايته، يتم في عصر العولمة، كاسحة ألغام الحدود، وعابرة للقارات، حيث يلتقي (العقل الحاراتي) المغلق، مع عقل الليبرالية الجديدة التابعة، التي فهمت (الذرائعية) على أنها (الانتهازية)، وفهمت العالمية على أنها (التأمرك، والتأسرل، والتفرنس)، وفهمت تحرير اقتصاد السوق على أنه يعني: (مَنْ يهبش أكثر من الوطن!) حتى أصبح الطرفان: (المنغلق والمندلق)، يخافان من طرح شعار: (من أين لك هذا!)، لأنه يعني كشف الفساد بأشكاله كافة. وهكذا، أصبحت (الليبرالية المحافظة الجديدة) الفاسدة، تصف المقاومة، بأنها (حقيرة!!)، وبأنها (إرهابية!)، وبأنها (ثقافة الموت)، وتصف الشهيد، بأنه (انتحاري). أمّا حول التطبيع الثقافي مع العدو، فهو بالنسبة إلى الليبرالية الجديدة، (معرفة العدو من الداخل!!): ترويجٌ لثقافة السلام مع إسرائيل، يوازيه تعتيمٌ على الثقافة الوطنية الفلسطينية!!. أما المثقفون القوميون الوطنيون (البريئون)، فهم حيارى، أو سكارى وما هم بسكارى، تأكلهم الحيرة:

اشترى مثقفان مقهوران، (**جَزَراً إسرائيلياً**) من سوق الخضار في بلد عربي وعادا إلى بيتيهما:

الأول: أكله الندم في الطريق إلى البيت وبدأ يفكر في الخلاص من الورطة، لكنه لم يتخذ قراراً، بل ظلّ حائراً، ووضع الجَزَر في مطبخ العائلة. لاحظت ابنته الصغيرة، وزوجته كتابات عبرية على الكيس، فتصرفتا كما لوكان رب العائلة قد ملأ كيساً بالأفاعين وطلبتا رمي (الجزر) في الحاوية، وأذعن المثقف للقرار دون مجادلة، وشعر بالراحة للقرار، لكنّ الندم ظلّ يلاحقه، لأنه لم يتصرف منذ البداية.

الثاني: قدّم التبرير التالي: الجزر تنامى في تراب فلسطين — 48، أي في أرضنا المغتصبة، فأنا أشمُّ من خلاله رائحة فلسطين، ثمّ إنني دفعت ثمنه للبائع، وكان عليه أن يرفض استيراده، حصل جدل خفيف بين أفراد العائلة، ثمّ التهموه.

– وباختصار، يمكن أن نحدد أهم صفة لمفهوم (الليبرالية الجديدة)، التي ظهرت موازيةً لأفكار المحافظين الجدد، هي (فلسفة الانتهازية)، وهي غير البراجماتية الذرائعية، التي تعني تبادل المصالح. فالفلسفة الانتهازية الليبرالية، هي نوع من التستُّر بالقيم المثالية، والعمل ضدّها في ان معاً، للحصول على مقعد في قطار امتيازات حاويات العولمة، حيث تضخُّ العولمة، يومياً نفايات المعرفة، ونفايات السلاح، لإشعال الحروب المذهبية، والطائفية، تحت ذريعة (محاربة الإرهاب الأصولي)، رغم أن الإرهاب الأصولي، هو أيضاً من مخترعات العولمة. وكان الهدف، هو الخلط بين المقاومة المشروعة إنسانياً، وفي القوانين الدولية، وبين الإرهاب، الذي هو اعتداء وعدوانٌ على المدنيين الأبرياء، الذين لم يقترفوا ذنباً، فهدف الإرهاب ووسيلته، ليسا مشروعين. أمّا (المقاومة)، فهي فكرة وممارسة إنسانية عالمية، يمارسها البشر، ضد معوّقات التقدم والتحرر والتحديث، ومن هذه المعوّقات: الاحتلال، العنصرية، الاضطهاد، والتخلف بأشكاله كافة، وبالتالي، فإن (المقاومة)، ليست حالة تاريخية مؤقتة، لأنّ المجتمع المثالي العالمي، لم يتحقق بعد، حتى نسبياً. وهي حالة إنسانية دائمة، ما دام الفقر والتخلف والاحتلال والعنصرية، والإرهاب، والاضطهاد، موجوداً على وجه الأرض. وقد أثبتت تجارب الشعوب المقاومة، التي تحررت من الاستعمار، أنه: (لا مفاوضات بدون قوة مساندة)، وأن (ما أُخذ بالقوة، لا يُسترد إلا بالقوة)، وأن (التّلذُّذ بالتبعية)، لا يُعيد أرضاً محتلة، ولا يدفعنا إلى الحداثة!!.

– ومن جهة أخرى، فإن (**العقل الحاراتي**)، الذي قادنا إلى (نظرية أولاً)، التي جاءت للتغطية على أمور أخرى داخلية، يتناقض مع الثقافة القومية المشتركة، ومع الدين، واللغة الواحدة، والميراث المشترك، والعيش المشترك، رغم أننا عبارة عن مجموعات (غير متحدة)، تتكامل ولا ينبغي أن تتناقض: (1. بلاد الشام، 2. العراق والخليج، 3. وادي

النيل، 4. اتحاد الدول المغاربية)، حيث يُفترض أن تتلاشى الحدود تدريجياً في عصر الاتصالات السريعة، والإنترنت، والفضائيات، والشركات عابرة القارات، والثورة الجينيّة، فالفارق بين القرن التاسع عشر وبين الألفية الجديدة، هو المثال التالي: وصل خبر موت (نابليون) من (جزيرة سانت هيلانة) إلى باريس، بعد شهور. أما الآن، فالخبر يصل بعد أقل من دقيقة واحدة، حتى ولو كان في أقصى القطب الشمالي، بل يمكن رؤية الحدث في نفس لحظة وقوعه أحياناً.

أولاً: لا تناقض بين (الوطنية القطرية)، و(العروبة الديمقراطية) من حيث المبدأ، فالوطنية القطرية، هي طابق أساسي في بناية العروبة، فالكل يتكوَّن من أجزاء، كما أن الجزء، هو طوبة في الكل القومي، ينهار البناء بدونها. صحيحٌ أنني أحبُّ أمّي أكثر، ولكنني أحبُّ خالتي، وعمتي أيضاً. وصحيحٌ أنني أعتزُّ بمسقط رأسي، وأفخر بوطني الخاص، لكن لا وجود حقيقياً لي، إلاّ بوطني العام. إنها الجدلية الواقعية المشروعة بين الخاص، والعام. وما يربطني بالوطن العام، أشياء كثيرة: العيش المشترك، والثقافة المشتركة، واللغة المشتركة، والدين، والمعتقدات، والتقاليد، والموروث المشترك، والتطلعات المستقبلية المشتركة. طبعاً مع حفظ (حقّ الاختلاف، والتنوع) داخل البيت المشترك: كانت الإشكالية الرئيسة في الماضي، هي منع مناقشة (المسكوت عنه)، أي ما يتعلَّقُ بالحساسيّات الشعبية: مناقشة الثقافة الشعبية، المذاهب، اللهجات اللغوية، الدين الآخر (المسيحي التلحمي)، بصفته شريكاً في الوطن، والأقليات اللغوية، والعرقية. وهذا المنع، أدَّى إلى انفجارها تدريجيا، بفضل العقل (الحارق الغرائزي)، وبفضل العقل الليبرالي التابع، فنحن حتى الآن، لم نناقشها مناقشة علمية واقعية، بل قمنا بتحويلها إلى (بنك المسكوت عنه)، وأصبحت في فترة ما، نوعاً من (المكبوت)، المرتبط بذهنية التحريم، حتى غدت فكرة المناقشة العلمية نفسها من المحرّمات. وبهذا تركنا للأعداء فرصة تبنّيها من أجل مصالحهم الخاصة طبعاً. الحالة الوحيدة في (القطريات العربية)، هي (حالة فلسطين)، التي هي قطرية افتراضية لم تتحقق بعد، ومع هذا، فنحن نلحظ مشاعر

قطرية لدى الفلسطيني، لأنه يبحث عن الأرض، والدولة، والشعب في الوطن، والمنافي العديدة في إطار تسويغ الهُويَّة، لكنَّ الفلسطيني، يظلُّ فلسطيني المزاج في المنفى، عروبياً في الوطن في مقاومته وتحدّيه للاحتلال، على طريقة الشاعر اليمني عبدالله البردوني: (فلسطينيونَ في المنفى، عروبيون في الوطنِ)، مع الإضافة المؤكدة، أنَّ (فلسطين – الشتات)، تمارس العروبة، والعالمية في منافيها المتعددة من الناحية العملية. لهذا كله، يُفترض أن نتسامح قليلاً مع بعض المشاعر القطرية الفلسطينية، عندما يقول لك أحدهم: (فيروز)، المطربة الساحرة، فلسطينية، لأنَّ والدها الفلسطيني، غادر مسقط رأسه الأصلي، بلدة فَسُّوطة، قضاء عكا، عام **1926**، إلى لبنان، وتزوَّج أمها اللبنانية) فالمبالغة التي يمارسها الفلسطيني أحياناً، تصبح مقبولة، لأننا نتفهمُها، ومع ذلك، يفترض أن يُعقلن الفلسطيني مشاعره الغرائزية، وأن يضيف: فيروز لبنانية العيش المشترك، والثقافة، والحياة، لأنها ولدت وعاشت في لبنان، وعبَّرت (كلُبنانية) عن الحياة اللبنانية، والعربية، وغنَّت أجمل أغانيها عن مأساة فلسطين، فهي مطربة العرب)، وهي أيضاً، (فلسطينية – لبنانية). ما المشكلة!!. وهكذا، يمكن تصنيف هوية فيروز، ضمن مفهوم (الهوية عبر الاختلاف) وهو مشروع.

ثانياً: لا تناقض بين (**الإسلام المكّي – المدني**)، وبين (**المسيحية التلحمية الناصرية**)، فكلاهما شريك في الوطن، واختلاف نسبة الشراكة، لا يلغي الشراكة. فالمسيحيون العرب، هم أُمحة القومية العربية منذ مطلع القرن العشرين على الأقل، وهم حماُة اللغة العربية، (ناصيف اليازجي، إبراهيم اليازجي، بطرس البستاني، فارس الشدياق، جورجي زيدان، يعقوب صرّوف، فارس نمر، جبران خليل جبران، ميخائيل نعيمة، خليل مطران، أمين الريحاني، مي زيادة، جورج أنطونيوس، نجيب عازوري، وغيرهم، وكان الشاعر رشيد سليم الخوري (الشاعر القروي)، من أكثر الشعراء، تمجيداً للإسلام والعروبة... الخ. حدث هذا بعيداً عن (دولة الطوائف!) لاحقاً.

ثالثاً: في الماضي القريب، كان البعض يضع الإسلام في حالة تناقض مع العروبة. والصحيح

أن الإسلام هو الذي صاغ مقولة: (عرب وعروبة)، إذْ قبل الإسلام، كانت العروبة، تعني (البداوة)، وبدون العرب، لم يكن للإسلام أن يصبح ديناً عالمياً. وكان البعض يضع (الإسلام) في مواجهة (**التراث الوثني**)، رغم أنّ النبي محمد صلى الله عليه وسلم، جاء لـِ (يُتمم مكارم الأخلاق): فالعروبة الحديثة، هي ابنة (العروبة الكنعانية القديمة)، واللغة العربية القديمة، هي ابنة اللغة الكنعانية. كلُّ أمم الأرض، تفخر بموروثها، سواءٌ أكان قبل الميلاد، أم بعد الميلاد، وسواءٌ أكان هذا الموروث: مادياً، أم ميتافيزيقياً، أم عقلانياً:!! قد أكون (عقلانياً مادياً)، مع هذا، فأنا أُعجبُ بقول الشاعر الفرنسي (باتريس دوبان، 1911-1975): (**البلاد التي لا أساطير لها، محكومةٌ بالموت من البرد**)، عندما أعيش برد ثقافة الاستهلاك في عصر العولمة، وعندما أعيش جفاف اقتصاد السوق الحاراتي. ويبقى السؤال: كيف يواجه (العقل الحاراتي)، عسكرة (الليبرالية الجديدة) المحافظة: فجأة جاء الجواب، في (نوفمبر 2009): (حرب داحس والغبراء)، حيث شارك (مئات الألوف) في معركة وصل فيها العقل إلى الحضيض، وإلى الأقدام. هبط العقل من عليائه إلى أن تمركز في الأقدام، في (**لعبة كرة القدم**)، بينما كانت (لعبة الأمم)، تجري في الخفاء والعلن، ضدّ فلسطين، ولبنان/ والعراق، وأفغانستان، والصومال، والسودان، وباكستان، وأندونيسيا... إلخ. كان الحدث الكروي عادياً، ولكنّه لم يكن (سحابة خريف عابرة!!)، كما عبَّر البعض بنيّة طيبة، بل كشف فجأة عن غرائزية حاراتية دموية خطيرة جداً، إذْ ذهبت أفكار (التنوير) مع الريح، تلك الأفكار التي تعب المفكرون العرب في صياغتها، ودفعوا الثمن غالياً (الكواكبي مات مسموماً) من أجل الوصول إليها. هكذا (**أصبحنا نفكر بأقدامنا في الألفية الجديدة**)، **بفضل (الليبرالية الجديدة)**، التي روّجت للفكر الإندلاقي، والتقط (الفكر الحاراتي) الانغلاقي، ملامح كانت باهتة أو مكبوتة، وقام بتضخيمها إلى درجة الصفر من العقل. والأكثر خطورة، هو أنّ ذلك، قد يتكرر في أمكنة عربية أخرى. والمسألة الأهرى، هي أنه لا يمكن تلخيص كل ذلك في (غرائزية الفضائيات

والصحف)، لأنّ هذه الفضائيات والصحف، تمتلكها السلطات، والقطاع الخاص الذي يدور في فلكها، فهي انعكاس لحالة التردّي، حيث تمّ اعتقال (حريّة التفكير) وتوجيهها نحو النتيجة السيئة. وماذا بعد: فالمصالحات الصورية لا تكفي، بل يفترض أن تدرس هذه المسألة في المستوى القومي في مراكز الأبحاث، والمؤسسات الثقافية، والجامعات، بتحليل العقل الحاراتي، وبتحليل العقل التابع اللذين قادا إلى حرب داحس والغبراء الكروية، التي هي تجسيد ظاهري، لظواهر باطنية، قد يتكرر انفجارها بأشكال أخرى.

– يقول القرآن الكريم: (**إن الله لا يغيّر ما بقوم، حتى يغيّروا ما بانفسهم**) – سورة الرعد: 11.

– (الليبرالية)، كما يرى الفيلسوف (**جون ستيوارت ميل**)، طريقة في التفكير، تركّز على حرية الفرد، لأنّ زيادة سيطرة الدولة، تشوّه الحرية، إذا تدخلت الحكومات في هذه الحرية، وأثمن ما في حياة الإنسان، هو (الاختيار التلقائي)، فإنّ أي شيء يتم إنجازه باستعمال القوة الجبرية، فسوف يحدُّ من مجال الاختيار، وبالتالي، يُقلص مساحة الحرية. وتشمل منطقة الحرية البشرية، حسب (ميل)، ما يلي:

أولاً: مجال الوعي الباطني، الذي يطالب بحرية الضمير بأوسع معنى لها، وحرية التفكير والشعور، والحرية المطلقة للرأي.

ثانياً: الحرية في التخطيط لحياتنا على نحو يتناسب مع شخصيتنا، وطباعنا، وحرية العمل الذي نهواه، متحملين ما ينتج عن هذه الحريات من نتائج.

ثالثاً: حرية اجتماع الأفراد، وحرية الاتحاد والتعاون، لتحقيق أغراض لا تتضمن إلحاق الأذى بالآخرين — (جون ستيوارت ميل). وكانت الليبرالية الأوروبية، قد مرّت بعدة مراحل، كما يقول (عبد الله العروي): الأولى، كان المفهوم الأساسي فيها، هو (مفهوم الذات)، فالإنسان هو الفاعل، صاحب الاختيار والمبادرة. والثانية، هي مرحلة (الفرد العاقل) المالك لحياته وبدنه وذهنه وعمله، والثالثة، خي مرحلة (المبادرة الخلاّقة)، فالفرد الخلاّق، هو نتيجة تطوّر تاريخي طويل، حيث لا بُدّ من الاعتماد على

التطوّر التدريجي، دون اللجوء إلى مفهوم (الطفرة)، التي تقطع حبل الاستمرار التاريخي. أمّا المرحلة الرابعة، فهي التي حملت مفهوم (المغايرة، والاعتراض)، أي حق الفرد في الاختلاف — (عبد الله العروي). ففي أي مرحلة، نعيش نحن العرب في ظلّ هيمنه عسكرة (الليبرالية الجديدة) المحافظة، وفي ظل انفجار غرائزية (العقل الحاراتي)!!، الذ يعاد بنا إلى (حرب داحس والغبراء). وما أشبه اليوم بالبارحة. ولماذا نتجاهل (ثقافة المقاومة الإنسانية) المشروعة ضدّ التخلف والاحتلال، والعنصرية، وهي (ثقافة الحياة)، الحُرَّة الكريمة، بدلاً من العجز، والتواطؤ، والتخلف، حيث أنجزنا كتاب: (خزَّان النَضحْ في فنّ الردح)، الذي أصبح أكثر الكتب مبيعاً ـــ بعد انفجاره، وترك جروحاً في القلب والعقل. فأين هي شعارات: الحوار الديمقراطي، والتضامن الأخوي، من أجل (الشهداء) على الأقل، ومن أجل ثقافة الإجيال الصاعدة.

يحدّد الفسلسوف (هابرماس)، **(سياسة التشاور)** على النحو التالي: (يُحيل التشاور إلى موقف أكيد بخصوص التعاون الاجتماعي، وبالخصوص (إرادة الاقتناع)، بالحُجج التي تأخذ بعين الاعتبار كذلك، (مطالب الآخرين)، لا المطالب التي نعبّر عنها نحن فقط. فالتشاور يتم بوساطة تبادل وجهات النظر على أساس الانطلاق من نيّة حسنة — (هابرماس). فهل يمكن أن تصبح (سياسة التشاور)، والحوار، والإقناع، هي البديل الصحيح من عسكرة (الليبرالية الجديدة)، وغرائزية العقل الحاراتي. تلك هي رغبة شعوبنا، وقواها الطليعية العقلانية. يتابع (هابرماس) قائلاً: (لا شك في أنّ المناقشات المرتبطة بالهوية الجماعية، هي مكون أساسي للسياسة، فبوساطتها يعي المنتمون للجماعة في الآن نفسه، الطريقة التي يتفاهمون بها فيما بينهم كأعضاء لأمة محددة لجماعة أو دولة أو كسكان لجهة ما... إلخ. كما يكون لديهم وعيٌ بالتقاليد التي يسعون إلى تطويرها، وانطلاقاً من الهوية نفسها، يعي هؤلاء الطريقة التي يريدون العيش بها مع الآخرين والجماعات المهمَّشة، وأيضاً نوع المجتمع الذي يتمنون العيش فيه. — (هابرماس).

وبما أنّ **(هابرماس)**، يرى أنّ (سلطة الدولة، ليست سلطة أصلية في النظام

الديمقراطي)، فإن أيّ قرار يصدر عن الجماعة، لا بُدّ أن تصاحبه سياسة التشاور مع الكمحموعات المكوّنة للدولة، من أحل اتخاذ القرار الصائب، لا أن تلجأ الحكومات إلى (استنفار الغرائزية)، الكامنة في العقل الحاراتي، أو تأخذ قراراً منفرداً، باللحاق بـ(عسكرة الليبرالية الجديدة) المحافظة، دون التشاور مع المجتمع الديمقراطي التعدُّدي. **يقول** (الإمام **الشافعي): نعيبُ زماننا، والعيب فينا... وما لزمانِنا عييبٌ سوانا.**

ثقافة الفساد:

قانون: (من أين لك هذا!!!)

1. الكفؤ غير النزيه، والنزيه غير الكفؤ:

يمكن أن نعرّف (**الفساد**)، بأنه: (استغلال السلطة من قبل موظف كبير، أو موظف صغير في القطاع الحكومي العام، أو في القطاع الخاص، بتجاوزه القوانين العامة، التي تحكم المؤسسة، بأية طريقة من طرق الاستغلال، سواءً أكانت ظاهرة أم خفية، من أجل مصلحته ومنفعته الشخصية)، لكنَّ هذا التعريف البسيط، لا يفي بالغرض، لأنَّ الفساد، له أشكال خفية، ومعقَّدة أحياناً، ليس من السهولة اكتشافها، خصوصاً إذا التقت مصالح الطبقة الحاكمة مع مصالح القطاع الخاص، حيث ينتشر ما يُسمّى بـــ (الفساد العام) في الدول غير الديمقراطية، عندئذ تنتقم البلاغة الشعبية المقهورة، بالجملة الشهيرة: (حاميها... حراميها)[1]، وهي تعبير عن حالة الإحباط لدى الرأي العام من إمكانية الإصلاح. وإذا كان شرطا: (الكفاءة، والنزاهة)، هما من مواصفات الموظف الناجح في إدارة عجلة الإنتاج في المؤسسة، فإنَّ بعض الإدارات الحكومية، والخاصة، تفضّل الموظف (الكفؤ غير النزيه)، ما دام يحقق لها أرباحاً، وما دامت (النزاهة)، تخلق لهذه الإدارات، بعض المتاعب المرتبطة، بمقاومة (انعدام الشفافية)، إذا رأت هذه الإدارات أنَّ (الشفافية)، تشكل عائقاً أمام تراكم الأرباح. وهنا يصبح الموظف (**الكفؤ غير النزيه**)، شريكاً في الفساد، حيث يتلقى (الفُتات) بتخطيط مدروس من قبل (ربِّ العمل الفاسد). وقد ولّدت ظاهرة (الموظف الكفؤ غير النزيه)، منهجية اختيار خاطئة، إذْ إن المقياس عند بعض المسؤولين هو اختيار الأشخاص (الضعاف)، بدلاً من اختيار (الأقوياء)، لأنَّ الأقوياء، هم الذين يحرصون على تطبيق (الشفافية) في المؤسسة، بينما (يتكيَّف) الموظف الضعيف الكفؤ (غير النزيه) مع

---

[*] مجلة فيلادلفيا الثقافية، افتتاحية العدد السابع، منشورات جامعة فيلادلفيا، 2010.

المتطلبات السرّية في مؤسسة فاسدة. وبالمقابل، لا تستطيع المؤسسات الناجحة، أن تساند الموظف (النزيه غير الكفؤ)، إذْ لا تكفي (النزاهة) وحدها، لوضع هذا الشخص في موقع مسؤولية اتخاذ القرارات، وهذا أمر مفهوم. ولهذا كله، لا يمكن الإخلال بالشرطين المتلازمين تلازماً إجبارياً، أي (الكفاءة، والنزاهة معاً) في المؤسسة الناجحة. وكما يقال في المثل الشعبي: (الطيور على أشكالها تقع)، فالإدارة الفاسدة تفضل، شخصاً من طينتها، يتلاءم، ويتكيف مع متطلبات الفساد الخفي والظاهر. وبالمقابل، تلجأ المؤسسات الناجحة (غير الفاسدة) إلى اختيار (الأقوياء الكفؤين الشفّافين). طبعاً، هناك مؤسسات ناجحة وفاسدة معاً، لأنّ قدرتها على إخفاء الفساد، قوية، بسبب أخطبوطية علاقاتها مع المجتمع والدولة. لهذا، تلجأ بعض المؤسسات الخاصة إلى تعيين أشخاص حكوميين، أو متقاعدين، في دائرة أصحاب القرار في المؤسسة، لكي تحمي نفسها من الرقابة الحكومية، أو لكي تساهم علاقات هؤلاء الأشخاص بالدولة في تخفيض الضرائب، أو تسهيل معاملاتها الجمركية غير المشروعة، أو لتمرير مصالحها مع الحكومة بليونة، أو (لتخفيف التعقيدات البيروقراطية الحكومية)، بوسائل غير شرعية. ولكن ينبغي (الحَذَر) من اتهام أية مؤسسة ناجحة، بأنها ناجحة، لأنها فاسدة، فالتعميم النابع أحياناً من (التحاسد الثقافي) بين المؤسسات، خاطئ أيضاً. طبعاً هناك، فارق كبير بين (اللص الكبير)، الذي يتقاضى عمولة، تقدّر بملايين الدولارات في صفقة أسلحة مثلاً، وبين (اللص الصغير)، الذي سرق (500 دولار) من أموال مؤسسته (الفساد الاضطراري)، نتيجة قلة راتبه. كلاهما فساد من الناحية الأخلاقية، ولكن ينبغي أن تكون العقوبة مختلفة، أي (على قدر الاختلاس تكون العقوبة)، تماماً، مثل قوانين الضرائب التي تلجأ إلى قانون النسبة والتناسب. ومن باب التنكيت الشعبي، يصفون (اللص الصغير)، بأنه (أهبل)، لأنه (لم يكبّر حجره)، ويصفون (اللص الكبير)، بأنه (ذكي، وشاطر، ومُبندق)، بل يصفه البعض بـ (الكفاءة العالية)، لأنه يتقن معرفة القوانين اتقاناً تاماً، ويعرف (الثغرات)، وله علاقات أخطبوطية، ويعرف (من أين تؤكل الكتف)، وهذه مواصفات الشخصية (الانتهازية). طبعاً، تظهر (النكت الشعبية)،

عندما يعمُّ الفساد، ويصبح الإصلاح، مجرد (شعار ترقيعي)، لأنَّ المواطن يكون عندئذ في حالة إحباط.

معظم (الدول الديمقراطية)، أسَّست ما يُسمّى بـ: (اللجنة المركزية لمكافحة الفساد)، المرتبطة مباشرة مع (رئيس الدولة)، لكنَّ هذه اللجنة، كما هو في (حالة فرنسا)، اصطدمت بمعوقات، رغم حصولها على الشرعية من خلال ارتباطها برئيس الدولة:

1. نظرت مؤسسات مثل: (وزارة العدل، والأجهزة الأمنية، ومؤسسة القضاء) إلى أنَّ (اللجنة المركزية لمكافحة الفساد)، تتخطى صلاحيات هذه المؤسسات. ولهذا رأى البعض أنَّ مهمة هذه اللجنة، ينبغي أن تتوقف عند الخط الأحمر، أي أنه لا يحق لها أن تمارس مهمات القضاء، وأنَّ وظيفتها، هي (الإبلاغ عن المعلومات)، التي في حوزتها فقط. كما اعترض البعض على مشاركتها في لجان (التحقيق)، باعتبار أن هذه المهمة، هي مهمة (الأجهزة الأمنية).
2. لم تتعاون الوزارات، والمؤسسات معها، لأن بعض هذه المؤسسات، تفضّل (لجنة تحقيق داخل المؤسسة)، تكون هي صاحبة القرار الأول والأخير، انطلاقاً من الخوف على (سمعة المؤسسة)، التي قد تتشوه، نتيجة عدم مشاركتها في مجريات التحقيق.
3. لوحظ (التدخل السياسي) من قبل بعض الأحزاب، لأنها، تخشى الاعتداء على (الحريات الفردية)، أو استغلال النفوذ من قبل بعض الجهات الحكومية.

- وهكذا، تم إضعاف مثل هذه (اللجان المركزية لمكافحة الفساد)، ولم تستطع قوتها الشرعية، التي حصلت عليها من الارتباط مع رئيس الدولة، أن تحميها من العوائق التي تضعها أمامها: وزارات العدل، ومؤسسة القضاء، والمؤسسة الأمنية، بسبب تضارب التشريعات القانونية، وغياب قوانين تحكم (التنسيق)، بين الأجهزة. ومع هذا كله، يفترض التركيز على أهمية (اللجنة المركزية لمكافحة الفساد) في أية دولة، وأن تبقى مرتبطة برئيس الدولة بالتحديد، بشرط أن تشكل من ممثلي مختلف أجهزة الدولة، والمجتمع ذات العلاقة،

مع وجود تشريعات بسيطة وسريعة التطبيق، على أن تكون هذه اللجنة نفسها قابلة للمُساءلة أمام البرلمان، حتى لو حصلت على الشرعية من رئيس الدولة.

2. أشكال الفساد[2]:

عرّفت (**منظمة الشفافية الدولية**)، الفساد، بأنه: (استغلال السلطة العامة، لتحقيق منافع ومزايا خاصة). ويلخص (**قاموس أكسفورد**)، تعريف الفساد، بأنه: الانحراف عن مبادئ الأمانة في أداء الوظائف العامة، أو القيام بممارسات يشوبها الفساد في مؤسسات الدولة أو الإدارات الحكومية، وذلك مقابل الحصول على رشوة، أو تحقيق منافع خاصة).

– ويلخص الباحث (**كمال أمين الوصّال**)، (**أشكال الفساد**) على النحو التالي:

1. **الرشوة – Bribery**: هي إعطاء أو تلقي (قيمة نقدية، أو غير نقدية) في إطار معاملة تتسم بالفساد، حيث تُقدم الرشوة من (فرد، أو أكثر) إلى شخص يمثل الحكومة، أو مؤسسة قطاع خاص، يتمتع بسلطات معينة، تمكنه من منح مزايا لا تقرها اللوائح والقوانين، أو تمكنه من إقرار حق من الحقوق، لم يكن الراشي ليحصل عليها من دون تقديم هذه الرشوة.
2. المحسوبية – Favouritism: بسبب صلة قرابة، أو صداقة، أو علاقة خاصة، يمنح أشخاص يتمتعون بسلطة حكومية، أو قطاع خاص، مزايا معينة أو تسهيلات لفرد أو جهة معينة، مما يؤدي إلى توزيع غير عادل للثروة الوطنية، وشغل الوظائف والمناصب بغير المؤهلين، مما يخلق شعوراً بالظلم، والقهر الاجتماعي.
3. **الابتزاز – Extortion**: قيام بعض المسؤولين أو موظفي الحكومة بالحصول على مزايا أو منافع خاصة من (أفراد طبيعيين)، أو (مؤسسات خاصة)، مقابل عدم تعريض مصالحهم للخطر، مثل: حصول موظف حكومي على مبلغ نقدي (بالابتزاز)، مقابل عدم عرقلة إجراءات الحصول على ترخيص معين. وهناك صورة أخرى من صور الابتزاز (من أعلى)، أكثر تنظيماً، وفيها تقوم بعض الأجهزة الحكومية (مثل الأجهزة

الأمنية) بعملية الابتزاز، لأنها تمتلك شرعية التحكم بالمعلومات.

4. **الاختلاس – Embezzlement**: أن يستولي أحد العاملين في شركة ما على أصول ذات قيمة تمتلكها الشركة، أو عندما يستولي موظف حكومة على جزء من الأصول العامة (المملوكة للشعب)، أو استغلالها، لتحقيق مصالح خاصة. ويتفوق الاختلاس على الرشوة من حيث التأثير، إذا ما تم من قبل الطبقة الحاكمة. فعندئذ، يتحول الاختلاس إلى عملية نهب منظم، واستتراف مستمر، وواسع النطاق للموارد العامة. وأخطر أنواع الاختلاس، هو (الاختلاس الضمني)، أو (غير المباشر)، الذي يتمثل في استغلال أصحاب السلطة، نفوذهم السياسي، بشكل غير مباشر لتوسيع نطاق أعمالهم الخاصة على حساب المصلحة العامة.

5. **الاحتيال – Fraud**: جريمة اقتصادية، تتضمن نوعاً من الغش أو الخداع أو التحايل. فالتحايل، هو: (القيام بتشويه أو تزييف المعلومات والحقائق، لتحقيق منافع خاصة). وبالطبع، فإن أخطر عمليات الاحتيال، هي التي يقوم بها أعضاء في السلطة التنفيذية.

6. **الفساد السياسي**: حسب (كمال أمين الوصّال)، هو ذلك الفساد، الذي يمارس من قبل من هم على (قمة الهرم السياسي) أو (قمة السلطة التنفيذية): القيادات السياسية، ومتخذو القرارات السياسية، بدءاً من رئيس الدولة أو الحاكم، مروراً بالوزراء وكبار المسؤولين، لأنها تتمتع بسلطات واسعة ليس فقط في تطبيق القوانين واللوائح، نيابة عن الشعب، بل أيضاً في صياغة هذه القوانين والتشريعات. وقد يأخذ الفساد صوراً متعددة، مثل:

1.6 قيام بعض القيادات السياسية، بسرقة أموال الشعب على نحو مباشر، وذلك من خلال تحويل أرصدة مالية حكومية، أو أصول مملوكة للدولة إلى ممتلكات خاصة لهم.

2.6 الحصول على رشىً أو عمولات ضخمة من الشركات الوطنية أو الأجنبية، وذلك مقابل إرساء بعض التعاقدات أو منح بعض الاستثناءات أو الاحتكارات.

3.6 التدخل في وضع السياسات وصياغة القوانين والتشريعات على نحو يحقق مصالح فئة معينة هي الفئة الحاكمة ومن يسير في فلكها، أو يحقق مصالحها، وذلك على حساب مصالح الشعب. وفي هذا ما يفسر تكالب كثير من (رجال الأعمال)، بإنفاق الأموال الطائلة، للحصول على شكل من أشكال الحصانة السياسية أو البرلمانية. ففي ظل الفساد السياسي، تتراجع قيمة العمل واعتبارات الكفاءة، وتحل محلها، (قيم الوصولية والانتهازية) – **(كمال أمين وصال – بتصرف)**.

3. الفساد العالمي:أين هي يدّ (آدم سميث) الخفية!!:

هناك في الواقع، (دولٌ أكثر فساداً)، و(دولٌ أقلُّ فساداً)، لكنَّ المعايير العالمية لمؤشرات الفساد، ما تزال مرتبكة ومختلطة، وغامضة أحياناً. وبما أنَّ الفساد، نشأ منذ ظهور الخليقة على هذه الأرض، أي منذ (حادثة القتل الشهيرة) في الكتب المقدَّسة، فإنَّ طبيعة البشر على ما يبدو، تمتلك أحياناً نزعة نحو الامتلاك بالقوة، لأنَّ الامتلاك يؤدي إلى السلطة، والسلطة كما قيل مفسدة، فإذا أردت اختبار معدن الشخص، فعليك باختباره، حين يتسلم سلطة ما، سواءٌ أكان حاكماً، أم مسؤولاً عن النظافة في مؤسسة. وقد ثبت بالتأكيد أنَّ السلطة (مغرية، وجذّابة)، لأنَّ الناس، تعجب بالقوة، وتخافها، وتنافقها إلى درجة تبرير كل شيء في ممارسات القوي، حتى لو كان فاسداً!!. هناك أقوياء، في مؤسسات عامة وخاصة، يدوسون على كل القيم الإنسانية، والدينية والأخلاقية، إذا ما اعترضهم أشخاص يمتلكون القوة الأخرى المقابلة (الكفاءة، والنزاهة، ونظافة اليد). وهناك أشخاص أقوياء يتمتعون بالقوة والكفاءة والنزاهة، ينسحبون إلى الظل، عندما لا تكون المعركة مع الفساد، متكافئة، في حالة انعدام رقابة الدولة. كنا قبل التسعينات، أي قبل ظهور العولمة، نشكو من بيروقراطية الحكومات ومؤسساتها، حيث لم يكن هناك، (قطاع خاص قوي)، ينافس الحكومات. وهكذا، عندما ظهرت (العولمة)، تنفسنا الصُعداء، لأننا تخلّصنا من بيروقراطية الحكومات، ومؤسساتها القهرية، أو ما يُسمّى (القطاع العام). ولكنَّ

فرحتنا، لم تطل، حيث عشنا تجليات (العولمة المتوحشة) في التطبيق اليومي، حين أصبحنا مجرد مستهلكين للاستهلاك نفسه: فضائيات، إنترنت، صحف كثيرة، شركات كثيرة، استيراد وتصدير، جامعات خاصة تتحمل الأعباء عن الدولة، لجان حقوق إنسان، تشريعات حُرَّة، سيَّارات فارهة بالتقسيط، مطاعم فخمة. حقوق السفر مضمونة إلى أي بلد تريدون في العالم (دون توقيف أو تنكيد). مُجمَّعات (مولات)، تشترون منها بضائع متعددة، بدلاً من (النطنطة)، بحثاً عن السلع في الدكاكين (المتخلفة). فماذا تريدون أكثر من ذلك!!!.

ومن (شدّة الرفاهية)، عدنا إلى النقيض: (أين هي رقابة الدولة!). نعم كل شيء موجود، لكننا نتمتع برؤية الأشياء، على طريقة (شِمّْ، ولا تذوق!.) وحتى أن نشمَّ (رائحة الشواء)، أصبح ذلك بثمن، والثمن ليس (رنين القرش) كما في مقامات بديع الزمان الهمداني، الثمن مادي وحقيقي، فالماء، والكلأ، والنار، يفترض أنها من مشاعات الدولة، يتمتع بها المواطن، كيفما يشاء، لكنَّ القطاع الخاص، استولى عليها، وجعلنا نشرب (الماء) مثلاً في زجاجات محكمة الإغلاق، وحتى المتاجرة بـ(الهواء)، أصبحت مشروعة: هناك محلاتٌ تعرض زجاجات من الأكسجين، يمكن للزبون أن يتنفسها شهيقاً وزفيراً، مقابل أسعار رخيصة. المدير العام (**بول ولفووتس**) للبنك الدولي شخصياً، (هذا البنك الذي سنَّ القوانين لمكافحة الفساد عام 1996)، أُقصي من منصبه، بسبب فضيحة فساد مشهورة. ويتذكر القارئ، بأن هذا المدير العام ينتمي إلى (قائمة المحافظين الجدد) في الولايات المتحدة، التي خططت، وموَّلت (من أموالنا النفطية)، الفضيحة الكبرى، أي احتلال العراق، من أجل (نشر الديمقراطية!!، وصياغة (شرق أوسط جديد)!!. كذلك (**تيري رود لارسون**)، ممثل الأمين العام السابق للأمم المتحدة في الشرق الأوسط، خرج بفضيحة صغيرة، تقول بأنه استغل صداقته لدولة إسرائيل، التي دعمت (زوجته)، بمبلغ (100 ألف دولار فقط) من أجل تأسيس (معهد لدراسات السلام) في تل أبيب!!. يقولون: إنَّ جيوش الولايات المتحدة، ستخرج نهائياً من العراق عام 2011، ومن حق المواطن العربي أن يسأل

السؤال الشهير: (هل اكتشف الأميركيون، أسلحة الدمار الشامل، التي خبّأها، صدّام حسين!!). و(هل أنجزوا ترميم التماثيل البوذية في أفغانستان) وهل (أجبروا نتنياهو وليبرمان على قيام دولة فلسطينية مستقلة، عاصمتها القدس، (وليس رام الله)، في حدود الرابع من حزيران 1967، مع تفكيك المستوطنات في فلسطين الوسطى، وعودة لاجئي 1948 إلى بيوتهم الأصلية!!). إنني واثقٌ تماماً أن الإدارة الأميركية، وإسرائيل، هما، أساس الفساد العالمي. والمعروف كذلك، أنه ما دخَلَ (البنكُ الدولي)، و(صندوقُ النقد الدولي)، بلداً، إلا وأوصلاه إلى ما تحت خط الفقر!!.

- يُعرّف (**بول سويزي**)، (**العولمة**)، بأنّها: (صيرورة رأسمالية تاريخية، يتحول فيها خط الإنتاج الرأسمالي من دائرة عولمة المبادلة والتوزيع والتسويق والتجارة إلى دائرة عولمة الإنتاج الرأسمالية، مما يقود إلى إخضاع العالم كله للنظام الرأسمالي تحت قيادة وهيمنة وتوجيه القوى الرأسمالية العالمية والمركزية، وسيادة نظام التبادل الشامل، والمتميز، لصالح الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة). ومنذ (نظرية آدم سميث – 1776)، التي قال فيها، بأن (حرّية الأسواق)، هي بدورها كفيلة بمعالجة الاختلالات في توازن السوق، بطريقة تلقائية وأسماها: (اليد الخفيَّة – Invisible Hand of Free Market). ومنذ (نظرية ماركس)، حول (فائض القيمة، The Theory of Surplus Value). حيث يمثل الفرق بين ما ينتجه العامل (محددة بالوقت المبذول في إنتاج السلعة)، وما يحصل عليه من أجر، (بمستوى الكفاف)، تستحوذ الطبقة الرأسمالية على هذا الفائض، نظراً لامتلاكها وسائل الإنتاج)، مروراً بنظرية (شومبيتر)، الذي يعتبر أن النمو في الاقتصاد الرأسمالي، هو (نتاج التقلبات الاقتصادية). ومنذ نظرية (كينز)، حول ضرورة التدخل الحكومي المباشر. كل هذه النظريات، لم تتدخل (اليد الخفيَّة)، لتصحح اختلالات العالم الاقتصادية(3). سقطت (الاشتراكية) في الاتحاد السوفياتي السابق، فخرج علينا، (فوكوياما)، ليقول لنا في كتابه (نهاية التاريخ)، بأن (الرأسمالية الليبرالية)، هي المستقبل الوحيد في العالم. وجاءت (أزمة الرهن العقاري، 2007/8/8) في الولايات المتحدة، لتتفوق على (أزمة 1929) في الولايات

المتحدة أيضاً، بأضعاف مضاعفة. انهارت مئات البنوك الكبرى والصغرى، واضطرت الولايات المتحدة إلى الاقتراض من (ماركس شخصياً)، بعض الأفكار الاشتراكية، بتدخل القطاع العام الحكومي، لوقف الانهيارات. و لم تكن قضية الرهن العقاري، إلا الشرارة، التي كشفت عن خطايا النظام الرأسمالي في ظل العولمة المتوحشة. حتى أنّ بعض المحللين الاقتصاديين العرب، الذين طالما تغنوا بأمجاد الرأسمالية، هبّوا، ليقولوا لنا: (الإسلام هو الحلّ). والمفارقة المدهشة، هي أنّ (البنوك الإسلامية) في الولايات المتحدة نفسها، لم تتأثر بالأزمة المالية العالمية الأميركية. ومن المؤكد أنّ هناك مئات، بل ربما آلاف من (قضايا الفساد)، كانت وراء هذه الأزمة العالمية، التي توصف بأنها: (أكبر عملية احتيال في التاريخ الحديث)، حسب قول أحد الاقتصاديين العرب. كذلك، اعترف المرشح السابق لمنصب رئيس الولايات المتحدة (ماكّين)، بـ (وجود حالة فساد لدى قيادة المؤسسات المالية الأميركية).

4. الفساد لونه أبيض، وأسود، ورمادي:[4]

يقول الفرنسي (بيير لاكوم)، بأن (الفساد، لونه أبيض)، فقد تأسست (منظمة الشفافية الدولية -Transparency International)، عام 1993، لمراقبة (الشبكات الدولية لتبييض رؤوس الأموال ذات المنشأ الاحتيالي. ونعني بذلك: الأموال المكتسبة من تجارة المخدّرات، وعمليات تهريب الأسلحة، والعمولات السرية، والرشى، وأموال جماعات المافيا التقليدية والجديدة، وتلك التي يتربح منها، رجال الصناعة من الفساد، ومن عمليات التمويل السرية في المجال السرّية، فقد أدّت هذه الأموال إلى اختلال التجارة العالمية. ويقدّر إجمالي المبالغ العابرة من خلال الملاذات الضريبية، (بما يتراوح بين (330 و460 مليار يورو) سنوياً، أي ما يساوي نصف تدفقات رؤوس الأموال الدولية). وتتعلق (عمليات التبييض) بالعائدات السرية للتنظيمات الإجرامية، كذلك بصناديق الطوارئ الخاصة بالمؤسسات العالمية الكبرى والصغرى، وتلك الخاصة بالأحزاب ورجال السياسة. ورغم بعض القضايا المدوية، والتشهير ببعض الضحايا من باب التكفير، ظلّ الحكم العام في جوهره كما هو

دون تغيير، فالفساد ما زال (جريمة بيضاء)، بسبب ضعف ردود الفعل الاجتماعية، وضعف العقوبات (ص — 10+ 12).

– وتكشف (قضية Flick) الكبرى في ألمانيا – يضيف بيير لاكوم، عن العلاقة بين الفساد، والجنوحية المالية. ويتمثل موضوع تلك القضية في احتيال ضريبي لصالح إحدى المؤسسات التي عمدت، في سبيل رفع الضريبة عنها، إلى تقديم (رشى) على نطاق واسع إلى رؤساء الأحزاب الألمانية الرئيسة الثلاثة، الذين وافقوا على ذلك، مقابل تمويل أحزابهم.

– وينطبق ذلك على الدعاوى التي أقيمت في (إيطاليا)، ضدّ نظم الرشوة المعمَّمة، وتنظيمات المافيا، فقد بينت تلك الدعاوى إلى أي مدى، كان للشبكات القائمة بين رجال الاقتصاد، وكبار المنتخبين، وبعض جماعات الجريمة المنظمة، تأثير اقتصادي شامل على أقاليم بأكملها على نحو لا ينفصم بين (الاقتصاد الأبيض): التجارة، الإنشاءات، السياحة، الأشغال العامة، و(الاقتصاد الأسود): تهريب البضائع، الإتجار بالأسلحة والمخدّرات، الغش في الأعمال العامة، تبديد المساعدات المالية — (ص 18-19).

– (**جاك شيراك**)، رئيس جمهورية فرنسا السابق، تورطّ أيضاً في قضايا فساد، حيث جمع بين منصبه، عندما كان (عمدة مدينة باريس)، وبين موقعه كرئيس تجمع الأحزاب الجمهورية، وهو متهم بتمويل (أعمال صورية)، بوساطة المجلس البلدي لباريس، الذي يديره لحساب حزبه، وهو ما اعتبر (جريمة جزائية). وقد تم الإفصاح عن تلك الشبهات في (1999/3/17)، عندما أعلن القاضي (Dezmure)، أنّ لديه مذكرة خطية حرّرها (شيراك) عام 1993، يطلب فيها من المجلس البلدي، (ترقية إحدى الموظفات)، إلا أنه رغم وجود (دلائل خطيرة ومتطابقة) دفع القاضي، بعدم اختصاصه، بسبب الحصانة التي يتمتع بها رئيس الجمهورية الفرنسية — (ص 28).

– يرى بعض المحللين الأوروبيين، أنّ ما نسميه (**بيع العلاقات**)، للحصول بطريقة غير مشروعة على منافع فردية، هو شكل من أشكال الفساد، أي أن الشخص الفاسد، يوطّد علاقاته الأخطبوطية مع أجهزة الدولة وأفراد المجتمع، فيوظف (الآخرين) لمصلحته

الشخصية، عبر أساليب غير شرعية، وبالتعبير الشعبي: (تلبيس الطواقي). وهذا يعني أن الشخص يستخدم علاقاته الشخصية، فيستغل بعض الأشخاص لخدمة آخرين، ثمَّ يستغل الآخرين لمنفعة شخصية غير مشروعة، لأنَّ (ما بُني على باطل، فهو باطل).

– عام 1996، تم تحرير مذكرة دولية بالقبض على رئيس ومدير عام (مجموعة Dassault industries)، فقد وجه الاتهام إلى أحد فروع الشركة في (بلجيكا)، بأنها قامت في عام 1989، بدفع مبلغ (8.5 مليون فرنك) إلى الحزب الاشتراكي الفلمنكي، عبر حسابات سويسرية، وكان الهدف هو الحصول على عقد (Rafale)، قيمته (1.2 مليار فرنك)، بشأن شراء معدَّات عسكرية. وأدين (سيرج داسو) بتهمة الفساد عام 1998. أما عقد (carapace)، فهو يعهد إلى أحد فروع مجموعة (سيرج داسو) في بلجيكا، بتجهيز (ثمانين طائرة حربية من طراز إف، 16)، حيث وصل العقد إلى مبلغ (مليار فرنك)، وأعقبه عقد تكميلي لتحديث (عشرين طائرة من طراز ميراج). وقد تأكد دفع مبلغ (عشرة ملايين فرنك فرنسي) من أحد حسابات مجموعة (سيرج داسو) إلى حسابين لاثنين من ممثلي الحزب الاشتراكي. ومما فجَّر الفضيحة، اغتيال وزير الدولة، والرئيس السابق للحزب الاشتراكي البلجيكي (Cools Andre). وكان هذا الوزير، قد اتهم أعضاء من حزبه، بأنهم حوّلوا لصالحهم جزءاً من العمولات التي قدّمت في إطار صفقات أسلحة، شراء (49) طائرة مروحية من مصانع (Agusta) الإيطالية، و(عقد carapace) مع (شركة سيرج داسو). وهكذا، وجهت اتهامات إلى (Claes Willy) مدير الحزب الاشتراكي الفلمنكي، بصفته وزيراً للمالية آنذاك، بالفساد – (ص 58-65). وصدر الحكم النهائي في هذه القضية في (1998/12/23)، التي أطلقت عليها الصحافة، (قضية القرن).

صحيحٌ أنَّ (**الفساد، ظاهرة عالمية**)، إلا أن الاحتماء بهذه المقولة، لتبرير الفساد، أمرٌ مرفوض، وصحيح أنَّ هناك (**دُولاً أكثر فسادا، ودُولاً أقل فساداً**)، إلا أنه يُخشى أن هذا المقياس، يشتمل ضمناً على تبرير يثير الاطمئنان عند البعض (لأسباب وطنية غرائزية)، مع أن وجود الفساد نفسه، في بلد ما، حتى لو تدنت درجته، يثير القلق. الفساد هو

الفساد، سواءً (زنت امرأة مرتين ثم تابت)، أو امتهنت امرأةٌ أخرى (خطيئة الدعارة). ولهذا، فإن خطايا الدول، أكبر من خطايا الأفراد، لكن الوصف للاثنين، يتساوى، ويختلف في الدرجة فقط. ولمعالجة الفساد في ظل العولمة المتوحشة، لا بُدَّ من خلق التوازن، بين (حرية القطاع الخاص في الربح المشروع)، وبين (رقابة الدولة)، أو (التدخل الحكومي)، أو ما يسمى إيجاد آلية بسيطة، غير معقدة لعلاقات القطاع الخاص بالقطاع العام. كما أن تليين التشريعات وتبسيطها مع توضيحها، خصوصاً في قطاعي: (الجمارك، والضرائب) بالتحديد، يساهم في تخفيف الفساد، لأنَّ (التعقيد)، والغموض في القوانين، يؤدي إلى تعقيد المعاملات، عندئذ، يستغل الشخص الذي يمتلك سلطة معرفته بخفايا القانون المعقد، هذه المعرفة، للحصول على رشوة من (الراشي) صاحب المصلحة من أجل اختصار الوقت بطريقة غير مشروعة. يبقى أن نقول ونكرر ما سبق قوله، وهو أن السوق، لا يُصحح نفسه بطريقة تلقائية، حسب نظرية (اليد الخفية)، وبالتالي، لا مانع من الاستعانة بماركس، كما فعل الرئيس الأمريكي (أوباما) خلال الأزمة العالمية الحالية، وربّما حسب بعض المحلّلين، يكون (الاقتصاد الإسلامي هو الحلّ)، بعد تبسيط قوانينه، وتوضيحها، لأنَّ الناس ما تزال تخلط بين (الفائدة) و(الربا).

وأخيراً، نسأل: لماذا، لم يُطبّق قانون (مِنْ أين لك هذا!!)، في أية دولة عربية حتى الآن، الذي يراقب أداء السلطة التنفيذية، حيث يُسلّم (الوزير الجديد)، أو (مدبر المؤسسة الكبرى)، مظروفاً مختوماً بالشمع الأحمر، يشتمل على ما يمتلكه قبل توليه المنصب، للتأكد من أنه لم يستغل وظيفته العمومية لمنافع خاصة. وإذا كانت بعض البلدان قد طبقته، فهو تطبيق ما زال شكلياً حتى الآن!!.

الهوامش

1. **(حاميها...حراميها)**: مثال: (بول وولفووتس)، مدير البنك الدولي، الذي خرج من منصبه بفضيحة فساد، ولكنه ليس المثال الوحيد. ففي عام 1995)، اتخذ **(آلتر توركمان)**، المفوض العام لهيئة تشغيل اللاجئين الفلسطينيين **(الأونروا)**، التابعة للأمم المتحدة، قراراً، بفصل (عميد كلية العلوم التربوية)، التابعة للأونروا في الأردن، بسبب احتجاجه العلني على قرار توركمان بإغلاق الكلية، تحت ذريعة نقص الأموال، وتحقق السلام بعد اتفاق أوسلو - ثمّ تراجع عن قرار الإغلاق، تحت ضغط الاحتجاج الشعبي الواسع، لكنه أصرّ على **(فصل العميد)**. والمفارقة هي أنّ (آلتر تروكمان)، فُصل من عمله عام (1996)، بسبب قضايا فساد.
2. **كمال أمين الوصّال:** مجلة (عالم الفكر)، عدد 2، أكتوبر - ديسمبر، 2009، الكويت.
3. **فؤاد حمدي بسيسو:** محددات إدارة الأزمات الاقتصادية والمالية والمصرفية، منشورات اتحاد المصارف العربية، 2010.
4. **بيير لاكوم:** الفساد، ترجمة: سوزان خليل، مكتبة الأسرة، القاهرة، 2009.

ثقافة المقاومة... بالضحك

(ثقافة المقاومة)، هي ثقافة الحياة الحرَّة الكريمة، فالشعوب التي تقاوم تستخدم أدواتها كافة، وليس أداة واحدة، لمقاومة العوائق التي تقف حجر عثرة في سبيل تقدمها، وحريتها، واستقرارها. صحيح أنَّ مقاومة الاحتلال، تتم بالأداة الأساسية، وهي (السلاح)، التي هي أفضل أداة لمقاومة الاحتلال، والعنصرية، خصوصاً عندما تكون دولة الاحتلال، قوةً عسكرية تمارس القتل وتدمير المنازل، وتقتلع أشجار الزيتون، والبرتقال، وشجيرات العنب، وتزج بآلاف المواطنين الأصليين في السجون – لكن أيضاً، هناك أنواع أخرى من المقاومة، لا تقل أهمية عن المقاومة المسلحة، مثل: التظاهرات الجماهيرية الغاضبة، والحجر، والمقاومة الثقافية، والمقاومة التعليمية، ومقاومة الفساد، ومقاومة التطبيع الثقافي مع العدو، ومقاومة التخلُّف الفكري والاقتصادي والاجتماعي، ومقاومة العنصرية، والغرائزية، والحاراتية، ومقاومة التلذُّذ بالتبعية، ومقاومة (تصنيم الأشخاص) والزعامات بأشكالها المختلفة، بجعلها فوق الوطن، ووضعها في دائرة القداسة، رغم أنَّ الأشخاص بشر مثلنا يصيبون أحياناً، ويخطئون أحياناً أخرى. كل هذه العوائق أمام التقدم، يُفترض مقاومتها بوسائل عديدة من (المقاومة بالسلاح)، وهي أعلاها إلى (المقاومة بالسخرية والضحك). فالمقاومة فكرة إنسانية عالمية، مارستها كلُّ شعوب العالم.

– صمدت (الثورة الفلسطينية) في حصار بيروت عام 1982، ثلاثة أشهر كاملة، وألقت الطائرات الإسرائيلية عشرات الأطنان من القنابل على بيروت الغربية. وقال الصحافي الأسترالي (توني كليفتون): ألقى الإسرائيليون القنابل على بيروت، أكثر مما أُلقي على (برلين) في الحرب العالمية الثانية. وقال (شارون): لم يبق أمامي سوى قنبلتي الذريّة!! كنّا آنذاك، نأكل الخبز اليابس مع كأس من الشاي، كوجبة إفطار. أما وجبة الغداء، فهي علبة سردين. أمّا الماء، فقد انقطع، وبقي الماء الموحل في بئر البناية، نضخُّه، ونملأ حوض

(*) مجلة فيلادلفيا الثقافية، الفتتاحية العدد الثامن، منشورات جامعة فيلادلفيا، 2011.

الحمّام (البانيو)، وننتظر حتى يرقد الماء، ثمّ نستعمله لصنع الشاي. ورغم هذا الحصار الخانق، كنا نسخر من حالنا، بل ونسخر من حال الأعداء الذين يقفون على أبواب بيروت، خائفين من اقتحامها.

عينة من نماذج مختارة:

1. **(واحد خليلي)**: وقع في الأسر، وكان جريحاً، فقال له (الضابط الإسرائيلي): أنت فدائي (مخرّب)، والدليل هو الدم على ملابسك. قال الخليلي: أنا مواطن عادي، خرجت من البيت لأتفرج، فوقعت على صخرة، فجرحت، يعني هل أنا ممنوع من أن أقع على صخرة. فقال له الضابط: قدّم نفسك للإذاعة الإسرائيلية، فتقدم الخليلي، وقال: أُهدي سلامي أنا الأسير فلان، إلى أختي فاطمة في الخليل المحتلة التي تعاني من ويلات الاحتلال، وإلى أخي محمود في القدس الغربية المحتلة، عاصمة الشعب الفلسطيني الأبدية، نحن بخير، و(شكراً لإذاعة العدو الصهيوني!!!).

2. **(بعدين الكلام بيوصل لشارون!)**: أحد المحاصرين (بفتح الصاد): كان دائماً في السهرات الجماعية، يتكلم باعتباره محللاً سياسياً بارعاً، يمتلك كل المعلومات عن مسار الحرب، لكنه عندما يقترب كلامه من الحديث عن (شارون)، يخفت صوته، ويجف ريقه، لهذا كان (سلمان السبعاوي)، يعلّق: (لا ترفع صوتك... بعدين الكلام بيوصل لشارون!!). وهكذا أصبحت هذه الجملة، لازمة السهرات والنقاشات: (بعدين الكلام بيوصل لشارون!!).

3. **ناظور عمير بيرتس**: وفي (حرب تموز 2006)، صمدت المقاومة اللبنانية (33 يوماً)، ومرّغت أنف الجيش الإسرائيلي في الوحل، فخرج ذليلاً مهزوماً. ورغم أن عشرات الأطنان من قنابل الطائرات الإسرائيلية ألقيت على (الضاحية الجنوبية) من بيروت، ورغم مأساة المهجرّين من الجنوب، إلا أنّ (تليفزيون المقاومة – المنار)، استطاع أن يضحك العالم كله، حين كان يذيع كل ساعة (لقطة سينمائية) شهيرة لوزير الدفاع الإسرائيلي (عمير بيرتس)، قليل الخبرة العسكرية، فهو قادم إلى الوزارة من عمله في (النقابات). اللقطة التي

أضحكت العالم، هي: (صورة) لوزير الدفاع، يحمل (ناظوراً عسكرياً) بين يديه، ويضع عينيه على فتحتي (الناظور)، ليتفقد سير المعركة، والمضحك في اللقطة، أنَّ (الناظور مغلق!!!).

4. امرأة (ديجتال): طبعاً تتنوع (النكات)، فهي: سياسية، اجتماعية، لغوية، وعرقية، وجنسية، وغيرها. ذات مرَّة، كنت أركب (التاكسي) في (عمَّان)، وكان السائق رجلاً أنيقاً في الخامسة والستين كما قال لي. حدَّثني قال: أنا متزوج من ثلاث نساء، لكنهن يتقاتلن دائماً، لهذا قررتُ أن أعالج نفسي بطريقة: (وداوني بالتي كانت هي الداءُ) وأضاف: أريد أن أتزوج رابعة لأريح رأسي. قلت له: ولكن سيزيد صداع رأسك مع الرابعة. قال، (بعد أن لمح فتاة في الخامسة والعشرين على رصيف الشارع، أنيقة اللباس)، ولكن لكي لا أصدّع رأسي، (أريدها امرأة ديجتال) مثل تلك الفتاة.

5. الحاج ربيع: أُوصل الماء إلى (الكافرة!!): شارك (الحاج ربيع) في الثورة الجزائرية، وقد كان يخدم كل سكّان الحي في مدينة (قسنطينه)، فقد كان مثلاً يذهب معي إلى (سوق الأغنام) في العيد، ويشتري لي الخاروف، بعد أن يختاره بعناية، ويذبحه ويسلخه، ويرفض أن يأخذ أية قطعة لحم منه. وإذا كانت المياه مقطوعة عن البناية، كان يحمل الماء من مسافات بعيدة على كتفيه، ليوزعه على السكان، دون أي مقابل. كانت متعته هي خدمة الناس. – كانت لي جارة (تشيكية) في الطابق الخامس، تعمل أستاذة في (جامعة قسنطينه)، وعندما انقطعت المياه، رأيت (الحاج ربيع) يحمل (غالونين من الماء) على كتفيه، ويصعد الدرج، فسألته: إلى أين يا حاج ربيع، فأجاب: (نوصّل الماء إلى الكافرة!!).

6. طه حسين: يلزملكْ عينين اثنين: المعروف أن طه حسين (عميد الأدب العربي)، كان كفيفاً، وعندما نشرت إحدى الصحف اللبنانية بأن طه حسين سوف يزور لبنان، وخصوصاً الجنوب اللبناني، بدأ (شعراء الزجل) يحضّرون احتفالاً في مدينة النبطية لتكريمه، لكن طه حسين اعتذر عن المجيء في آخر لحظة. ومن القصائد الزجلية التي تم تحضيرها احتفاءً بطه حسين، قصيدة طويلة، لا أحفظ منها إلاّ هذه الأبيات القليلة:

أهلا وسهلا بْطه حْسينْ

بْيلزملَكْ عينين اثنينْ

العين الواحْدا بتكفيني

خُذْلك عينْ، وخلّي عينْ

الله عاطيه عين الفكرْ

بيقشع فيها عَ الميلين

7. يا وزير الاقتصاد الوطني: سرد لي الدكتور أحمد برقاوي (أستاذ الفلسفة في جامعة دمشق)، هذه الحادثة، قال: كان في الستينات في (سوريا) في زمن الانقلابات، (وزير اقتصاد)، يردد في مجالسه دائماً بأنه قبل بمنصب الوزير، مجبراً، لأنه أصلاً شخص (ثري)، بسبب وجود عائلته في المهجر الأمريكي!!. عندئذٍ، كتب الشاعر السوري (نديم محمد) قصيدة ساخرة، قال فيها:

يا وزير الاقتصاد الوطني

بالله، قُل لي: كيف صرْت غني

لم تُتاجرْ، لم تُهاجرْ، لم ترثْ

عن أبيك (الكُرّ)، غيرَ الرَسَنِ.

8. أهلاً بكم في وطنكم الثاني (لبنان): كانت (الصحافة اللبنانية) في الستينات، منقسمة على نفسها، فهي إمّا موالية لمصر عبد الناصر، أو لدول الخليج، أو للمركزية الفرنسية والأميركية. وكان رئيس الجمهورية اللبنانية، (شارل حلو)، يميل إلى التحالف مع فرنسا، ويؤمن بما يُسمّى القومية اللبنانية أو (اللبننة). وذات يوم ضاق الرئيس ذرعاً، بهيمنة الصحف ذات الاتجاه العروبي، فعقد مؤتمراً صحافياً، خاطب فيه الصحافيين اللبنانيين، بالترحيب التالي: (أهلاً بكم في وطنكم) الثاني، (لبنان!!).

9. الصحون، والطاولات، والكراسي: كان (خادم) في أحد المنازل، كثير التأفف والضجر والشكوى من أهل البيت، كلما طلبوا منه أن يقوم بعمل ما. وذات يوم طلب منه

صاحب البيت أن (ينظف الصحون، والطاولات، والكراسي)، لأن هناك ضيوفاً قادمين. فقال الخادم متأففاً: (كل يوم تنظيف صحون ومحون، وطاولات وماولات، وكراسي ومراسي)، عندئذٍ قال له صاحب البيت، أنت نظّف الصحون والطاولات والكراسي...) واترك المحون، والماولات، والمراسي لي، فأنا سأقوم بتنظيفها بنفسي!!).

10. البقّالة العالمية: ليس لدينا فرع آخر: هوايتي الشخصية، عندما أهبط إلى وسط البلد في (عمّان)، هي قراءة (اليافطات). وذات مرّة، شاهدت (كشكاً صغيراً)، كُتب عليه (البقالة العالمية... ليس لدينا فرع آخر!!).

11. ليش هو انتقل!!: ولد الدكتور كمال الصليبي، المؤرخ اللبناني في بيروت (1929)، لكن عائلته لها صلة بمدينة (الخليل) الفلسطينية، ومدينة (السلط) الأردنية. مثلاً: الطبيب إبراهيم الصليبي، عمل في (مستوصف ألماني) في الخليل (عام 1884). ويربط كمال الصليبي في مذكراته، اسم عائلته (الصليبي) بعيد الصليب (14 أيلول) اليوم الفاصل بين الصيف والخريف، ويقول بأن (عبارة قمح الصليبي على ما سمعت، لا تزال دارجة في قرى الخليل بفلسطين)، وهو يعني: قمح الموسم الذي يكون جاهزاً للبيع، تمييزاً له عن القمح المخزون من محصول الموسم السابق. (المهم أنّ عائلة الصليبي اللبنانية، تذوقت عنب الخليل، وشربت من مياه (الخليل). يقول الدكتور الصليبي في مذكراته (ص 267)، بأنه ذهب عام 1965 في رحلة إلى فلسطين الوسطى (الضفة الغربية) مع صديقه أسامة الخالدي من القدس، ليرى (المسجد الأقصى، وحائط البراق). ونحن في القدس، أخذني أسامة ليريني حائط المبكى، لكننا أضعنا الطريق، وتوقفنا عند دُكّان، لنسأل صاحبه، وهو من مدينة الخليل: (وين صار حيط المبكى!). فأجاب صاحب الدكان بلهجته الخليلية: (ليش هو انتقل!!).

12. لا تخفى على القارئ اللبيب: عملت أستاذاً بجامعتي (قسنطينة، وتلمسان) في الجزائر (1983-1991)، قبل عودتي إلى الأردن: ذات مرّة وضعت امتحاناً، أحد أسئلته، جوابه يتكون من (خمس نقاط). فأجابت إحدى طالباتي على نقطتين فقط من النقاط

الخمس، وفي نهاية الإجابة، وجدت الجملة التالية: (...أما باقي النقاط فهي لا تخفى على القارئ اللبيب!). فكتبت لها بالقلم الأحمر: (في هذه الحالة فقط، لستُ قارئاً لبيباً!!).

13. حتى أنت يا (حرز الله!): صديقي القاص الجزائري (محمد الصالح حرز الله)، أدّى فريضة الحج، وعندما عاد إلى الجزائر، سأله أصدقاؤه عن مراحل مناسك الحج، حتى وصل إلى (رمي الجمرات)، فأضاف: (ورميت إبليس اللعين)، لكنَّ إبليس، قال لي: (حتى أنت يا حرز الله!!).

14. أصلع، وكثيف الشَعْر: وجّه كثيف الشعر، الردّة التالية إلى (شاعر أصلع) قائلاً:

ناتعْ قرْعا طُولا ذْراعْ
لا بْتنْشَرى، وْلا بْتتباعْ
لا منْ بَرّا فيها شَعْرْ
وْلا منْ جُوّا فيها نْخاعْ

- فأجابه (الشاعر الأصلع):

قَرْعتنا دْماغ بْلا شَعْرْ
وْقَرعتكُمْ شَعر بْلا دْماغْ

15. أما تستحي يا رجل!!:

ظهرَتْ طائراتُ العدوّ بحضن الجَبَلْ
فقال (الخليلي)، لها ... في خَجَلْ
يا امرأةْ
طائرات العدوّ ترانا، فكُفّي عن الثرثرة
خُذي هيئة الانبطاحْ
فقالتْ: أما تستحي يا رَجُلْ.

ولكنّه ضحكٌ كالبُكا:

يقال: (فلان لا يضحك حتى للرغيف السُخن!). وكانت جدَّتي تقول بعد الضحك مباشرة (اللهمَّ احمنا من شرّ هذه الضحكة!)، وكأنها ندمت، رغم أنَّ الرسول (محمد) صلى الله عليه وسلم، يقول: (تبسُّمكَ في وجه أخيك ...صَدقَة)، وهو حديث صحيح. في مدينة (غابروفو) البلغارية، يقيمون صيف كل عام، مهرجاناً للضحك، وهو مهرجان عالمي، حيث تسرد النكات السياسية والاجتماعية وحتى الجنسية في الندوات، ويُعلّق رسّامو الكاريكاتير، لوحاتهم الساخرة، وتعرض المسرحيات الساخرة، بل ويطلق أهل مدينة (غابروفو) النكات على أنفسهم، حول بخلهم!. وهناك طبعاً، (النكات العرقية) التي تتنابز بها الشعوب. فالإنجليز مثلاً ينكتون على الإيرلنديين، لكن الإيرلنديين يردّون عليهم الصاع صاعين، حتى يصل الأمر إلى (الزَعَل) عند الشاعر الإيرلندي الشهير (شيموس هايني)، عندما طلبت منه (دار بنغوين للنشر)، أن يرسل قصائده، لينشر منها في مختارات بعنوان (الشعر البريطاني الحديث)، فأجاب: (أمّا أن أكون بريطانياً، فأقول: لا!). أما في بلادنا العربية، ورغم المهازل اليومية، فبعض البلدان لا تضحك كما يقال، والصحيح أن كل الشعوب العربية، رغم مآسيها، تضحك، حتى وهي تبكي دماً، ولكنَّ المسألة درجات. فأعلى نسبة للضحك في بلد عربي، هي بالتأكيد في (مصر): شاهدتُ مؤخراً فيلماً مصرياً، تقول فيه الأخت لأخيها: لا تقترب من هذه البنت: (البتّ دي مِشَفّرا)، أي مخطوبة. كان (التنكيت) في مصر، يتمركز حول (الصعايدة: أهل صعيد مصر)، لكنَّ النكتة المصرية حالياً، تعولمت، وللأسف لم يستطع (الأشقاء المصريون) أن يواجهوا مشكلة (مصر والجزائر وكرة القدم)، بالنكتة، بدلاً من هبوط العقل العربي إلى مستوى القدم، كما حدث، حيث تحوّل الموضوع إلى سجال لا عقلاني بين الطرفين. ومشكلتي الشخصية مع الطرفين، أنني أحبّهم، فقد أمضيت خمس سنوات من عمري في مصر عبد الناصر، وأمضيت (ثماني سنوات) من عمري في الجزائر. أمّا في الستينات، فقد أطلقت مصر مئات النكات حتى في ذروة حزنها بعد هزيمة 1967. وكانت هذه النكات تصل إلى الرئيس جمال عبد الناصر،

فيضحك، رغم أنَّ بعضها كان يتعلق به شخصياً، (ولكنّهُ ضحكٌ كالبُكا)، كما يقول المتنبّي. أمّا (التوانسة)، فهم مصريو المزاج، يميلون إلى التنكيت السياسي، خصوصاً على الرئيس بورقيبه، وكان صديق تونسي يقول لي: نحن لدينا أطول برنامج إذاعي في التاريخ، يدخل موسوعة غنيس، هو برنامج (من أقوال الرئيس)، الذي يذاع منذ أوائل الستينات. قيل لي أنَّ (الأشقاء العراقيين) يضحكون أيضاً، حتى في ظل مآسيهم تحت الاحتلال الأميركي، وما قبل ذلك. تذكرت نكتة من المؤكد أن مصدرها مصري تقول بأنَّ مصرياً، وعراقياً تراهنا على خمسين جنيهاً، حول من تكون نكتته أقوى، وبدأ العراقي: (عيني مرَّة كان فَدْ واحد عراقي ماشي في الشارع ويضحك...)، عندئذ قاطعه المصري قائلاً: (خلاص ربحت الخمسين جنيهاً!.).

لكن (إسماعيل القيَّام)، زميلنا الذي درس في العراق، سرد لنا النكتة العراقية التالية: (زار الرئيس السابق صدَّام حسين جبهة القتال في زمن الحرب العراقية – الإيرانية، وشرح له الضباط كيفية المواجهة العسكرية، وكان من بينهم (ضابط أحْوَلْ)، فطلب صدّام منه أن يطلق طلقة مدفعية نحو هدف، فلم تصب الهدف، عندئذ سأله صدّام عن اختصاصه، فقال: (اختصاصي سيّدي، قصف عشوائي!!). اللبنانيون، (هم أكثر شعوب بلاد كنعان، جرأة في الضحك والتنكيت. وهم يستخدمون كثيراً (ألفاظاً شعبية جنسية مكشوفة)، حتى أمام النساء. وفي (لبنان)، صدرت مجلات عدّة للضحك والتنكيت، وهم لا يعرفون التجهم، حتى في ظلّ مآسيهم. وفي (سوريا) أيضاً، يضحكون، لكن معظمهم يطلق النكات السياسية، وأصدروا مجلات تكتب بخط اليد، ويتم تصويرها، تروي النكات السياسية والنقدية الاجتماعية. وكانت معظم النكات تدور حول (أهل حمص). أما في (فلسطين)، فمعظم النكات يطلقها (أهل الخليل)، كما هو معروف، يطلقونها على أنفسهم، وأحياناً يطلقها أهل فلسطين على (الخلايلة)، وعادة ما تبدأ النكتة بعبارة: (واحد خليلي). أما في (الأردن)، فتتمتع (مدينة الطفيلة) بسلطة مطلقة في مجال التنكيت، ولا تستطيع (بلدة الصريح) منافستها.

ونحن أيضاً نقرأ يومياً في الصحف اليومية، رسوماً كاريكاتيرية للفنان (عماد حجّاج)، يتابعها الناس بشغف، لأنها تمتلك جرعة من الحريّة، وتمتلك ذكاءً في (الجملة البلاغية)، والتشكيل، وهي غالباً موجهة للجمهور الأردني العام. وأقدم رسّامي الكاريكاتير حالياً في الأردن، هو (جلال الرفاعي)، وهو صديقي، وكان يقول لي: (الكاريكاتير، هو أن تمشي في حقل الألغام، بحذر). أمّا الظاهرة الجديدة في الضحك في الصحافة الأردنية، التي

عرفت قبل سنوات، فهي (الكتابة الساخرة)، واشتهر منهم: (يوسف غيشان، والزعبي، والمجالي). يبقى أن نقول: لكنَّ عمّان مدينة متجهمة، مهما زغزغتها، (تضحك في عَبها) فقط!. ورغم أنَّ (فلسطين، والأردن) تميلان إلى التجهم، منذ عام 1948، بسبب زراعة (الدولة الخازوق) في فلسطين، إلاّ أنهما يستغلان بعض (الثغرات الزمنية)، ويقاومان أيضاً بالضحك.

الفرق بين الضحك والفكاهة:

يميز (**شاكر عبد الحميد**) بين الفكاهة (Humor)، وبين الضحك (Laughter)، فالفكاهة مصطلح عام يضم تحته كل المصطلحات ذات الصلة بهذا المجال، وهي تعني الناتج الفكاهي ومن أمثلته (الكاريكاتير، النكتة، المسرحية الكوميدية، الدعابة، وغيرها). أما (الضحك)، فهو ظاهرة مستقلة عن اللغة، وله لغة خاصة، لها قاموسها وتركيبها النحوي، ومعانيها الخاصة – (عبد الحميد: ص 17+18+20 الفكاهة والضحك، عالم المعرفة، الكويت، 2003). وهو يرسم علاقة الضحك بالفكاهة على النحو التالي:

– أما (**أنيس فريحة**)، فيرى أن النكتة إذا (دُوّنت)، فقدت عناصر إنسانية هي التي تحببها للسامع كصوت المُحدّث ونبراته، وملامح وجهه، وحركات يديه ورأسه، إذْ (ليس أسمج من نكتة عامية تُروى بلغة فصيحة!!). ويقول أيضاً بأنَّ (لسان العرب)، يقول (الفكهُ هو طيب النفس، المزاّح)، ويميز (فريحة) أيضاً بين (الفكاهة humor)، و(النكتة wit)، و(المزاح joking)، و(السخرية satire)، و(المفارقة irony)، و(التورية pun)، و(المضحك comic)، وغيرها من المصطلحات. فالنكتة، لغوية، بخلاف الفكاهة التي قد تكون أحياناً

في الملمح أو الحركة.

أما النكتة، فقول. والنكتة ذاتية، أما الفكاهة فموضوعية تكمن في الشيء الملاحظ الخارج عن إطار الذات. والنكتة شديدة عنيفة تصدر عن تعمد وتصميم وعقل ذكي، بينما نجد الفكاهة، سمحة رحبة تصدر عن عفوية وبساطة ومحبة، فالنكتة تعمّدية، والفكاهة عفوية بريئة. ولفظة (نكتة) العربية، جاءت من (جذر نكت)، ومعناه: (وخزَ وأثّر في الشيء، بإحداث ثقب أو فجوة، كما في (نكت رمحه بالأرض). ويضيف (فريحة)، بأن النكتة البارعة تتوافر فيها ثلاثة عناصر: توقُّد الذكاء، وسرعة الخاطر، وشعور بالانتصار المفاجئ على الضغط والحرمان – (أنيس فريحة: النكتة اللبنانية، جروس برس، – 1988 ص 9+18+27+29).

النكتة الحمصيّة:

– ويقول (جورج ممدوح كدر) في كتابه (النكتة الحمصية): يروي لنا (المسعودي)، عن دهاء (معاوية)، أنه أرسل رسالة إلى (الإمام علي) يقول فيها: (أبلغ علياً أني أقاتله بمائة ألف، ما فيهم من يميز بين الناقة والجمل (يقصد أهل دمشق)، وقد بلغ من أمرهم في طاعتهم لمعاوية أنه صلّى بهم عند مسيرهم إلى (صفّين)، صلاة الجمعة في يوم الأربعاء (يقصد أهل حمص) – (ص: 17) ويضيف (صاحب الكتاب)، بأن (النكتة) التصقت بأهل حمص، حسب الرواية الشعبية، لأنه عندما اجتاح تيمورلنك بلاد الشام، كانت المدينة الوحيدة التي سلمت من أذاه، هي حمص، وذلك لأن سكان حمص آنذاك، تظاهروا بالجنون في الشوارع، وعلّقوا على رؤوسهم القباقيب، وأخذوا يقرعون على الصحون النحاسية، وأشاعوا بأن مياه نهر العاصي، تصيب كل من يشربها بالجنون)، لكن رواية أخرى تقول، بأنه عندما دخل التتار بلاد الشام، عاثوا فيها فساداً وتدميراً، لكن كبير (الحماصنة)، دبّر حيلة، حيث فتح الحماصنة أبواب المدينة، فلما دخلها المغول، وصادف أن كان يوم أربعاء، دهشوا لأن سكان المدينة، يلبسون ثيابهم بالمقلوب، ويسيرون إلى الوراء، ويتحدثون بطريقة معكوسة، فأمر قائد المغول جنوده بالهروب فوراً خارج المدينة، خوفاً من

أن يصيبهم (المرض) الذي أصاب أهل حمص. وبعد ذلك، قرر (كبير الحماصنة)، أن يصبح يوم الأربعاء، مناسبة وطنية، وعيداً — (ص 29-30) ويقول الباحث (**بو علي ياسين**)، بأن كل مدينتين تتبادلان الأقاويل فيما بينهما تصل إلى حدّ التجريح. من هنا نجد تنافس أهالي حلب والشام، والرقة ودير الزور، واللاذقية وطرطوس. لكنهم في مجال التنكيت، يستهدفون كلهم: (الحمصي) — (ص: 94) ولفظة (حمص)، باللغة الكنعانية (العربية القديمة) تعني: (الخجل)، ربما من حمرة اللون. ويسرد (صاحب الكتاب) النكتة التالية: (تقاسم أهالي حمص نهر العاصي مع أهالي حماة، بحبل. وفي اليوم الثاني، وجد الحمويون، حمصياً يقف في قسمهم، وينقل الماء بالتنكة إلى قسم أهل حمص). لكن (الحماصنة)، يردون على (أهل حماة)، بالنكتة التالية: (صعد حموي إلى طرف المئذنة، فصرخ به الناس يطالبونه بالنزول، لكنه رفض. وفي هذه الأثناء مرَّ حمصي، ورأى الجماهير وعلم بالقصة، فطلب سيفاً، وأمسكه بيده، وقال موجهاً الكلام للحموي الذي في نهاية المئذنة: اسمع، إذا لم تنزل حالاً، سأقطع المئذنة بهذا السيف. فخاف الحموي ونزل). (ص 108) وفيما يلي بعض (**البرقيات الحمصية السريعة**) نقلاً عن كتاب (النكتة الحمصية):

1. انتحر الدجاج في حمص، تاركاً رسالة تقول لأهل حمص: خلّي الماجي تنفعكم!).
2. ستشرق زار حمص، لكنه رجع إلى بلده، مستغرباً.
3. جلس حمصي عند الحلاقّ، فاتصلت به والدته بـــ (الموبايل) فقال لها مندهشاً: كيف عرفت أنني عند الحلاقّ.
4. هل تعرف لماذا انقرض أهل حمص. الجواب: لأنَّ حمصياً وقع في البئر، وأخذ يصيح: الحقوني. الحقوني. فتبعه أهالي حمص كلها.
5. لماذا يأخذ الحمصي دواءه قبل ساعة من موعده. الجواب: لكي يفاجئ الجراثيم. ولماذا يأخذ الحمصي دواءه بعد ساعتين من موعده. الجواب: لكي تطقّ الجراثيم من الغيظ.
6. كيف تعرف أنَّ (الشغّالة) حمصية. الجواب: لأنها تنظف المصعد (الأصنصير) في كل طابق من طوابق البناية — (ص 114).

المتنبي، وناجي العلي:

كتب (**المتنبي**) قصيدة يهجو فيها (قوم ضبَّة)، حيث قال: (ما أنصف القوم ضبَّة وأمُّه الطُرطُبَّةْ... ((فنصب له) قوم ضبة)، كميناً، في (دير العاقول) قرب بغداد، وقتلوه، كما تقول الرواية. وفي العصر الحديث 1987)، رسم (**ناجي العلي**) رسمة كاريكاتيرية، أثناء إقامته في الكويت، تنتقد الدعوة إلى الاعتراف بالقرار الدولي (242)، فرسم شخصاً متكرشاً، وتحته التعليق التالي: سئل (أبو فلان): (ما أحبُّ الأرقام إليك، فأجاب 242)، 242، 242)، وظلَّ يكررها حتى صياح الديك. هذه الرسمة، كانت سبباً في تهجيره إلى (لندن). ثمَّ رسم رسمتين كاريكاتوريتين، إحداهما ضدّ الحوار مع المثقفين الإسرائيليين، والأخرى، تنتقد (الفساد السياسي)، عندئذٍ، أطلقوا عليه الرصاص، فاستشهد، ودفن في (لندن)، بتاريخ (1989/8/28). وكان يمكن للقتلة في حوار ديمقراطي، أن يستأجروا رسَّاماً، ليهجو (ناجي العلي) أو شاعراً يهجوه بقصيدة، لكنهم واجهوا (المقاومة الثقافية)، بالإرهاب، والاغتيال. ومع ذلك، ما زالت رسومه ال (50 ألف لوحة)، تواصل المقاومة، واسمه ما زال على ألسنة الشرفاء، مقروناً بالاحترام والتمجيد.

– وفي النهاية، نلفت الانتباه إلى أنّ (التراث العربي) مشبعٌ بالنوادر، والنكات، والطرائف، كما في (**كتاب المستطرف**) للأبشيهي، و(**الأغاني**) لأبي الفرج الأصفهاني، و(**المقامات**) لبديع الزمان، و(**أخبار الحمقى والمغفلين**) لابن الجوزي[1].

---

[1] – **كتبت هذه الافتتاحيات، لتكون (مقدمة) لمناقشة (نكات الثورات العربية، 2011)، لاحقاً.**

علم إدارة الأزمات الاقتصادية العالمية

- صدر حديثاً، كتاب (محددات إدارة الأزمات الاقتصادية والمالية والمصرفية) لفؤاد حمدي بسيسو، عن منشورات (اتحاد المصارف العربية)، ويقع الكتاب في (652 صفحة)، عام 2010. ويتكون الكتاب من (اثني عشر فصلاً)، مع دليل علمي تطبيقي لإدارة الأزمات.

- ظهر **(علم إدارة الأزمات)** في منتصف الستينات من القرن العشرين في دراسات (جامعة هارفرد)، لكن معظم ما كتب حوله، بدأ في أواخر الثمانينات، وهو ينتمي إلى العلوم الإنسانية، مثل: علم الاجتماع، وعلم الاقتصاد، وعلم النفس، والإدارة العامة، وإدارة الأعمال. أما تعريف **(الأزمة)**، فهو حسب المؤلف فؤاد حمدي بسيسو: (حالة من اضطراب كبير في مسار النشاط ونموه في المستوى الاقتصادي الكلي، أو الجزئي، أو على نطاق المؤسسة، الذي ينتقل من المستوى المستقر والمتوازن إلى تلك الحالة، نتيجة توافر مجموعة من العوامل الهيكلية الذاتية، وعوامل في البيئة الداخلية والخارجية — تؤدي إلى تراجع ملحوظ في مستوى النمو، ثمّ إلى انهيار في القدرة على تحقيق الأهداف المرسومة، وتهديد المصالح، وتحقيق خسائر في (قيمة الأصول والثورة)، ينعكس في النهاية في تهديد بقاء المؤسسة واستمراريتها وكيانيتها — (ص: 475).

أسباب نشوء الأزمات:

1. ضعف الوعي بأسباب الأزمة، وينجم ذلك عن عدم امتلاك القاعدة المعلوماتية، والتحليلية حول مؤشرات تطور الأنشطة، ومحدداتها الإيجابية والسلبية، بالإضافة إلى ضعف الحكم على هذه المؤشرات، وسوء التقدير، مما يؤدي إلى صدور قرارات

(*) مجلة فيلادلفيا الثقافية، العدد الخامس، منشورات جامعة فيلادلفيا، 2009.

خاطئة.

2. ضعف الإمكانات المادية والبشرية، مما يضعف فرص وقف الخسائر المادية والمعنوية.
3. الإدارة العشوائية، التي تفتقر إلى التخطيط.
4. تعارض الأهداف والمصالح، وغياب الوحدة الفكرية والعملية في المؤسسة.
5. الشائعات، حيث تعتبر البنوك، والأسواق المالية، الأكثر تعرضاً للشائعات.
6. اختلاق الأزمات من أجل السيطرة.

مؤشرات الانكشاف للأزمات:

1. المؤشرات المتعلقة بالدين العام الداخلي والخارجي.
2. ملاءة الاحتياطي، تعتبر هامة لتعزيز قدرة البلد على تفادي الأزمات المتعلقة بالسيولة (Avert Liquidity Crisis)، خاصة ما يتعلق بالاحتياطي نسبة إلى الديون قصيرة الأجل.
3. سلامة النظام المالي، حيث تستخدم مؤشرات السلامة، لتحديدها قوة أو ضعف القطاع المالي، وتتضمن (ملاءة رأس المال – Capital Adequacy)، للمؤسسات، نوعية الأصول، والمراكز خارج الميزانية، والأربحية، والسيولة، ومدى تطور الديون. وتساعد هذه المؤشرات في تحديد حساسية القطاع المالي لمخاطر السوق، بما فيها تطورات أسعار الفائدة، والصرف الأجنبي.
4. مؤشرات قطاع الشركات، تعتمد تحديد انعكاس التطورات في أسعار الفائدة، وأسعار الصرف الأجنبي.
5. لوحظ عدم ضمان الدقة في نظام التنبؤ بالأزمات المعمول بها حالياً، أي مؤشرات الإنذار المبكر للأزمات بفروعها المتعلقة بأزمة العملات، وأزمة أسواق المال، والأزمات المصرفية والاقتصادية والسياسية.

رأس المال:

يتم تكوين رأس المال من خلال بيع الأسهم، أو من خلال الأرباح المحتجزة، حيث يشكل رأس المال، خطاً دفاعياً لمواجهة أي نقص في (قيمة أصوله)، والتي قد تقود البنك إلى حالة من ضعف مركزه المالي (insolvency)، بمعنى أنّ زيادة قيمة الالتزامات عن الأصول، مما قد يضطر البنك إلى التصفية. ويحتفظ البنك بأموال احتياطية على الرغم من فقدان فرصة الحصول على فائدة عليها لسببين: الأول مرتبط بنسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي، والثاني، يتكون من الاحتياطات الإضافية، وهي من أقوى أشكال السيولة اللازمة عند تعرض البنك لسحوبات غير عادية، أو غير متوقعة.

الإنذار المبكر:

نظام الإنذار المبكر عبارة عن القدرة على استيعاب الإشارات المتعلقة باحتمال حدوث الأزمات، مما يمكن من اتخاذ التدابير لتجنبها، وتقوم العملية على رصد وتسجيل الإشارات التي تشير إلى قرب حدوث أزمة، مثل:

1. الارتفاع غير الحقيقي في أسعار الأسهم.
2. الحروب والتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.
3. التطورات غير الإيجابية في سعر الفائدة وسعر الصرف والمضاربات وتدهور أسعار العملة الوطنية.
4. ضعف القطاع المصرفي، ومواجهته لمشكلة السيولة.
5. تفاقم العجز في الميزان التجاري، وميزان المدفوعات، وتصاعد أزمة الديون، واستنزاف احتياطي العملات الأجنبية.
6. انتشار الفساد، والأخطاء الفادحة في السياسات الاقتصادية والمالية.
7. تعرُّض الشركات المدرجة أوراقها المالية في السوق المالي لأزمات واضطرابات، تؤثر على أسعارها في السوق المالي.

– وهنا لا بد من اتخاذ خطوات تنفيذية لنظام الإنذار المبكر للأزمات: بتوفير نظم الإنذار المبكر التي تتسم بالكفاءة والفاعلية في تطوير أدوات التحليل، والتنبؤ بالأزمــات، وتوفير القاعدة المعلوماتية، وتدريب الكوادر المسؤولة عن إدارة الأزمات بشكل مــستمر، وإقامة أنظمة اتصال وتنسيق مع كافة المؤسسات ذات الصلة بمواضيع الأزمات الماليــة في الداخل والخارج، وإقامة أنظمة اتصال مع المؤسسات الإقليمية والدولية من أجل التشاور.

معايير أخلاقية مهنية:

تبحث المؤسسات دائماً عن الغطاء الفلسفي والأخلاقي لتبرير أعمالها، مما يكسبها ثقة الآخرين، إذْ لا يكفي حصولها على مميزات الحداثة الشكلية التقنية (استعمال أحــدث منتجات التكنولوجيا)، فليس بالتكنولوجيا وحدها تحيا المؤسسة، وتنمو وتحصل على ثقــة الرأي العام. وهذه الثقة لا يضعها (الأكفاء غير النزيهين)، حــتى لــو أتقنــوا اســتعمال التكنولوجيا، بل يضعها الأشخاص الذين يتمتعون بسمعة وشهرة في الطهارة الإدارية. وهنا يحدّد (**فؤاد حمدي بسيسو**) عدّة رسائل موجهة حول التمسك بأخلاقيات المهنــة: أولهــا رسائل موجهة إلى (**الهيئات الرقابية**)، ودعوة إلى عدم حصر اهتمامها بمصالح الجهات التي تراقبها، والتركيز على مصلحة المجتمع والمواطنين، وينبغي ربــط أنظمــة الحــوافز لــدى المؤسسات المالية، بالمبادئ الأخلاقية، مع ضرورة الحذر في منح الامتيازات للموظفين، التي يمكن أن تؤدي إلى خلق تضارب في المصالح، وضعف الالتزامات الأخلاقية. وينبغي تجنّــب إحلال التعليمات الرقابية، محل التعليمات والمعايير الأخلاقية.

الخصخصة، والانفتاح المتسرّع:

بدأت بذور الأزمة الاقتصادية العالمية، منذ بدأ التخلّي عن نظام مدفوعات (**بريتون – وودز – Britton woods**)، عام 1971. وما أعقب ذلك من سياســات اقتــصادية

(أميركية: ريغان)، وبريطانية، في عهد (تاتشر)، أدّت إلى هجر (دور الدولة الفاعل) الذي دعا له المفكر الاقتصادي (كينز)، عام 1936. وتلت ذلك موجات محمومة من الخصخصة، وتغييب الأنظمة والتشريعات الاقتصادية، وتقليص حجم ودور الحكومة الاقتصادي بشكل غير مسبوق، مما أدّى إلى ظهور ممارسات اقتصادية ومالية خاطئة، لأنها مدفوعة بحافز الربح السريع، والجشع البشري، ساهمت في هذه الممارسات، مؤسسات النظام الدولي، مثل: **(البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية)**، التي ساهمت في تشجيع الخصخصة، والانفتاح المتسرّع، في غياب رقابة الدولة، مما ساهم في توليد الأزمات، حيث تضررت (الدول النامية)، بسبب غياب تمثيلها في المؤسسات المالية الدولية، نتيجة القرار الأميركي، بفك الارتباط بين الدولار والذهب عام 1971، مما أدى إلى انهيار النظام النقدي في (نظام بريتون وودز، 1944)، واعتماد الدولار كعملة الاحتياطي الرئيسة لدول العالم.

أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة (2008):

فوجئ العالم، بالإعلان عن مؤشرات أزمة مالية اقتصادية عالمية، في **(2007/8/8)**، وفوجئ أكثر عندما بلغت الأزمة ذروتها بعد انفجارها، وأصبح تاريخ **(2008/9/15)**، المسمّى (الثلاثاء الأسود)، تاريخاً أسود للاقتصاد العالمي. ولم تكن (أزمة الرهن العقاري) في الولايات المتحدة، إلاّ (الشرارة) التي أشعلت العالم. فقد تبيّن الفارق بين **(الاقتصاد الحقيقي الإنتاجي)**، و**(الاقتصاد المالي المزيّف)** من خلال النظرية الأورو – أمريكية، حول (المال يلد مالاً)!!، حيث قال الاقتصادي، مارتن فيلدشتاين، (جامعة هارفارد)،: (نحن الآن في أوج الأزمة المالية الناجمة عن سوء التسعير الخطير لكافة أشكال المجازفة، فضلاً عن (انهيار فقّاعة الإسكان)، ومع ما بدأ كمشكلة مع قروض الرهن العقاري الثانوي. تفاقمت الأزمة، وهو ما انعكس في استيلاء (بنك الاحتياطي الفدرالي الأميركي) على المؤسستين، شبه الحكوميتين اللتين تعملان في تقديم (قروض الرهن العقاري): (فان ماي، وفريدي ماك)، وهو ما يكلف (دافع الضرائب الأمريكي)، مئات المليارات من الدولارات. إضافة إلى

إفلاس (ليمان برذرز)، وبيع (ميريل لينش). وهو ما عكس هبوطاً حاداً في أسعار المساكن، وتوافر العدد المتزايد من المساكن، التي أصبحت قيمتها في السوق، أقل من قيمة أقساط الدين المتبقية عليها، وهذا ما يؤدي إلى استمرار الفجوة المتنامية بين (قروض) الرهن العقاري، و(أسعار المساكن) في زيادة معدلات التخلف عن السداد. وكلما اتسعت الفجوة بين (قيمة المساكن) في السوق، وقيمة الأقساط المتبقية عليها، كلما كثرت حالات التخلف عن السداد. وهذا أدى إلى:

أولاً: إعادة النظر في قيادة الولايات المتحدة للنظام الاقتصادي والمالي العالمي، باعتبارها المنبع الحقيقي لاندلاع الأزمات (1929، و2008)، بسبب اتباعها للنظام الاقتصادي الحُرّ، بتجاهل المفاهيم الاجتماعية، والإنسانية التي تأخذ في الاعتبار (أخلاقيات المهنة). فقد قادت الأزمة الأولى (1929-1933) إلى الحرب العالمية الثانية (1939-1945) من خلال بروز النازية والدكتاتورية، المعززة بشهوة السيطرة على العالم. وتولد عن أزمة الرهن العقاري الحالية، رغبة شعبية ودولية في أن تظهر (قيادة جديدة متعددة الأطراف)، تأخذ في الحسبان، مصالح (الدولة المتقدمة، والدول النامية معاً)، بشكل عادل ومتوازن.

ثانياً: إعادة النظر في أسس النظام الاقتصادي والمالي والنقدي الدولي، الحالي: (الاقتصاد الحرّ)، الذي قاد العالم إلى حافة الهامية، وضرورة الاهتداء إلى (التنمية الإنسانية الأخلاقية).

ثالثاً: كشفت هذه الأزمة عن سطوة (اقتصاديات التوظيف المالي) على حساب (الاقتصاد الحقيقي الإنتاجي)، بفعل موجات (غسيل الأموال غير المشروعة)، وتغلغلها في دورة الدم المالية، وتعطلت أساسيات الاقتصاد، التي يفترض أن تحدد (قيمة الأصول المالية والإنتاجية المختلفة)، وأخلت المجال لسياسة (**السوق الحرّ**)، الذي تهيمن عليه القوى المسيطرة لحيتان الأسواق المالية والنقدية والسلعية، التي امتلكت (سلاح الشائعات)، للتحكم في الأسواق لمصلحتها الذاتية، مستعينة بالسلطة الفاسدة، حيث نسجت هذه

(الحيتان)، علاقات واسعة خفية وظاهرة مع السلطة، مما أدى إلى الفساد الحكـومي. ولهذا، جاء إفلاس (**بنك ليمان برذرز**)، رابع أكبر بنك في أميركا، بمثابة (تسونامي مالي)، جعل المحللين يسمونه (الثلاثاء الأسود، 2008/9/15)، سبقه إفلاس (11 مصرفاً)، وإفلاس الشركات الكبرى. وكان العامل الرئيس في ذلك، هو: (الابتعاد عن المنظومة الإنتاجية والاعتماد على القطاع المالي القائم على مبدأ التعامل مع (أصول) من الصعب السيطرة عليها). وبالتالي، فإن الفشل في التدخل الحكومي، سوف يؤدي إلى (الكساد). مما جعل الولايات المتحدة تستغيث بالقوى الاقتصادية الدولية:

- (**الصين**)، لأنها تمتلك (تريليون دولار) من الأصول الدائنة للولايات المتحدة.
- (**السعودية، ودول الخليج**)، التي لها أرصدة دولارية كبرى.
- (**اليابان**).

وذلك من أجل (جدولة ديون الرهن العقاري)، وادَّعى (جورج بوش، 2008/9/23)، بأن المسؤولية تقع على (المستثمرين) الذين تدفقت أموالهم إلى الولايات المتحدة. واتخذ قراراً بدعم المؤسسات المتعثرة، بمبلغ (**700 بليون دولار**)، من خلال (**إصدار سندات خزينة**)، وعرضها للبيع على حكومات (الصين، واليابان، والسعودية، ودول الخليج)، لإنقاذ الاقتصاد الأميركي. ووضعت (**أوروبا**)، خطة للإنقاذ المالي، (1000 مليار دولار)، وحمَّلت المسؤولية الأولى عن الأزمة للولايات المتحدة. ونتيجة لهذه الأزمة، قُدِّمتْ مناقشات جديدة، مثل:

- البحث عن إيجاد (عملة عالمية موحدة) جديدة.
- البحث عن صياغة جديدة (عدم الربط بالدولار).
- اقتراح أن يكون الربط مع عملات متعددة (اليورو، الدولار، اليوان الصيني).
- تخفيض سعر النفط، أمرٌ مصطنع، جاء لدعم الولايات المتحدة من أجل تحسين اقتصادها، على حساب التنمية المحلية الوطنية في البلدان النامية المصدِّرة للنفط.

- انتقلت الأزمة إلى (الاقتصاد الحقيقي)، مثل: شركات صناعة السيارات، مما أدّى إلى تصاعد في معدلات البطالة، بطرد العمّال.
- من خلال التحكم في تغيير (سعر الفائدة)، يتحكم (مجلس الاحتياطي الاتحادي الأميركي) في (سعر صرف الدولار)، يومياً، في المستويات التي تخدم المصالح الأميركية.

فالأزمة هي أزمة (الأسواق الوهمية)، مثل: (حجم الأموال الإضافية (7 تريليون دولار) في السوق الأميركي، أقل بكثير من حجم (الأصول، والقروض المعرضة للخطر، التي تصل إلى أضعاف هذا المبلغ)، هي تعتمد على التوقعات.

- وهناك سبب آخر لتصاعد (الدين العام الأميركي)، هو افتعال الحروب في (العراق، وأفغانستان). فقد بلغت تكلفة الحرب على العراق، ما قيمته: (371.000 دولار كل دقيقة واحدة)، وبلغت تكلفة (مكافحة الإرهاب)، وهي أيضاً، قضية مصطنعة اخترعها (المحافظون الجدد)، ما قيمته (**195 بليون دولار**).

الكساد العالمي، أزمة (1929-1933):

يضيف (**فؤاد حمدي بسيسو**)، بأنّ الاقتصاد الأميركي، تعرَّض لانتعاش كبير خلال عامي (1928-1929)، مما ساهم في مضاعفة المستوى العام للأسعار بما في ذلك أسعار الأسهم في السوق المالي، وفسَّر (النظام الاحتياطي الفيدرالي)، ذلك بسبب (أعمال المضاربة)، وتبنى سياسة نقدية تقييدية لمحاربة المضاربة، برفع (**أسعار الفائدة**)، مما أدَّى إلى حدوث الانهيار في (**أسعار الأسهم**) في أكتوبر 1929، التي انخفضت بأكثر من (60%)، وبلغت البطالة نسبة (25%)، وبدأت أزمة البنوك في (ميسوري، إنديانا، الينوي، إيوا، أركنساس، شمال كارولينا)، أدت الأزمة إلى (**حالة من الذُعر لدى المودعين**)، وبدأ سحب الودائع في المناطق الزراعية، وبلغ عدد البنوك المتعثرة في (نوفمبر 1930) إلى (**256 بنكاً، لديها ودائع بقيمة 180 مليون دولار**)، ثمّ ازداد عدد البنوك المتعثرة، ودائع بأكثر من (370 مليون دولار). ثم انهار أكبر بنك في أميركا، وهو (**بنك الولايات المتحدة**)، بلغت

ودائعه، ما قيمتها (200 مليون دولار)، وانهارت (ثلث البنوك). ويعتقد بعض الخبراء بأن (تراجع عرض النقد بنسبة 25%، خلال الأزمة، كان من أهم الأسباب التي أدّت إلى تعميق حدّة الكساد الاقتصادي العالمي). وأخيراً، انهارت (قيمة الأسهم)، التي بلغ عددها (16 مليون سهم). ولم يتفاعل الرئيس الأميركي (**هوفر**) من الحزب الجمهوري مع انهيار السوق المالي، نتيجة تبنيهم لفلسفة (**عدم التدخل**). كما ساهم الرئيس الأميركي، برفعه مستوى الضرائب على الواردات إلى الولايات المتحدة، بهدف حماية المنتجين، ممّا أدى إلى انتقام الدول المصدّرة، وتراجع الطلب العالمي على المنتجات الأميركية، تراجعاً كبيراً، مما أضعف الاقتصاد الأميركي. وساهم التحول الصناعي من (الصناعات الإنتاجية) إلى (الصناعات الاستهلاكية)، الممولة بالقروض الاستهلاكية في عجز المقترضين عن سداد الديون، نتيجة انخفاض مستوى الدخل. وساهم (شطب الطبقة الوسطى)، نتيجة هذه السياسات إلى ظهور طبقتين:

1. (20%) من السكان يمتلكون (4%) من ثروة البلاد.
2. (1%) من السكان يمتلكون (ثلث ثروة البلاد).

ثمّ انتخب الرئيس الأميركي (**روزفيلت، 1932**)، فقدّم رزمة من الإصلاحات، وقرر (إلغاء العمل بنظام الذهب)، وأصدر القانون المصرفي، وأنشأ (مؤسسة ضمان الودائع)، و(سلطة وادي تينيسي)، وقانون إحياء النشاط الصناعي. وكان روزفيلت ينتمي للحزب الديمقراطي.

(فوكوياما)، يناقض نفسه!!:

عندما انهار الاتحاد السوفياتي (1991)، قال المفكر الأمريكي الشهير، بأن (الرأسمالية الليبرالية)، هي النظام الأبدي الخالد للبشرية، مستدلاً على ذلك بسقوط الاقتصاد الاشتراكي. لكن فوكوياما، بعد (**انهيار وول ستريت**)، كتب في مجلة نيوزويك مقالاً، يقول فيه: (لن تنعم أميركا بوضعها، الذي ظلت تتمتع به حتى الآن، كقوة مهيمنة على العالم، وأن أميركا، لم تعد تسيطر على صياغة الاقتصاد العالمي). ومن جهة أخرى، رفضت

(دول أميركا اللاتينية السبع) مخططات البنك الدولي، وأعلنت تشكيل **(بنك ماركاسور)**، وقد ارتفع مخزون هذه الدول النقدي إلى (350 مليار دولار) عام 2007. وشاركت في هذا الصندوق: (فنزويلا، الأرجنتين، بوليفيا، الإكوادور، باراغوي، الأورغــواي، البرازيــل). ولتحقيق العدالة، فإنَّ لكل دولة **(صوتاً واحداً فقط)**، لتحقيق العدالة بين أعضائه. وقــد تساهم هذه الدول في بلورة (معيار عالمي جديد).

أزمة الأردن (1988-1992)، والكويت (1982):

تعرض الأردن لأزمة اقتصادية في الفترة (1988-1992)، كان من آثارها، **(حسب محمد سعيد النابلسي)**، ما يلي:

1. تكريس مشكلة **(الدين العام الخارجي)**، وتعميقها، حيث لا يزال الأردن يعــاني منها.
2. فقدان أكثر من (50%) من قيمة الدينار الأردني.
3. انكشاف (الجهاز المصرفي) على حلقات ضعيفة، وثغرات خطــيرة في هيكليتــه وأخلاقياته.
4. تعرض (الخزينة العامة) لعجز مالي فادح بالعملية المحلية، وفقدان قدرتها على تسديد الالتزامات الخارجية بالعملات الأجنبية.
5. خلق مشكلة تضخم كبرى، أدت إلى ارتفاع أسعار السلع والمواد الاستهلاكية.

- حدوث شرخ عميق في هيكلية الجهاز المصرفي عبر الأزمة التي عــصفت بمــلاءة وسيولة **(بنك البتراء، وبنك الأردن والخليج)**.
- هبطت قيمة الدينار من (ثلاثة دولارات) في بداية عام 1988 إلى (دولار ونصف) في نهاية عام 1990. بلغ (الاحتياطي) من العملات الأجنبية في نهايــة 1988، أدنى مستوى له في تاريخه، وأصبح (سالباً) بمبلغ (111.5 مليون دولار). وقــد تمــت معالجة الأمر، حيث فرض (البنك المركزي)، على البنوك، (احتياطي إجباري بنسبة

35%)، وتأمين الحصول على (مساعدات عربية عاجلة)، على هيئة قروض أو منح، وإعادة بناء الكتلة النقدية للاحتياطي من العملات الأجنبية.

- أما (**أزمة الكويت**)، فقد كانت أسبابها، هي:

1. سيولة مفرطة لم تجد لها منافذ استثمارية.
2. ضعف الرقابة والتنظيم للسوق المالي، وضعف الإدارة الاقتصادية والمالية والمصرفية للاقتصاد الوطني.

- ومن مظاهر هذه الأزمة المالية:

1. يعود الارتفاع الحاد في قيمة التداول والأسعار إلى النمو السريع في السيولة المحلية، في الوقت الذي كان يعاني الاقتصاد من محدودية الطاقة الاستيعابية، وعدم توافر قاعدة البيانات حول الشركات المساهمة، وعدم توافر التشريعات التي تحكم نشاط السوق.
2. بيع الأسهم مقابل شيكات مؤجلة الاستحقاق: (**28 ألف شيك مؤجل، قيمتها (92 مليار دولار)، أي ما يزيد على دخل الكويت من النفط ثلاث مرّات**).
3. إقامة سوق موازية غير رسمية (**سوق المناخ**)، للتعامل بالأسهم الكويتية والخليجية دون تنظيم أو رقابة رسمية.

- أما في عام (2008)، فقد بلغت قيمة (الاحتياطي) من العملات الأجنبية في (**الأردن**)، (6.9 مليار دولار). وتحسن الاقتصاد الأردني عام 2007. وأصدر (البنك المركزي الأردني)، قانون مكافحة عمليات غسيل الأموال، وأنشأ (نظام إنذار مبكر) للبنوك. وبلغت أرباح البنوك في نهاية عام 2007، حوالي (400 مليون دولار).

خاتمة:

يعالج (**البروفسور فؤاد حمدي بسيسو**) في الفصل الثامن: (الاقتصاد المصرفي الإسلامي: الإطار المفاهيمي والتطبيقي)، وفي الفصل التاسع (إصلاح النظام النقدي والمالي

الدولي)، وفي الفصل العاشر: (عالمية النظام المالي الإسلامي والأزمات المالية)، ويضع في الفصل الحادي عشر دليلاً للتعامل مع الأزمات المالية والاقتصادية، وملحقاً لشرح أهم المصطلحات المستعملة في الكتاب.

- أعتقد أنّ هذا الكتاب، هو من الكتب الهامة، حول (علم إدارة الأزمات) في الوطن العربي، وأنصح المتخصصين في كل فروع الاقتصاد والإدارة بقراءته، خصوصاً أساتذة وطلبة العلوم الإدارية، وذلك لأنّ (البروفيسور بسيسو) يمتلك خبرة واسعة في المجالات الاقتصادية والمالية والمصرفية.

الخاتمة

سرديتان، وملحق

- لا تختلف (السردية الكبرى) لفلسطين عن (السردية الكبرى) للثورات العربية عام 2011. فالسردية الفلسطينية (على سبيل المثال)، تشتمل على عذابات سرّية وعلنية، لم تُسرد بعد في المستوى الثقافي، وهناك أيضاً (مقاومة) علنية وسريّة مارسها الفلسطيني طيلة قرن وربع القرن في العصر الحديث. وأمام (**المأساة، والمقاومة**) في السردية الكبرى للشعب الفلسطيني، انقسم (المثقفون الفلسطينيون) إلى طليعة انقسمت بدورها إلى (ثلاث سرديات)، أو بدقة إلى (سرديتين وملحق) على النحو التالي:

أولاً: (**سردية فلسطين التاريخية**): أنجز هذا التيار نصوصاً إبداعية، وكتابات واضحة المغزى: الحلّ الديموقراطي العادل، لا يكون إلاّ انطلاقاً من مفهوم العدالة، بعيداً عن مفهوم توازن القوى. فالعدالة تقتضي أن تكون فلسطين التاريخية الكاملة لشعبها الأصلي، وهو الشعب الفلسطيني، مع الاعتراف بحق (الطائفة اليهودية الفلسطينية)، وهي في عام 1948، (7%) من أبناء الشعب الفلسطيني في المواطنة الكاملة. ويمكن أن نقدم نموذجاً لهذه السردية، ثلاثة أسماء ثقافية فلسطنية (على سبيل المثال لا الحصر): (**غسان كنفاني، ناجي العلي، عزالدين المناصرة**)، كما اقترح أحد المواقع الإلكترونية، بتحليل منتوجهم الإبداعي، وكتاباتهم، وهو ما لم يحدث حتى اليوم، رغم بعض الإشارات السريعة.

ثانياً: (**سردية التعايش والحوار مع إسرائيل**): بسبب صعود (العولمة العسكرية) الأمريكية الإسرائيلية، وبسبب فساد الأنظمة العربية وعجزها وتواطؤها، وبسبب فشل (اتفاق أوسلو)، وانطلاقاً من تجربة (**جنوب إفريقيا**)، التي لم تُدرس جيداً – يقترح هذا التيار دولة ثلاثية الدين أو ثنائية القومية (**الدولة الواحدة**) على أرض فلسطين التاريخية كلها، تكون (**إسرائيلية – فلسطينية**)، بل يحدد أحد أنصارها، ضرورة انقطاعها عن العروبة، حيث تكون مرجعيتها الثقافية، هي (الدولة الثنائية القومية) المفترضة. وأبرز ممثلي هذه السردية: (**إدوارد سعيد، ومحمود درويش، وغيرهما**)، كما هو متداول في وسائل الإعلام، وفي النصوص الفعلية.

ثالثاً: (سردية الملحق): الملحق هو **(ثقافة أوسلو)**، التي برزت قبل أوسلو وبعده، أي منذ اعترف المجلس الوطني الفلسطيني عام 1988 بالقرار (242)، وتمت المفاوضات العبثية على (22%) من أرض فلسطين التاريخية، دون نتيجة. لقد استعمل هذا التيار (منظمة التحرير الفلسطينية) بشهدائها وأسراها وعذابات الذين شاركوا فيها لصالح توقيع اتفاق أوسلو، ثمّ أعادوها إلى الثلاجة، بانتظار تنازل جديد قد يُفرض على هذا التيار. ومارس هذا التيار منهجية **(اغتصاب التمثيل)**، رغم أنه لا يمثل في الواقع الفلسطيني (فلسطين الشمالية، الضفة الغربية، غزة، والشتات في المنافي)، سوى نسبة ضئيلة من التمثيل الحقيقي، قدّرها البعض بـ(28%). ويمثل هذه السردية، عدد من المثقفين الفلسطينيين السياسيين، الذين لم ينتجوا نصوصاً ثقافية ذات أهمية استراتيجية.

- بفعل صعود **(عسكرة العولمة)**، وتفشي التطبيع الثقافي مع مثقفين إسرائيليين غير مؤثرين في السياسة الإسرائيلية، وبسبب (الفساد والانقسام برعاية إسرائيلية)، ازدهر إعلامياً (التيار الثاني)، **(تيار سردية التعايش)**، رغم أن بعض رموزه لم يغادر جماعة أوسلو لحظة واحدة. بل كان أحد رموزه، (قناةً سريّة) بين منظمة التحرير الفلسطينية والإدارة الأمريكية منذ عام 1977، وحتى توقيع أوسلو. هذه **(الاجتهادات الفلسطينية الثلاثة)**، هي ما أنتجه التفكير الفلسطيني، ضمن **(السردية الكبرى)**، التي نجزم أنّ أحداً لم يسردها حتى الآن. أمّا انحياز وسائل الإعلام، لهذه السردية، أو تلك، فهو مرتبط بمصالح براغماتية، هنا، وهناك.

- أما المثقفون العرب في ظل الثورات العربية (2011)، فقد انقسموا إلى (سرديتين) رئيسيتين هما:

1. سردية الدفاع عن **(أنظمة الاستبداد)** المتعفنة، ومهاجمة **(الأجندات الأجنبية)**، وهما حقيقتان واقعيتان.
2. سردية الدفاع عن (التدخل الأجنبي) باعتباره، (حامياً للديموقراطية!!)، ومهاجمة الأنظمة الاستبدادية.

وهكذا لم يبحث المثقفون عن خيارات بديلة.

المحتويات

الموضوع	الصفحة



دار الراية للنشر والتوزيع

www.daralraya.jo



تفكيك
دولة الخوف



نعيبُ زماننا..

والعيبُ فينا..







دار الراية للنشر والتوزيع
DAR AL RAYA For Publication & Distribution
عمان - الأردن TEL: 00962 6 5338656
www daralraya Jo